محاضرات في ...

تاريخ مصر المعاصر

الفرقة الأولى - أساسي

(لغة عربية)

أستاذ المقرر

أ.م. د. محمد سيد إسماعيل

العام الجامعي

٢٠٢٢/ ٢٠٢٣م

بيـــانـــات أساسية

الكلية: الآداب

الفرقة: الأولى

التخصص: أساسي- عربي

عدد الصفحات: ١٠٠

القسم التابع له المقرر : التاريخ- كلية الآداب.

الرموز المستخدمة

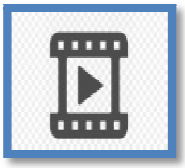 فيديو للمشاهدة.

نص للقراءة والدراسة.

رابط خارجي

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.

أنشطة ومهام.

تواصل عبر مؤتمر الفيديو.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وكما يليق بكماله. وعلى كل من سبقه من النبيين؛ من سيدنا آدم – عليه السلام– إلى سيدنا عيسى– عليه وعيهم أفضل صلاة وأزكى سلام . صم أما بعد،،،

يسرنا أن نقدم لأبنائنا هذا الكتاب عن "تاريخ مصر الحديث والمعاصر"، حيث تأتي أهمية دراسة تاريخنا القومي في تعريف أبنائنا بالحقائق التاريخية وبالشخصيات التاريخية المهمة وما قامت به من أجل مصرنا الغالية. وما يجب علينا تجاه مصر وتاريخها وشخصياتها .

قبل الحديث عن تاريخنا الوطني والقومي لمصرنا الغالية، يجب أن نتعرف على معني التاريخ؟ وماهية التاريخ؟ وأهم مدارس التفسير في التاريخ؟ وخصوصاً التفسير الجغرافي للتاريخ؟ ثم نتطرق إلى كيفية تفسير تاريخ مصر الحديث والمعاصر، حتى يتسنى لنا فهم هذا المقرر الذي بين أيدينا، لذلك جاء (الفصل الأول) حول معني التاريخ وماهيته وتفسيره. ثم جاء الفصل الثاني من تلك الدراسة بعنوان (مصر تحت الحكم العثماني) والذي تحدثنا فيه عن ملامح الوجود العثماني في مصر، مع مناقشة هل هذا الوجود كان فتحاً أم احتلالاً؟، ثم نقوم بدراسة أوضاع مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .وهل كان هذا الوضع امتداداً للتواجد المملوكي، أم كان فعلاً بداية لتاريخنا الحديث؟

"مصر تحت حكم الحملة الفرنسية" يأتي (الفصل الثالث) بعنوان وجاء الحديث عن قيام الثورة في فرنسا وحاول قادة الثورة ابعاد نابليون عن فرنسا لذلك فكروا في ارساله بحمله إلى مصر لقطع طريق انجلترا لوصولها إلى الهند. ذكرنا أولاً أسباب قيام تلك الحملة الفرنسية؟ ولماذا تم تحديد مصر وجهة لتك الحملة؟ وماذا فعل نابليون مع المصريين لكي يتقبلوا فكرة الآخر ؟ ثم تحدثتنا عن مقاومة المصريين لتلك الحملة حيث ثورتي القاهرة الأولى والثانية.

"مصر تحت حكم محمد على" يأتي بعد ذلك (الفصل الرابع) والموسوم بـ حيث ظهور شخصية محمد على بجندي قادم مع الحملة العثمانية لاخراج الفرنسيين من مصر. ثم يبقي فيها ويتقرب إلى مشايخها. حتى أنهم نادوا به حاكما ووالياً عليهم وأرسلوا إلى السلطان العثماني بذلك. ثم تحدثنا بعد ذلك إلى المخاطر الداخلية والخارجية التي واجهها محمد على في مصر، حيث؛ تخلصه من المماليك والزعامة الشعبية(عمر مكرم) وحملة فريزر، ثم موقفه من الدولة العثمانية والحركة الوهابية وانجلترا وفرنسا.

في الفصل الخامس وهو بعنوان (مصر والثورة العرابية) تحدثنا عن عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكبر انجاله واستقالة نظارة شريف باشا لتترك له الحرية فى اختيار نظارة جديدة. ولكن الخديوى توفيق طلب من شريف تاليف النظارة الجديدة فقبل، على ان تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد. ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد. تحدثتنا في هذا الفصل عن الثورة العرابية وأسبابه وأحداثها ونتائجها. بالحديث عن "مصر وثورة عام ١٩١٩م" جاء (الفصل السادس)؛ حيث الحديث عن أهم معالم الحياة في مصر قبيل الحرب العالمية ثم دور مصر في تلك الحرب التي لا ناقة لمصر فيها ولا جمل، ثم جاءت مطالبة الشعب المصري بالاستقلال التي وعدت به بريطانيا مصر في حال انتصار الحلفاء على المحور في الحرب العظمى. ولكن كل الوعود باءت بالنسيان، فتحدث سعد زغلول ورفاقه باسم الأمة المصرية فكان جزاءهم النفي، فما كان من الشعب المصري إلا أن ثار على بريطانيا– الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس– وكانت ثورة عام ١٩١٩م تحدثنا عن الأسباب وتطور الأحداث ثم أهم النتائج.

جاء الفصل السابع بعنوان (مصر وثورة عام ١٩٥٢م المجيدة)؛ والتي انهت المليكة وأعلنت الجمهورية، وجاء المصريون ليحكموا مصر لأول مرة منذ فترة طويلة جداً. ثم نختم دراستنا بأهم الشخصيات التاريخية في محافظتنا الموقرة (محافظة قنا) لنختم بالفصل الثامن دراسة تاريخ مصرنا الغالية.

وأخيراً تأتي قائمة بأهم المصادر والمراجع التي يمكن للباحث في تاريخ تلك الفترة الإطلاع عليها؛ ويأتي على رأسها العديد من الوثائق المنشورة وغير المنشورة.

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحب وسلم.

أ.م.د. محمد سيد إسماعيل حسن
أسيوط – ٢٠٢٢م

الفهرس

مقدمة.....
الفهرس.....
التاريخ؛ معناه، ماهيته، تفسيره.....
الفصل الأول: مصر تحت الحكم العثماني.....
الفصل الثاني: مصر تحت حكم الحملة الفرنسية.....
الفصل الثالث: مصر تحت حكم محمد علي.....
الفصل الرابع: مصر والثورة العرابية.....
الفصل الخامس: مصر وثورة عام ١٩١٩م.....
الفصل السادس: مصر وثورة عام ١٩٥٢م.....
الفصل السابع: مصر وشخصيات تاريخية بمحافظتي.....
مصر في عيون أبنائها.....
قائمة المصادر والمراجع.....

(التاريخ؛ ماهيته وأهميته، تفسيره)

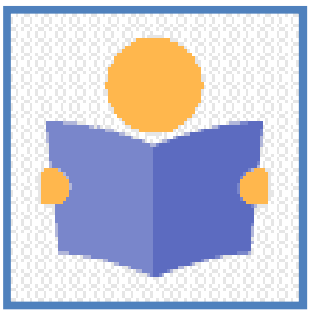

وقبل أن نبدأ في مقرر تاريخ مصرنا الغالية يجب الإجابة على بعض التسائلات المطروحة؟

ما معنى مصطلح التاريخ؟

ما الفرق بين التاريخ والتأريخ؟

هل التاريخ علم أم فن أم أدب؟

- متى يبدأ التاريخ الحديث ومتى ينتهي؟
- متى تبدأ الفترة المعاصر؟
- هل للجغرافيا أهمية في قراءة التاريخ؟

علم التاريخ هو إعادة صياغة الوقائع حسب ما توفر من مصادر ومعطيات. أو بأبسط معانيه هو (أحداث الماضي الذي نملك عليه دليلاً.). أما عملية التأريخ هي عملية تسجيل وتوثيق تلك الأحداث.

اختلف العلماء حول موضوع : هل التاريخ علم أم لا ؟ فذكر البعض أن التاريخ ليس علماً لأن الوقائع التاريخية لا تخضع لما يخضع له أى علم من معاينة ومشاهدة أو اختبار أو تجربة ، وبذلك لا يمكن استخلاص قوانين محددة ثابتة كما هو الحال فى علم الكيمياء أو الطبيعة على سبيل المثال ، وفى رأى هذا الفريق أن هناك عناصر فى التاريخ لا تتوفر فى العلوم الأخرى وهو عنصر المصادفة، وكذلك الشخصية الإنسانية التى تُسير إلى حد ما حوادث التاريخ.

أما الفريق الآخر فيرى أنه رغم عدم استطاعتنا استخلاص قوانين علمية ثابتة بالنسبة لعلم التاريخ كما هو فى علوم الكيمياء والطبيعة فإن ذلك لا يجرده من صفة العلم وأنه يكفى أن نعطى صفة العلم لأى موضوع يقوم الباحث بالمضى فى دراسته مع سعيه لإبراز الحقيقة وأن يكون حكمه دائماً ناقداً مع البعد عن الأهواء الشخصية ويرى هذا الفريق أن علم التاريخ هو علم نقد وتحقيق وأقرب العلوم إليه هو علم الجيولوجيا.

أما رجال الأدب فيرون أن التاريخ فن من الفنون وأن العلم لا يعطى إلا مخلفات الماضى ولذلك لا بد من تغليفها بالخيال ولا يقدر على ذلك إلا الكاتب الماهر، فمثلاً لا يستطيع العلم الطبيعى أن يفسر لنا حريق موسكو فى عهد نابليون بونابرت فى سنة ١٨١٢ إلا على أساس قوانين الاشتعال ، ولا بد من تدخل المؤرخ لكى يشرح الأسباب والظروف السياسية والعسكرية التى أدت إلى الحريق، علماً بأن المؤرخ أكثر عطاءً فى ذلك خاصة وإن لم يوجد شئ من مخلفات هذا الحريق يقوم بدراسته العالم الطبيعى بينما المؤرخ يعتمد على الوثائق والمخطوطات المودعة بدور الإرشيف المختلفة فى أنحاء العالم. دار جدل طويل حول الكتابة التاريخية ومكانها بين العلم والفن والأدب ، واختلف فيه المفكرون فمنهم من ذهب إلى أن التاريخ علم بكل ما فى هذه الكلمة من معنى ، ومن هؤلاء الدكتور بيورى الذى ذكر فى محاضرته التى ألقاها فى الثالث من يناير ١٩٠٣ " أن التاريخ علم لا أكثر ولا أقل " ، واللورد أكتون Acton الذى عرف العلم بأنه " اجتماع طائفة كبيرة من الوقائع المتشابهة بحيث تنشأ عن اجتماعهم وحدة عامة على هيئة مبدأ أو قانون " ، وهكسلى الذى قال " أفهم أن المقصود من كلمة العلم أنها نوع من أنواع المعرفة التى تقوم على الدليل والتدليل ، وبمعنى آخر فإن العلم هو " كل معرفة تقوم على الدليل والاستنباط " والدكتور ألكسندر هل الذى قال : " أن كل معرفة معقولة فهى علم ".

أما عن العلية أو السببية أو التعليل في التاريخ؛ فهو ذكر سبب الواقعة أو الموضوع المحدد. أما التفسير فهو امتلاك رؤية لفهم مسار حركة التاريخ، والقوانين التي تُسيِّره، واستنباط الحقائق الكلية التي تحدد مساره. عملية تفسير التاريخ هي جزء من منهج البحث، وتلي عملية جمع المعلومات من المصادر ونقدها. وعليه وهي عملية اجتهادية، يتفق الباحثون ويختلفون بشأن مخرجاتها. حيث أنه لا توجد حقيقة تاريخية مطلقة؛ كونها حقيقة نسبية، أو لا أحد يستطيع التأكيد على أن (الحقيقة التاريخية) حافظت على نقائها.

يُرجع البعض أصل فلسفة التاريخ إلى رغبة البشر في أن يجدوا أجوبة لسؤالين جوهريين هما: لماذا حدث؟ وكيف حدث؟ ومن هنا بدأ الإنسان يجتهد من أجل معرفة القوانين المسيرة لهذه الحوادث والتواريخ، ومنذ منتصف القرن ١٩ حدثت طفرة في الدراسات التاريخية في العصر الحديث، نتيجة لحالة الوعي الأوروبي، وكرد فعل طبيعي لسيادة النظرة المسيحية في تفسير التاريخ ووقائعه، حيث اُعتبر أن التاريخ هو تحقق المشيئة الإلهية، وكما الحال في الإسلام. كانت دوافع تطور هذه المدارس التاريخية هي عملية العودة للماضي الإغريقي والروماني والشك فيه، والتطاحن الحربي بين الكاثوليك والبروتستانت، ورحلات الاستطلاع والاستكشاف للعالم الجديد، والصراع السياسي والاجتماعي بين بلدان أوروبا، ثم الأفكار التنويرية بداية من جوفينو فيكو، مرورًا بمونتسيكيو وروسّو وفولتير، كما أدى اكتشاف قوانين طبيعية يسير وفقها الكون إلى التفكير في إيجاد تفسيرات ونظريات يستطيع من خلالها تفسير الماضي واستشراف المستقبل. وبناءً على تباين التفسيرات للتاريخ ظهرت لنا عدة مدارس حديثة لتفسير التاريخ.

إن حركة التاريخ ليست مضبوطة على إيقاع محدد. فأحياناً، وفي بعض المراحل تكون على شكل خط مستقيم. وأحياناً أخرى على شكل دوائر حلزونية. وأحياناً تكون ذات إيقاع سريع. تعاني من هبوط وتراجعات أحياناً . وعليه فقد تتفاعل مجموعة من العوامل والاتجاهات في صياغة أحداث التاريخ. ويكون للصدفة مكانها. وللعناصر المادية آثارها. وللفكر دور. وللتحدي دور. وهو ما يعني أن التاريخ يأخذ شكل نسيج هائل التعقيد من العوامل التي تلعب مع بعضها، وضمن قوانين بالغة الصرامة، ولكنها في الوقت نفسه بالغة الحرية لتصنع التاريخ البشري. ليس بوسعنا أن نضع قانوناً واحداً لحركة التاريخ. وما ظهر من تعميمات ورؤى تتناول عدد من القرون، أو منطقة من الأرض، أو لوناً من ألوان الحضارة. لكن هل معنى هذا أن القانون غير موجود في التاريخ؟ كلا، التاريخ يخضع لقانون، لكن المشكلة هي مقدرتنا على كشف هذه القوانين. وعلى أية حال فإن مسألة عدم وجود القانون لا يُلغي قيمة التعميمات والتفسيرات التاريخية التي اتخذت شكل اتجاهات ونظريات عامة في التفسير.

أهم اتجاهات ومدارس تفسير التاريخ

١- التفسير الديني اللاهوتي.

٢- التفسير التقدمي للحضارة عند فلاسفة التنوير.

٣- الجمع بين التقدم والعناية الإلهية.

٤- التفسير الوضعي للتاريخ.

٥- التفسير المثالي للتاريخ.

٦- التفسير الاقتصادي والمادي للتاريخ.

٧- التفسير البيولوجي للتاريخ.

٨- نظرية التحدي والاستجابة (توينبي).

٩- التفسير البطولي للتاريخ.

١٠- التفسير الإسلامي للتاريخ.

١١- التفسير الجغرافي للتاريخ.

الفصل الأول

" مصر تحت الحكم العثمانى "

كانت مصر والشام والحجاز تحت حكم سلاطين المماليك منذانتهاءالدولة الايوبية ، ووقوف المماليك ضد الخطر الصليبىفى الشاموالخطر المغولى الذى دمر بغداد عام ١٢٥٨م – ٦٥٦هـ ولكن وحدة الشام ومصر تحت حكم المماليك ، استمرت بعد هذيمة المغول عام ١٢٦٠م – ٦٥٨هـ فى عين جالوت حتى الزحف العثمانى ، واحتلال بلاد الشام ومصر.

أصل العثمانيين

دخل الأتراك العثمانيين فى آسيا الصغرى فى النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادى كقبيلة من القبائل التركية تنزح منمناطق الإستبسفى آسيا متجهة غرباً نحو الأناضول وفي أثناءترحالها أسدت خدمة لعلاء الدين الأول سلطان دولة الروم السلاجقةالتى كانت تحارب فرقة مغولية ، فمنحها علاء الدين الأول منطقة تابعة له فى الأناضول، كما ظفر رئيس القبيلة واسمه " أرطغول "بلقب " أوج بكى " أي محافظ الحدود ، وأخذ يهاجم بأسم السلطانعلاء الدين الأول ممتلكات الدولة البيزنطية فى الأناضول ، وضمإلى المنطقة التى يحكمها مدينه " اسكى شهر " وفي عام ١٢٨٨م توفيأرطغول وخلفه فى حكم الإمارة ابنه عثمان التى سميت بأسمهالدولةالعثمانية . وسرعان ما نمت هذه الإمارة حتى أصبحت امبراطورية مترامية الأطراف امتدت أقاليمها في آسيا وأوروباوافريقيا وغدت من أكبر الدول الإسلامية التى شهدها التاريخ.

خصائص الدولة العثمانية

اتسمت الدولة العثمانية بالطابع الإقطاعي والعسكري والديني .أما كونها دولة عسكرية فلأن الشعب العثماني كان مدربا للحربمطواعا للسلاطين . نظرا إلى الحرب على أنها واجبه الأول،واستأثر الجيش . بالمكانة الأولى من عناية السلاطين، وكان للجيش وظيفتين الحرب والاشتراك فالحكم .فهى تعتمد على الجيش وقت السلم كما هو عدتها

زمن الحرب. أما من حيث كونها دولة إقطاعية ، فقد تمثل هذا الطابع فىنظامين : نظام الإقطاع العسكرى من ناحية ، ونظام الالـتزام مـنناحية أخرى ، وطبقا للنظام الإقطاعىالعسكرى كان رجال الجيش يمنحون أرضا زراعية مساحتها صغيرة لزراعتها والاستقرار فيها .وهى عبارة عن إقطاع صغير يسمى (تيمار) ، وعلى الفلاح الذيكان يملك هذه الأراضي أن يستمر فى زراعتها بصفته أحد رعاياالسلطان وأما من حيث أنها دولة دينية فذلك نظرا لأنـه كـان للبيئـةالإسلامية وضع معترف به فىالدولة ، وكان السلاطين مرضييـنعلى تدعيم سلطة شيخ الأسلام ، كما تركت الدولة مشايخ الطـرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع .

(اللاندسكيب السياسي)

النزاع بين العثمانيين والمماليك :

لقد توفرت أسباب النزاع بين الدولة العثمانيـة وبين دولـة المماليك التى كانت تحكم مصر والشام لها سـيادة علـى إقليـم الحجاز، وكان أول أسباب النزاع الخلاف على تخطيط الحدود بيـن الدولتين فى طرسوس فى المنطقة الواقعة بين الطـرف الجنوبى الشرقى لآسيا الصغرى وبين شمالي الشام فقد تناثرت فى هذه المنطقة إمارات وقبائل تأرجحت فى ولائها بين الدولـة العثمانية ودولة المماليك، وكان هذا مبعث اضطـراب فى العلاقات بين الدولتين، ومصدر نزاع مستمر وأراد السلطان سليم الأول أولا لأمر أن يحسم مسألة الحدود، بالسيطرة تمامـا علـى منطقتـهاومكانها. وهناك سبب ثان هـو أن السلطان قـانصوه الغورى(١٥٠١ –١٥١٦) سلطان دولة المماليك إداة إليه بعض الأمـراءالعثمانيين الفارين من وجه السلطان سليم وأراد أن يتخذ وجودهـم لديه آواه لإثارة مزيد من المتاعب فى وجه السلطان سليم. وكـان السبب الثالث والأهم هو السياسة الصبيانية التى اتبعـها السـلطان الغورى أثناء الحرب التى قامت بين السلطان سـليم وبيـن الشـاه إسماعيل الصغرى، فقد وقف الغورى موقفـا غير ودى من العثمانيين دون أن يفيد هذا الموقف الشاه اسماعيل، فهو لم يلتزم بالحيدة بين العثمانيين والصفويين، وهو لم يتخذ موقفـا عدائيـاً صريحاً من السلطان سليم، فكان فى استطاعته

لو اتخذ الموقف العدائي أن يقدم المساعدة للصفويين وقت توغل الجيش العثمانىفى اتجاه فارس وأن يحصره بين قوتين الجيش الصفوي من الأمام، والجيش المملوكى من الخلف، مما يعرض الجيش العثمانى لخطر الإبادة، وكان في استطاعة الجيش المملوكى أن يقطع عليهخط الرجعة إلى بلاده وكان فى استطاعته أكثر من ذلك ان يتقدم عليه أراضى الدولة العثمانية، وتكون النتيجة أن هذا الجيش يعجز عنالدفاع عن بلاده، وعن الإغارة على فارس، ولكن لم يحدث شيء من هذه الخطط العسكرية، واكتفى السلطان الغورى بتأييد شكلى، وأصدر الآوامر إلى الأمير علاء الدولة حاكم إمارة "دلفادر" المشمولة بحماية دولة المماليك منع تقديم المؤن والاغذية اللازمة للجيش العثمانى فى أثناء توغله فى فارس، فأعاق هذا المنع تقدم الجيش العثمانى بعض الوقت واشتد ضيق السلطان سليم على هذا التصرف، وعزم على الانتقام، وفى طريق عودته إلى بلاده أمر السلطان سليم بقتل الأمير علاء الدين، واستولى على جميع أراضيه بما فى ذلك عاصمته "ابلستين"، وبات العثمانيون على مقربة من الأطراف المملوكية، وأصبحت دولة المماليك معرضة لهجوم العثمانيين، وأحس السلطان الغورى بالخطر واندلعت الحربين الدولتين واستطاع العثمانيون إنزال هزيمة ساحقة بالجيش المملوكى فى موقعة "مرج دابق" شمال حلب فى أغسطس ١٥١٦، وقتل السلطان الغورى .

غزو مصر والشام

ولما رأى السلطان سليم عمق الهزيمة التى أنزلها بالمماليك وسع نطاق الحرب وتساقطت تباعا المدن الكبرى فى الشام وحلب وحماه وحمص ودمشق التى أقام بها قرابة شهرين تسابق خلالها الأمراء والأعيان إلى السلطان يعلنون ولائهم للحكم الجديد ،وتشجع السلطان سليم على غزو مصر بعد غزو الشام، وواصل زحفه جنوبا حتى بلغ مصر، وكان الأمراء فى مصر قد اختاروا "طومان باى" سلطانا للدولة المملوكية، وفى موقعة الريدانية فى ضواحى القاهرة التحم الجيشان العثمانى والمملوكى فى ٢٣ يناير ١٥١٧ واشترك فيها السلطان سليم وطومان باى، وقد تمكن الأخير من ذبح سنان باشا الصدر الأعظم معتقدا أنه السلطان سليم، وكانت الخسائر من الجانبين

فادحة، ودخل العثمانيون القاهرة يوم الجمعة ٢٣يناير ١٥١٧ م، وقبضوا على السلطان طومان باى وتم شنقه فى١٣ أبريل ١٥١٧ عند باب زويلة وطويت دولة المماليك ،ودخلت مصر والشام فى نطاق الممتلكات العثمانية .

نظام الحكم العثمانى

فقدت مصر بالدخول التركى عظمتها الماضية إذ أصبحت واحدة منالولايات العثمانية، وصارت مزرعة ينتظر منها صاحبها أقصى ما يمكن من الدخل بمختلف أنواعه، غير أنه كان يولى إدارتها فئة من الناس قليلة الكفاية والأمانة فى معظم الاحيان. أما الشعبالمصرى فقد بقي كما كان دائما قليل الاكتراث بالفاتحين: يعمل ويزرع ويدفع ويعيش، على نحو ما، فى هدوء وسكون .بقى السلطان سليم فى مصر حتى سبتمبر ١٥١٧ ثم غادرها الى مقر السلطنة، وكان عليه قبل أن يغادر البلاد أن يفكر فى نظام للحكومة يضمن به قادمية مصر لتركيا، أذ انه كان قد عقد العزمعلى ان يستقل الشعب المصربالهادىء العامل، ولكن بعد مصر عن عاصمة الدولة العثمانية وقلة ثقة السلطان فى اتباعه الذين قد يوليهم حكومتها، وكان من نتيجة هذا فكر فى تقسيم السلطةبين الوالى، وديوان مكون من ضباط الحماية التركية التراى ان يتركها فى مصر، وكانت كلتا السلطتين تعتمد على الاخرى. وكان الوالى(الباشا) يعتبر من الوجهة النظرية الحاكم الوحيد وصاحبالسلطة العليا فى البلاد، يعينه السلطان فى المدة لم تكن تتجاوز فى المتوسط ثلاثة سنوات ، ويشرف على جمع الجزيه، ولكن أوامره كانت تحتاج قبل تنفيذها لموافقة اعضاء الديوان الذين كان لهم الحق فى رفضهم، كما كان لهم الحق فى عزل الوالى اذا اشتبهوفى انه يفكر فى خيانة السلطان .

التقسيمات الإدارية

كانت مصر مقسمة من الواجهة الإدارية إلى ستة عشر إقليما(مديرية) منها تسعة فى الوجه البحرى هي الجيزة ورشيد والغربية والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقليوبية والبحيرة، والباقى فى الوجه القبلى وهى أطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا. وكانت الأقاليم الكبيرة (الغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة وجرجا) يحكم كلا منها مدير يسمى (السنجق) يساعده وكلاء يسمى كل منهم (الكاشف) أما باقي

الأقاليم كان يحكم كل واحد منها كاشف وكان السناجقوالكاشف من أمراء المماليك ويعينهم الباشا بموافقة الديوان .

وكانت أهم واجبات السناجق والكشاف تتعلق بشئون الزراعة وجباية الضرائب واستتباب الأمن. فكان عليهم ان يتعهدوا جسورالنيل، ويعملوا على تقويتها قبيل الفيضان وحراستها أثنائه ، علىأن يسخروا فى ذلك الفلاحين، الذين يجمعهم مشايخ البلاد لهذا الغرض، كما كان عليهم أن يشرفوا على جمع الضرائب فى اقليمهم طبقا للفئات المفروضة على الأراضى الزراعية، وأن يساعدوا على إيداعها فى خزانة الدولة فى القاهرة. وعليهم أخيرا المحافظة على الأمن وعلى الأخص حماية القرى ضد هجمات البدو الذين كثيرا ما كانوا يسطون عليها ويسلبون أهلها ما عندهم. هذا فيما يتعلق بإدارة الأقاليم. أما الإدارة المركزية فكان من رجالها الكخيا وهو نائب الوالى. والدفتردار ومهمته ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضى والرزنامجى ووظيفته إدارة الضرائب وضبط حساباتها. وأمير الحج وهو يرافق الحجاج ويوزع الصدقات والهدايا التى ترسل سنويا إلى الحجاز. والخازندار الذى يحمل الجزية سنويا إلى الأستانة، وامين العنابر وهو مدير مخازن الحكومة التى تخزن فيها المحاصيل التى تؤخذ من الاهالى كضرائب. وقاضى القضاه وهو المشرف على الأنظمة القضائية وكان فى الغالب تركيا يعينه السلطان لمدة سنة أو سنتين ويعاونه قضاه آخرون يتم تعيينهم لمن يدفع أكثر.

تطور نظام الحكم

كانت الهيئات الثلاث، الوالى وأهل الديوان والمماليك تتنازع فيما بينها مما أدى إلى إضعاف الحكومة ، وهذا هو ما قصده السلطان سليم الذى كان غرضه الأول من هذا النظام هو ضمان تبعية مصر لتركيا والحصول على الجزية بغض النظر فى مصلحة البلد وسعادة أهلها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، ومع مضى الزمن قويت سلطة المماليك على حساب ضعف هاتين الهيئتين الأخريين فسيطروا على البلاد. وقد كان الوالى يقضى مدة قصيرة لا تسمح له بأن يختط سياسية اصلاحيته فصار همه أن يجمع أقصى ما يمكن جمعه من الاموال للسلطان والسلطات الحاكمفى تركيا ولنفسه

كذلك اضعف الولاه نزاعهم الدائم مع الديوان والمماليك . أما الديوان فقد بدأ يضعف على ممر الايام نتيجة لنزاعه الدائم مع الوالى، واندماج أعضائه بالمصاهرة مع المماليك حتى صار الديوان أخيرا مكونا من زعماء المماليك، كما أفقدت قلة اشتباك الحامية فى الحروب ضباطها كثيرا من صفاتهم الحربية. هكذا أضعفت هيئتان من هيئات الحكم، بينما الهيئة الأخيرة، المكونة من امراء المماليك قد طغت طغيانا كبيرا عليهما، فأصبح المماليك أصحاب الكلمة العليا فى البلاد وزادت قوتهم. ولم يكنلأمراء المماليك نظام متبع للرئاسة فكانت الغلبة للأقوي، وكان رئيس المماليك المسمى "شيخ البلد" يصل إلى مركزه بالقوة، واصبحت سلطته لا تدانيها سلطة اذ كان زعيم حكام الأقاليم واعضاء الديوان. وكان هم المماليك جمع المال لا من المصرييننفحسب بل من المماليك الاقل قوة وسلطانا ،حتى شبهها احد العلماء بالسلطة التى يكتسبها الفاتح من اهلى البلاد المفتوحة.

على بك الكبير

لم يكتف المماليك بما فى ايديهم من السلطة بل عملوا على التحرير نهائيا من السيادة العثمانية فى عهد زعيمهم " على بك الكبير" الى صار شيخا للبلد سنة ١٧٦٣، ثم انتهز فرصة ضعف تركيا فأعلن استقلال مصر عام ١٧٦٩ وطرد الوالى، وامتنع عن فع الجزية التى كانت الصلة الباقية بين مصر وتركيا ، وضرب النقود باسمه، واراد توسيع حدود بلاده ففتح الحجاز واليمن وأرسل جيشا بقيادة محمد بك ابى الدهب زوج ابنته لفتح الشام ،فلما فتحها حرضته تركيا على خيانة قائده وسيده ، ووعدته بمشيخة البلد، فعاد الى مصر وحارب على بك الكبير وهزمه ومات على بك متاثرا بجراحه اثناء القتال فى ٨ مايو ١٧٧٣ م. وعين السلطان ابا الدهب شيخا للبلد وارسل واليا عثمانيا الى مصر، فعادت البلاد الى الفوض وبعد موت ابا الدهب استتب الامر من بعده لاثنين من المماليك؛ ابراهيم بك شيخا للبلد، ومراد بك قائدا للجند، وقد تلاشى بجانب نفوذهما نفوذ الوالى التركى. واستمر هذا النظام الثنائى فى الحكم حتى مجئ الحملة الفرنسية الى مصر سنة ١٧٩٨م. ومما يدل على هذا النفوذ ان بريطانيا عقدت اتفاقا تجاريا فى سنة ١٧٧٩م مع ابو الدهب مضمونه السماح للسفن

الانجليزية بالمرسى فى ميناء السويس وتفريغ البضائع بها نظير رسوم جمركية وكذلك حاول الفرنسيون ان ينالوا فى سنة ١٧٨٥ بعض امتيازات تجارية من المماليك ، وفعلا عقدو اتفاقية مع بعضهم فى سنة ١٧٨٥ بان ترسوا مراكبهم فى السويس وان تعامل معاملة المراكب المصرية تماما على ان تتقاضى مصر رسوما بواقع٣% من ثمن البضائع وان تضمن مصر عدم تعدى العرب عليها.

الحالة الاجتماعية

كان عدد السكان يبلغ نحو ثلاثة ملايين ينقسمون إلى طبقات تختلف طرق معيشتها اختلافا بينا ويمكن تقيسيمهم الى العثمانيين والمماليك والمصريين .

١- **اولا العثمانيون :**

كان من العثمانيين الوالى وأعضاء الديوان وبعض كبارالموظفين، وكان هم الوالى ينحصر فى جمع ما يمكن جمعه منالاموال فى المدة القصيرة التيبقاهافىالحكم ، وقد كان بقاءالوالىفى منصبه يتوقف على رضاء السلطان وكبار رجال حكومته . فكان عليه إذن أن يغمرهم بالهدايا، وهذا كله كان على حساب مالية البلاد العامة ومالية أهلها الخاصة. ومن الولاه من كان يتغالى فى استنزاف أموال الارامل واليتامى، ويرهق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة.

٢-ثانيا : المماليك :

كان عدد المماليك لا يزيد على عشرة الاف عاشوا عيشة البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوخويقتنون الجوارى والغلمان ليدربوهم على الحرب والفروسيةويعلموهم مبادئ القآن ، حتى إذا كبر المملوك حرره سيده ورقاهإلى رتبة بك وجعله من أتباعه وانصاره ويدين له بالولاء طولحياته ، وينحاز الى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماللك من المشاحنات والمنازعات التى كانت من المظاهر السائدة فى هذا العصر.

٢- **ثالثا : المصريون :**

كان المصريون هم الطبقة المنتجة فى الزراعة والصناعة والتجارة الاهلية ، ومع انهم اغلبية السكان فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو الضرورى من الماكل

والملبس والمسكن . ويرجع سوء حالة المصريين الى قلة ثروة البلاد ، وقلةانتاجها نظير الإهمال فى الاعمال العامة الزراعية والصناعية والتجارية ، نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية فى مصالح الشعب فى مجموعه ، كما ان ثروة البلد على قلتها كانت توزع توزيعا غير عادل إذ كان المماليك والعثمانيون يستعملونعلى النسبة العظمى من داخل اللاد مع قلة عددهمبالنسبة لعدد المصريين ، والنتيجة العامة لهذا هى انحطاط مستوى المعيشة .

الحالة الاقتصادية

أدى نظام الحكم العثمانى الى ضعف الحكومة المصرية وإهمال الاعمال العامة وتاخر الحالة الاقتصادية ونعنى بالحالة الاقتصادية طريقة حياة الناس فيما يحترفون ، أي فى أحوالهم المعيشية من حيث إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستملاكها .

الزراعة :أدى ضعف الحكومة أيام الأتراك إلى إهمال مشروعات الريوالصرف فتأخرت الزراعة واستحالت أخصب البقاع إلى ما يشبهالصحارى الجرداء .

١ – **ملكية الاراضى :**

كانت النظرة السائدة فى مصر منذ القدم ان الحاكم هو المالك لجميع الاراضى . يتصرف فيها على احد وجهين : فأما ان يقسمها على اتباعه واعوانه ورجال حاشيته نظير ما يقومون به له من خدمات ، واما ان يقسمها بين الزراعيين الذين يستثمرونها نظيردفع الضرائب المفروضة عليها نقدا كانت او محاصيل زراعية .

كان أتباع الحاكم ورجال حاشيته يقسمون ما اعطى لهم من الاراضى على اتباعهم ، وهؤلاء يقسمونها مرة اخرى على آخرين ويستمر التقسيم حتى تقسم الارض نهائيا على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها . وهذا يشبه ما كان يسمى فاوروبا " نظام القطاع " . وقد أبقى السلطان سليم _ حين فتح مصر _ هذا النظام وبذلك أصبح المماليك لجميع الاراضى وقد استخدمته فى هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسية . غير ان السلطان كان يعطى الاراضى للناس لاستثمارها لان يستردها منهم ، وكان مستثمرو الاراضى يورثون حقهم فى الاستثمار لورثتهم .

ويمكن تلخيص نظام الملكية الزراعية فيما يلى :

١ – هناك بعض الاراضى معفاة من الضرائب كاراضىالوقف .

٢ – توزيع الحكومة الاراضى على ملتزمى جمع الضرائب ،اى الذين يتعهدون بتحصيلها وذلك نظير ما يسمى " ثمن الالتزام " .

٣ – يوزع الملتزمون الاراضى على الفلاحين سيتثمرونها نظيردفع الضرائب التى يحصلها الملتزمون ، فالملتزم يعتبر مالكا لحينجمع الضرائب ،ويمكنه بيع هذا الحق او توريثه لورثته . والفلاح يعتبر مالكا لحين الانتفاع بالارض ويمكنه توريث هذا الحق لورثته ، غير انه اذا لم يكن للملتزم ورثه ، او توقف عن جمع الضرائب عادت اراضيه للملتزم ، وبهذا كان حق ملكية الارض نفسها محفوظا للحاكم .

وقد امر السلطان سليم بمسح الاراضى ، كما امر بتسجيلها ،وتسجيل اسماء مستثمريها ، وكانت الضرائب تحصلها عمال الحكومة تحت اشراف حاكم الاقليم ، غير انه فى اواخر الحكم التركى اضطرت الحكومة الى اتباع نظام جديد فى تحصيلها هو نظام الالتزام .

٢ –**<u>اراض الوقف :</u>**

نظام الوقف نظام متبع لادارة الاراضى الموقوفة، وفى كل من نوعى الوقف _ الخير والاهلى_ يعين الناظر الذى يدير الاراضى، من بين المستحقين فاذا انقرضوا كان للقاضى ان يعين ناظرا ، وكان النظار عادة يعينون من بين طائفة العلماء.وقد كان النظار من العلماء يستغلون الاراضى الموقوفة وينتفعون بداخلها كما لو كانت املاكهم الخاصة وذلك نتيجة لتهاونالحكومة فى مراقبة الحالة. كانت بعض الاراضى المصرية موقوفة، والوقف هو تخصيص ريع الارض لغرض معين تبعا لادارة من يمتلك هذا الريع . وقد يخصص الواقف ريع الارض للصرف على عمل او اعمالل خبرته وهذا ما يسمى " الوقف الخيرى " . وقد يخصص الريعلافراد عائلة الواقف بشرط ان يصرف عند انقراض المستحقين الى وجه من وجوه الخير ، وهذا ما يسمى " الوقف الاهلى " وميزة الوقف ان الوارث لايستطيع التصرف فى الارض ،وانما له الحق فى الانتفاع بريعها فقط .وقد قام المماليك فى اول عهدهم بالحكومة المصرية بوقف بعض اراضيهم على المساجد وغيرها من وجود الخير ، كما ان الاتراك انفسهم

اقبلوا على وقف بعض ما فى حيازتهم من الاراضى يدفعهم فى ذلك اعتقادهم انهم يعملون بذلك عملا صالحا يتقربون بهالى الله ، ويمكننا تفسير هذا الاتجاه اذا علمنا ما كان للعقيدة الدينية من تاثير على افكار الحكام والاهالى من سكان البلاد الاسلامية ،غير انه فى اواخر ايام الحكم العثمانى حيث عمت الفوضى ، خلف كثير من الناس على اراضيهم من الضياع ، نتيجة لطمع الحكام ، فاقبلوا على وقفها ، خصوصا وان اراضى الوقف كانت معفاة من الضرائب

٣ – **نظام الالتزام :**

فى بداية الحكم العثماني، كان يجمع الضرائب عمال الحكومةتحت اشراف حكام الاقاليم من السناجق والكشاف، ولكن لما ضعفت تركيا اصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب ، فقلت حصيلتها مما الجا الحكومة الى اتباع نظام الالتزام.

والالتزام هو ان يتعهد من يشاء من عظماء البلد بتحصيل الضرائب للحكومة فى منطقة معينة تسمى "دائرة الالتزام " وكان الالتزام يتم إما بطريقة الاتفاق بين الحكومة والملتزم ،واما بطريقة المزايدة بين راغبى الحصول على حق الالتزام ، وفى كلتا الحالتين يدفع الملتزم ضرائب سنه واحدة مقدما ثم يترك له مطلق الحرية فى تحصيل ما شاء من الضرائب فى دائرة التزامه ،وكان الالتزام يعطى فى البداية لسنة واحدة ، ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة . وكان الملتزم يتسلم " عقد الالتزام " من شيخ البلد ، وبهذا العقد يصبح الملتزم اشبه بالحاكم المطلق فى دائرة التزامه ، له الامر ، وعلى الاهالى طاعته وتادية ما يطلبه من الضرائب .وكان الملتزم ان يبيع حق التزامه اذا شاء على شرط ان يخطر بيت المال وشيخ البلد واذا مات الملتزم ورثه فى الالتزام ورثته او من يوصى لهم بشرط ان يطلبوا تجديد عقد الالتزام. وبهذا اصبح النظام المالى العام اساسا للنظام الادارى ، كما كان له ان يستولىعلى غلات قسم من اراضى دائرة الالتزام _ يعرف بارض الوسية_ يسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها ضريبة للحكومة . وكان الملتزم الى جانب هذا يتصرف فى جباية ما يشاء من الاهالى بدلا من "ثمن الالتزام " الذى كان يطرح للمزايدة بثمن اساسى يقدر بخمسة اضعاف الضريبة المقدرة على الارض التى ستعطى "وسية " للملتزم.واصبح الملتزم

الموظف المكلف بتوطيد الامن، وادارة قرى دائرة الالتزام، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته. ويمكننا ان نحدد من بين الموظفين :

شيخ البلد :ويقوم بالاشراف على الاراضى ، ويراقب اهل القرية ، ويبلغ اوامر الملتزم للفلاحين ويعرض طلباتهم عليه ، ويقوم مقامه حين غيابه ،واذا عين الملتزم اكثر من شيخ كان اكبرهم سنا يسمى " شيخ المشايخ " .

الشاهد :ويختص بحفظ سجل الاراضى الذى تدون فيها مساحتها واسماء مستمريها من الفلاحين وفئات الضرائب المفروضة عليها .

الصراف : ومهمته جباية الضرائب طبقا للتوزيع المدونبسجل الشاهد وتسليمه ما يجنيه من الاموال عينا كانت او نقدا للملتزم .

الخولى : ويلزم بمعرفة حدود القرية وحدود كل تكليف (اى ملكيته)،وهو الحكم فيما يقوم من المنازهاتفى هذا الشان ،وعليه فوق هذا ان يقوم بادارةاراضى الوسيه .

٥ –المشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب او يحجبون عن اداء ما يطلب منهم من عمل فاراضىالوسية او يهملون فى هذا العمل ،وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التى يتعرض لها الفلاحون .

٦ –الكلاف : ويعنى بمواشى وقطعان غنم الوسية ويقوم بتطيبها ، كما يقوم بعلاج مواشى الفلاحين التابعين لدائر الالتزام .

والى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء واما ونجار وحداد وحلاق ، يتناولون مرتبا من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الاهلى ،كل بقدر ما تسمح به مهنته .

الصناعة :

قبل الفتح العثمانى كانت الصناعات فى مصر بدووية ، ومن اهم عوامل نجاحها قرب السوق اذ كانت المنصوعات توزع فى الاسواق المحلية. والذى ساعد على تقدمها خضوعها لنظام الطوائف اذ كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ينظر فى شئون افرادها ويفصل فى منازعاتهم ويدافع عن مصالحهم . وكانت الحرف فى مصر وراثية تنتقل من الاب الى ابنه، فكان التعليم الصناعى بهذه الطريقة يلازم الصبى فى دائرة اسرته، وقد ادى تدخل الاتراك فى نظام الطوائف الى تحولها من الغرض الذى انشئت

من اجله _ وهوالتخصص والرقى للحرفة _ الى غرض آخر وهو التحكم فى الصناع وادارتهم طبقا لرغبات الحكومة التى كان ما يهمها الحصول على الاموال باى سبيل.
ويمكننا تلخيص عوامل اضمحلالهذا النظام وانحلاله فيما يأتى :

١ – وضعت الطوائف تحت إشراف الحكومة فتسربت سلطتها الى قوانينها الداخلية، واصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب، فاصبح فى امكانه ان يرهق مرءوسيه ان اراد بهم ظلما. وقد ادى هذا الارهاق الى خروج جماعة من مهرة الصناعمن زمرة المحترفين بحرفتهم نتيجة لعجزهم عن دفع ما يطلب منهم. وبعد ان كان الشيخ رجلا فنيا يعمل طبقا لتقاليد الحرفة اصبح اشبه بوظف حكومى ينحصر غرضه فى ارضاء موظفىالادارة ورجال الحكم الذين لا يهمهم امر الصناعة، كما ان التزامه يجمع الضرائب ، وترك الحرية له فى طريقة جمعها زاد فى عبء الضرائب على الصناع زيادة كبيرة . ٢ – اصبحت وظيفة شيخ الطائفة مع الايام عرضه لان يشتريها من يدفع فيها اكبر ثمن، واصبح هم المشايخ تحسين اموالهم بدلا من تحسين حال الحرفة فتاخر الصناع واضمحلت الصناعة. ٣ – كان للشيخ فى البداية سلطة معاقبة افراد الطائفة (اى طائفته)، اذا خرجوا عن تقاليد الحرفة ، ولكن حين اصبح عمله اداريا اهملت هذه الناحية ، فبقى افراد الحرفة دون مراقبة جدية ، فتهاون الكثير منهمفى عملهم وفى معاملاتهم وباحوا باسرار مهنتهم وقلت حماستهم .

٤ – اصبح نظام الطوائف اداريا محضا بعد ان كان فنيا مما ادى التكوين طوائف لغير الصناع كالخدم والحمالين والممثلينوالمغنيين والحلاقين والسقايين وغيرهم من اصحاب الحرف وكان من نتيجة هذاان فقد نظام الطوائف ما كان له من التقدير .

كان انحلال نظام الطوائف عاملا من عوامل ضعف الصناعة وتاخرها ايام الاتراك وفقدانها لما كان لها من المكانة قبل هذا العهد، وبانحلال هذا العامل مع عوامل اخرى وصلت الصناعة الى درجة يرقى لها منالانحطاط الذى كان فاتحته ترحيل امهر الصناع البالقسطنطينية ، اذ ان السلطان سليم اخذ معه حين رجوعه الى مقر السلطنة ما يقرب من الخمسمائة من اقدر ارباب الحرف للاستعانةبهم فى ترقية مستوى الصناعة فى بلاده . وكان لضعف الحكومة اثرهفىتاخر موارد الانتاج التى

منها الصناعة ، فقد اهمل الولاة العثمانيون امر الحرف المختلفة وفتح الباب للواردات الصناعية الاجنبية التى طغت على المصنوعات المحلية ، وانتصرت عليها فى ميدان المنافسة .وكان الجيش والاسطول فى عهود الاستقلال التى سبقت الدخول العثمانى، اساسا لكثير من الصناعات الحربية ، كالاسلحة والسروجوالتروس والدروع والخيام وصناعة السفن فلما فقدت البلاداستقلالها واضمحل جيشها واسطولها تاخرت الصناعات التى كانت تقوم على وجودها والتى كانت من اهم فروع الصناعة . كما ان انتقال مقر الملك الى القسطنطينية ادى الى الانصراف عن كثير من مظاهر الترف التنهى من لوزامالملك ،فتاخرت الصناعة الخاصة بالكماليات

*__**التجارة :**__ فى هذا العهد تاخرت التجارة نتيجة لتحول طريقها فى مصر الى طريق راس الرجاء الصالح ،التى خسرت البلاد من جرائهموارداً من اهم موارد ثروتها ان لم يكن اهمها كلها وبذلك قلت قوة البلاد الشرائية وقل الاقبال على منتجات الصناعة ، واصبح منالعسير تصريف المصنوعات المصرية التى كان فى الماضى تلاقى رواجا فى كثير من الاسواق الاجنبية .

الفصل الثاني

مصر تحت حكم الحملة الفرنسية

أغراض الحملة والأراء حولها

تعددت الأسباب في خروج الحملة الفرنسية؛ فهناك من يقول ان حكومة الادارة وقد صارت تخشى نفوذ بونابرت نتيجة لانتصاراته الباهرة فى ايطاليا، ارادت ان تتخلص منه بابعاده عن باريس، وهناك من يقول ان بونابرت نفسه قد بات لا يرضى بعد ما احرزه من، فصار بونابرت يهدف الى السيطرة فى فرنسا، ولما كان دستور سنة ١٧٩٥ يمنع الرجال دون الاربعين من ان يصبحوا اعضاء فى تلك الحكومة، فقد تحتم الانتظار على بونابرت حتى يبلغ سن الاربعين وعلى حد قوله حتى تنضج الكمثرى، بالإضافة إلى اتجاه فرنسا نحو احياء المستعمرات الفرنسية القديمة او بناء امبراطورية استعمارية جديدة حتى اذا كان ذلك متعذرا حتى اذا عجز الفرنسيون عن عقد الصلح مع انجلترا التى ناحيتهم العداء منذ اعدام الملك لويس السادس عشر والبت عليهم الدول، ونجحت فى تكوين المخالفة الدولية الاولى ضد فرنسا ١٧٩٣ فصمم الفرنسيون على الانتقام منانجلترا سواء يغزو الانجليز فى بلادهم أو أهم مستعمراتهم، فكان فتح ميدان الاستعمار الجديد فى الشرق التي لجا اليها الفنسيون للاقتصاص من خصومهم

الانتقام من انجلترا :

كان اهم ما عنيت به حكومة الادارة منذ ان خلص لها الامر في اكتوبر سنة ١٩٧٥ الاقتصاص من النمسا وانجلترا اللتين صممتا بالاشتراك مع بيدمنت علي الاستمرا في النضال ضد الجمهورية علي الرغم من تحطيم المخالفة الدولية الاولة وخروج هولندا وروسيا واسبانيا وتسكانيا من الحرب فاعد " كارنو " عضو حكومة الادارة خطة عسكرية لتدبير هجوم واسع النطاق علي النمسا عن طريق المانيا والدانوب ثم عن طريق ايطاليا الشمالية ، وفي مارس ١٧٩٦ تسلم بونابرت قيادة الحملة المعدة لغزو ايطاليا فوصل اليها في ٢٦مارس١٧٩٦، ولم يمر شهر واحد حتي كان نابليون قد هزم

جيوش بدمنت في مونت نوت واديجو وارغم ملكها "اميدوس الثالث" علي عقد الهدنه في "تورين" واستطاع بونابرت بعدئذ مطاردة النمساويين وانزل بهم خسائر فادحة (٩ مايو ١٧٩٦) ودخل ميلان وزحف بونابرت علي النمسا وانتصر علي جيوشها ، ٧ ابريل ١٧٩٧ وصل الي " لوين " وعندئذ طلب النمساويين الصلح وعقد بونابرتمعهم هدنة "لوين " في ١٨ابريل ١٧٩٧ تمهيدا لعقد الصلح النهائي .

وقد قضي هذا لانتصار السريع علي المحالفة الدولية ووقع عبء النضال ضد فرنسا علي كاهل انجلترا وحدها ولذلك فقد رغبت حكومتها في عقد الصلح مع الجمهورية الفرنسية ولكن المفاضاتاخفقت بسبب اصرار فرنسا علي ضرورة نزول انجلترا عن مستعمرة الكاب الهولندية في جنوب افريقية ، وكان الانجليز قد استولوا عليها منذ ان خرجت هولندا من المحالفة سنة ١٧٩٥م ،ومهما يكن من امر فقد انتهى الصراع الطويل بين فرنسا والنمسا بعقد صلح " كامبوفورميو " في اكتوبر سنة ١٧٩٧م ، وكان من نتائج هذا ان اجتمعت الاسباب بان الاستعمار في الشرق خير من الاستعمار في افريقيا الغربية ، وان مصر افضل اقطار الشرق التي تصلح ميدانا للتجربية الاستعمارية الجديدة . لقد كتب بونابرت الي تاللیران في ١٨ اكتوبر سنة ١٧٩٧ يبسط من جديد المبادئ التي استرشد بها عند عقد الصلح مع النمسا ويدلى بالحجج التى سوغت فى نظرة عقد الصلح وفقالشروط التى صار يرجو الان اقناع الجميع بقبولها وتصديق حكومةالادارة عليها ، وكان اهم ما جاء فى هذه الرسالة قول بونابرت انهقد انفرط عقد المحالفة الدولية ضد فرنسا بخروج النمسا نهائيا من هذه المحالفة فان الواجب يقضى على الفرنسين جميعا ان يوحدواجهودهم حتى يستطيعوا التفرغ لمنازلة انجلترا غريمة فرنساوعدوتها الكبرى .

<u>الحملة الكبرى :</u>

وكان لهذه الاراء والحجج التى بسطها بونابرت فى رسائلهآثر حاسم فى اقناع حكومة الادارة بقبول المعاهدة _ المبادرة بالتصديق عليها _ وتم التصديق على المعاهدة فى ٢٦ أكتوبر ١٧٤٧ م ويرجع التصميم على ارسال حملة لغزو انجلترا فى مقر دارها

الى شهر يونيو ١٧٩٦ حيث ان العزم كان قد عقد على انزال حملة فكرنوت احدى مقاطعات ايرلنده الغربية لغزو انجلترا فى عقر دارها ولم يفسد هذا المشروع سوى اصرار حكومة الادارة فى الوقت نفسه على ارسال حملة الى الهند لمساعدتهم فى نضاالهم ضد الانجليز .

غزو مصر

اولا : الاستيلاء على مالطة :

وصلت الحملة الفرنسية الى شواطئ مالطة فى ٩ يونية ١٧٩٨، وبادر بونابرت بانزال الجند الى البر رغم رفض رئيس فرسان الجزيرة السماح لهم بالنزول ، واخيرا سلمت قوة الفرسان الجزيرة ، وتنازلوا على سيادتهم على الجزيرة كما تنازلوا عن جميع ممتلكاتهم فى مالطة وضع بونابرت دستور للجزيرة ينظم حكومتها .

الوصول الى مصر :

وفى صبيحة ١٩ يونيو غادرت الحملة مالطة فى طريقها الى الشوطئ المصرية بعد ان ترك نابيليون " سانت جان دانجلى "قومسيرا" فرنسيا عاما بالجزيرة وعمد بونابرت اثناء سيرة تغيير اتجاهه ، وابحر صوب كريت بدلا من الابحار جنوب الاسكندرية مباشرة وذلك حتى لا يفاجئه الاسطول الانجليزى .واصل بونابرت سيره حتى وصل الى الاسكندرية ، وصممحاكمها السيد محمد كريم على مقاومة الفرنسيين والدفاع عنها،ولم تسفر مقاومة السيد محمد كريم عن شئ ، وتابع بونابرت سيره حتى بلغ القاهرة بعد هزيمة المماليك فموقعتشبرخيت وامبابة " والاهرام " فى ٢١ يوليو ١٧٩٨م ولم يكن زحف الحملة العسكرية صوب القاهرة نزهة عسكرية بل لقى الجنود فى اثنائه شدائد من صعاب فانهكهم بالقيظ واستبد بهم العطش ونال منهم الجوع واعترف بونابرت نفسه بمبلغ ما تكبده الجنود من مشقات عظيمة فى اثناء هذا الزحف المضنى .

كان " برويس " قد ابحر باسطولهمن مياه الاسكندرية الى ابى قير فى ٧ يوليو ١٧٩٨ وذلك بعد اناصر بونابرت على استبقاء الاسطول فى الشواطئ المصرية ، ووجد " برويس " انه من المتعذر على ان تواجه دخول ميناء الاسكندرية القديم وفى خليج ابى قير فاجا " نلسن " امير البحر الانجليزى الذى ظل يبحث عن العمارة

الفرنسية فى البحر الابيض بعد ان سبقها فى الدخول الى الاسكندرية فانزل بالفرنسيين هزيمةبالغة يوم اول اغسطس سنة ١٧٩٨ وكان لهذه المعركة نتائج خطيرة .ذلك ان تحطيم اسطول " برويس " فى ابى قير كبد البحرية الفرنسيةخسارة جسيمة وقضى على كل امل فى امكان احياء هذه البحرية التى كانت قد ضعفت ضعفا كبيرا فى اثناء الحرب الاخيرة فى المياه الاوروبية وفى المياه الامريكية وفى مياه الهند الغربية خاصة فظل الانجليز اصحاب السيطرة على البحار .كان من اثر تاييد سلطتهم فى البحر الابيض المتوسط بعد ان حطموا اسطول " برويس " ان فرضوا حصارا شديدا على الشواطئ المصرية حتى بات من المتعذر تماما على فرنسا ان ترسل النجدات والعتاد الحربى او اية امدادات اخرى الى جيش الشرق فمصر . ولم يسع الفرنسيين حينئذ الا ان يعتقدوا اعتمادا كليا فتدبير شئونهم وسد حاجات حملتهم فى هذه البلاد على موارد القطر الداخلية وحدها . وكان لذلك اكبر الاثر فى تلك السياسة الاسلامية الوطنية التي ارشد اليها " تاليردن " فى تقريره الى حكومة الإدارة فى ١٣ فبراير ١٧٨٩ ووطد بونابرت العزم على اتباعها وكان غرضها استمالة المصريين الى تاييد الحكم الفرنسى واقناعهم بان الفرنسيين ما حضروا الى بلادهم الا ليعدلوا بينهم ويهيئوا لهم سبل العيش السعيد فلا يشعر المصريين انهم انما استبدلوا بحكم البكوات المماليك حكما لا يقل عنه ظلما وعدوانا او قد يفوقه فى شرورهواثامه ، فاصبح غرض هذه السياسة الاسلامية الوطنية الان توفير اسباب الحياة للفرنسيين انفسهم وترويض المصريين بشتىالاساليب على قبول حكم اجنبى عنهم ، ولم يكن هناك مفر من ان يسبب لهم ارهاقا عظيما فثاروا بين المصريين والفرنسيين حتى انعدم كل امل فى حدوث اى تفاهم بين الفريقين او امكان تعاون هذه البلاد مع حكامها الجدد على الرغم من كل الاساليب التى ابتكرها بونابرت عند تطبيق سياسته الاسلامية الوطنية فى مصر.

سياسة بونابرت الاسلامية الوطنية

استندت سياسة بونابرت الاسلامية الى قواعد ثلاث : احترام الدين الاسلامى والمحافظة على تقاليد اهل البلاد وعاداتهم الدينية ، وانتزاع العثمانيين من احضان

الخلافة العثمانية ببذر التفرقة بين المصريين والعثمانيين والقيام بدعاية واسعة بين الشعوبالاسلامية فى الاقطار المجاورة لاظهار مبلغ احترام الفرنسيين للدين الاسلامى ، ولاقناع كبار حكامهم بان انشاء صلات الود والصداقة مع الفرنسيين فى مصر واستئناف النشاط التجارى بين بلادهم وبين مصر سوف يعود بفوائد كبيرة على هؤلاء الحكام ،واخيرا انشا حكومة وطنية تكون اداة تمكنه من معرفة رغبات المصريين ، والوقوف على حقيقة نياتهم وارائهم ويتخذ منها وسيلة لاذاعة اوامره وتحقيق ماربه بصورة تتضمن استقرار الحكم الجديد ، وقد كانت هذه ولا شك وسائل تدل على الحكمة . وقد بدأ بونابرت يتخذ العدة لتنفيذ سياسته الوطنية الاسلامية وهو على ظهر " اوريان " بارجة القيادة فادر منشورا الة جندةفى ٢٢يونيو ١٧٩٨ يوضح لهم عقائد الشعوب التى سوف يعيشون بينها ، فقال ان المصريين شعب اسلامى ينطق بالشهادتين ويجب الايخطئ الفرنسيون عقائدهم بل وعليهم ان يسلكوا معهم نفس الطريق التى سلكوها مع شعوب اليهود والطليان من قبل فيحترموا ائمة المسلمين وكبار علمائهم ، وان يظهروا لهم جانب التسامح فى اعيادهم وان يحترموا مساجدهم كما احترموا دور عبادة اليهودوالمسيحيين .

نتائج الحملة

اخفقت سياسة بونابرت الاسلامية فى جلب مودة المصريين وذلك لاسباب عدة اهمها: اعتماد الفرنسيين على موراد البلادفحسب للاتفاق على تجربتهم الاستعمارية الجديدة وما ترتب على ذلك من التجائهم الى ابتكار مختلف الاساليب والحيل التى استطاعوا بها ابتزاز اموال المصريين وتجريدهم من مملتكاتهم واقواتهم ثم سخط المصريين ونقمتهم على المستعمرين الجدد بسبب تلك الاساليب الجديدهالتى حاولوا ادخالها على حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة فصاروا يتدخلون فى اقصى شئونهم يفتشون مساكنهم ويهدمون جوامعهم ، ويستولون على بيوتهم ، ولا يستطيعون ان يعوضوهم شيئا عن تلك الخسائر التى اصابتهم فى عقائدهم واخلاقهم واموالهم وانفسهم فلم يروا فى التنظيم الفرنسى الجديد الا سلسلة من الشرور متصلة الحلقات. وبلغ اخفاق الفرنسيين فى محاولة فهم الخلق المصرى او ادراك حقيقة ما كان لدى

المصريين من مثل عليا يسترشدون بها فى حياتهم العامة والخاصة، هذا ما جعل الغزاة المستعمرين يسيرون فى طريق بينمايسير الاهلون فى طريق اخر .

الاثر الاقتصادى :

قد كان لارغام الفرنسيين على ان يعتمدوا فى بناء مستعمرتهم الجديدة على موارد البلاد فحسب اثار خطيرة ذلك انه ما كان يتسنى بتاتا انجاز كل تلك المشروعات التى عقدوا على نجاحها الامل فى انشاء مستعمرتهم الغنية دون توفر المال لديهم فينفقون فيه على المؤسسات والتنظيمات العديدة التى كان لا مفر من وجودها لاستقامة شئون الادارة والحكم واستتباب الامن وضمان الحياة المستقرة الهادئة لعلمائهم ودفع الاضى عن جنودهودفع رواتب هؤلاء الجنود وتوفير سبل العيش لهم وامدادهمبالاقوات والملابس ، فضلا عن تشجيع التجارة وزيادة ثروة البلاد سواء بالعمل على انتاج الغلات الكثيرة وتحسين انواعها ام بمحاولة احياءالصناعة الوطنية القديمة وتحسين اساليبها بادخال غيرها فى الصناعات الجديدة .والمال دائما من اقوى الوسائل التى ابعدت عن الفرنسيينقلوب المصريين وحركت كوامن الحقد ضدهم وحرمتهم تعاون المصريين معهم ذلك التعاون الذى لا غنى عنه لنجاح مشروعاتهم فى النهاية ، وبقاء هذه المستعمرة الناشئة فى حوزتهم وعلى ذلك فقد كان تدبير المال من اولى المفصلات الشائكة التى واجهت الفرنسيين عند دخولهم القاهرة، وكان لابد من اتخاذ عدد من الاجراءات السريعة للحصول على المال بكل وسيلة ،وسرعان ما اثارت هذه الوسائل لجمع المال سخط المصريين وتذمرهم ليس فقط لانهم فقدوا اموالهم التى اغتصبها الفرنسيون منهم اغتصابا بل هؤلاء لحرصهم على جمع كل ما يمكن من اموال واتبعوا فى ذلك وسائل عنيفة سببت استياء المصريين الشديد فقد عمدوا الى اقتحام البيوت وتفتيتها .ولم يقف الحال عند هذا الحد فقد اختل الامن اختلالا كبيرا عندما اكثر العربان من الاغارة على القرى واطراف المدن الكبيرة وعظم طغيانهم حتى اضطر نابليون الى تاليف فرقة من طوائف الاجناد برئاسة برشليمى وكانت مهمته منع اعتداء العربان ومن يلوذ بهم من العامة وصون الامن والسلام حول القاهرة .

***الاثر الاجتماعى :**

واقع الامر ان الفرنسيين فى مدة اقامتهم بهذه البلاد لم يحاولوا ان يتعرضوا على المصريين او يشتغلوافى اوساطهم حتى يقفوا على حقيقة شعورهم وما كان يجول باذهانهم او ما كانت تحدثه اصلاحاتهم العديدة والسريعة التى ارادوا منها الى جانب الحصول على المال لسد نفقات الحملة ان يخلقوا من عاصمة البلاد بلدا اوربيا يضارع عاصمتهم باريس فبهائها وكثرة ملاهيها واندیتها وملاعبها .ولا جدال فى ان بعض هذه الاصلاحات التى تستلزمها عناية الفرنسيين بشئون الصحة العامة فى القاهرة والمدن الكبيرةخصوصا حرصا منهم على عدم انتشار الاوبئة وفتك الامراض الخطيرة بجنودهم كانت اصلاحات ضرورية ولعل اكبر ما يأخذ على الفرنسيين فى هذا الشان انهم حاولوا ان يفرضوا فرضا على المصريين نوعا من الحضارة الاوربية وكان مقضبا عليها بالفشل لسبب بسيط ظاهر هو ان نابليون وانصاره التجربة الاستعمارية فى مصر لم يكن فى وسعهم ان يعنوا بغير مظاهر هذه الحضارةالاوربية فى وقت كانت بحوث علمائهم لم تكتمل بعد .ولقد كان من مقتضيات السياسة الاسلامية الوطنية التى وضعنابليون اصولها واتبعها خلفاؤه ان يحتفل الفرنسيون باعياد اهل البلاد العربية ويحترموا شعائهم وعاداتهم وان يحاولوا جذب المصريين اليهم باستمالتهم والتقرب منهم عقدوا اواصر المحبة والصداقة مع كبرائهم ومشايخهم ومحاولة الاختلاط مع عاداتهم حتى يطمئن اليهم سواد الشعب ويرضى الناس بما قدر عليهم .وهذه ولا شك كانت سياسة حكيمة ولا مناص من نجاحها فى النهاية فى كسب مودة المصريين والقاهريين منهم على وجه الخصوص لو ان الفرنسيين حاولوا معرفة شئ عن نفسية هذا الشعب الذى فرضوا عليه سلطانهم قهرا وكانوا غرباء عنه لا يربطهم به دين او جنس او لغة ولا يزال افراده متمسكين بتقاليدهم وعاداتهم التى ورثوها عن ابائهم واجدادهم ولم يطرا عليها ابتغيير من اجيال طويلة ولكن الفرنسيين الذين كانوا قد نبذوا دينهم منذ اشتعال الثورة الكبرى فى بلادهم لم يكن فى وسعهم مهما حاولرجال من طراز نابليون اخدوا على عاداتهم تنفيذ سياسة اسلامية واضحة المعالم ان يتحرروا من ذلك الالحاد الذى جعلهم يعيشون فى عالم مادى فباتوا ينظرون الى الموالد والمواسم المصرية ذات

الصبغة الدينية نظراتهم الى احتفالاتهم واعيادهم الفرنسية فينتهزوها فرصة للترفيه عن انفسهم .

الاثر السياسى :

تضافرت كل هذه العوامل لاثارة غضب القاهرين وسخطهم فكان لابد من اشتعال الثورة ضد الفرنسيين بسبب سياستهم المالية من جهة ثم بسبب تلك التدابير التى اتخذوها لمكافحة وباء الطاعون وارغام الصريين على حمل شارة " الجوكار " وما حدث من استعلاء " النصارى واليهود على المسلمين واستهتارهم بالعادات والتقاليد ، ثمبفضل تلك المساعىالتى يبذلها الباب العالىوالبكوات والمماليك لاشعال نار الثورة فى مصر فضلا عما كان يرتكبه الفرنسيون واعونهم وطبقات العامة من المعاصى ، وليس من شك فى ان الفرنسيين لو وفقوا فى اساليبهم المالية والإدارية وحرصوا على احترام تقاليد المصريين وعاداتهم بدلا من استصدارالاوامر واذاعة المنشورات والقاء الخطب لاقناع المصريين عننواياهم ثم حاولوا فهم سيكولوجية تلك الشعوب التى رغبوا فى استعمارها لاستمالوا المصريين اليهم ولما حدثت الاضطرابات والثورات على ان القاهرة لم تكن وحدها ميدان هذه لاضطرابات والثورات بل امتدت الى الوجهين القبلىوالبحرى . فقد قامت الثورات فى الدلتا واشتدت المقاومة فى الصعيد واجه الفرنسيون صعوبات فى اخضاع اهل الصعيد بعد ان قرر مراد بك المقاومة عقب هزيمته فى موقعة الاهرام ورفض الاتفاق مع الفرنسيين على ان اخماد الثورة فى القاهرة وحرق القرى فى الوجه البحرى بالصعيد وادخال الرعب فى قلوب اهل الاسكندرية لم يكن معناه ان البلاد قد دانت لسلطان الفرنسيين وان الامن قد استتب فى المستعمرة الجديدة . وهكذا عجزت الحملة عن بلوغ غايتها وتنفيذ اغراضها .

الاثر العلمى :

مع ذلك فان نصيب الحملة لم يكن الاخفاق كله ولا شيء غير الفشل فان اولئك الرجال الذين اختاروا لمرافقة الحملة كانوا نخبة من علماء فرنسا زودهم بكل ما يحتاج اليه الغزو العلمى منكتب والات علمية وادوات . وحرص بونابرت وكليبر على

انتستمر بحوث علمائه ، وان تستمر دراستهم لكشف النقاب عنتاريخ واثار هذه البلد التى جاءوا ليستعمروها ودراسة مناخها وطبيعة ارضها وحيوانها ونباتها واجناسها وعادات شعوبها وغير ذلك فان هؤلاء الرجال جميعا سرعان ما جنوا ثمرة غرسهم بفضل نشاط علماء الحملة وانتشروا فى طول البلاد وعرضها يفحصون ويكشفون ، ورغم ما قاسوه من عناء الاضطرابات والثوراتوالعمليات العسكرية وانتشار الاوبئة والامراض واجه العلماء صعوبات اثناء بحوثهم ودراستهم فان ميادين نشاط هؤلاء العلماء كانت متعددة فقاموا بدراسة اثار البلاد القديمة وتاريخها وطبيعة ارضها وغلاتها الزراعية وصناعاتها وعادات اهلها وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية وكل ما يتعلق بماضى البلاد وحاضرها . ولعل ابرز نشاط العلماء وضع مصور جغرافى مفصلا للقطر المصرى وكتاب وصف مصر وكشف حجر رشيد وانشاء المجتمع العلمى واهتمامهم بالمطبعة الاهلية وكانت صحيفة لوكورييهدوليجيبت اول الصحف التى اخرجتها المطابع الفرنسية فى القاهرة وكذلك انشاء صحيفة ادبية تحمل اسم صحيفة " التنبيه " .

الفصل الثالث

(مصر تحت حكم محمد على باشا)

بعد جلاء الفرنسيين فى مصر عام ١٨٠١ اصبحت مصر ميداناللتنافس بين المماليك والاتراك والانجليزاما المماليك فقد ارادوا ان يستعيدوا نفوذهم القديم ، ولكنطول كفاحهم مع الفرنسيين اثناء وجودهم بالبلاد اضعفهم ، كمااضعفهم انقسامهم الى احزاب ، كحزب الالفى وحزب البرديسى. واما الاتراك فقد استردوا البلاد بقوة جيشهم فارادوا ان ينفردوابحكمهم وان يقضوا على نفوذ المماليك خشية ان تعود اليهم السلطةالتى كانت لهم قبل الحملة الفرنسية . واما الانجليز فقد ساعدوا العثمانيين فى طرد الفرنسيين ، ولم يكن غرضهم من ذلك خدمةتركيا ، وانما ارادوا ان يمثلوا مصر حين ظهرت لهم أهميتها لواصلاتهم الى الشرق ، ولذلك اخذوا يماطلون فى الجلاء كمااخذوا يساعدون المماليك فى كفاحهم ضد الاتراك .هذه القوى الثلاث المختلفة الاغراض اخذت تتنافس علىالانفراد بالسلطة ، لكن كان من اثار الحملة الفرنسية انها اثارتقوى الشعب المصرى وايقظتها ،وكان من ذلك ان طغت هذه القوةالجديدة على القوات الثلاثة الاخرى وتغلبت عليها .وكان محمد على اثناء ذلك يتحبب الى الشعب والى زعمائهمن العلماء والاعيان ، فاجتمع هؤلاء فى مايو سنة ١٨٠٥وقرروا خلع الوالي التركي وتعيين محم على واليا ، ولم يجدالسلطان بدا من اجابة مطالب الشعب الذى كان مستعدا ان ينفذهابالقوة ، وبذلك ولى اول والى تركى بإرادة المصريين ، وقد اصرالزعماء المصريون على خلع الوالي التركي لأنه رفض اجابتهم الىما طلبوه من ان تكون الضرائب المفروضة على الأهالي وفقالرغباتهم ، ومن هذا نرى ان السبب الاول في خلع الوالي (خورشيد) وتولية محمد على كان سببا ماديا صرفا .حقق محمد على اذن امله في ان يصير واليا . ولكن الطريقلم يكن معدا امامه ، اذ قامت في سبيله عقبات منها ، اضطرابمالية البلاد ، وعدم كفاية مواردها لدفع رواتب الجنود ، هذا

الجانب عدم رضاء السلطان عنه لأنه عينه مضطرا اجابة لمطالبالمصريين ، كما ان المماليك اتحدوا ضده وشرعوا في محاربتهوعضدهم في ذلك الانجليز ، وكان يدفعهم في هذا رغبتهم فياحتلال البلاد بعد ان تبينوا اهميتها لمواصلاتهم .وقد توصل محمد عل الى حل للمشكلة المالية بان استعانبزعماء المصريين منالعلماء والاعيان على جمع ضريبة جديدةوكذلك راجع دفاتر الصيارفة وارغمهم على دفع ما في ذمتهم مناموال الحكومة . فتمكن بذلك من جمع مبلغ كبير دفع منه رواتبالجنود المتأخرة وامن بذلك من ثوراتهم التي كانت طريقتهم فيالمطالبة بمالهم قبل الحكومة .وحين اراد السلطان ان يتخلص من محمد على ، الذى بدا يظهر نفوذه في مصر امر السلطان بنقله الى ولاية جدة وكان هذا بعد شهرين من ولايته . فكان ان وصل في ١٧ يوليو ١٨٠٥قبطان باشا _ عبد الله رامز باشا _ في عماره حربية نقل ٢٥٠٠ من الجنود ليراقب الحالة في مصر ويجعل عينه على الحوادث ،ويتخذ من القرارات النهائية ما يراه موافقا لمصلحة تركيا .

كما خولته السلطة في تثبيت محمد على في باشوية مصر او عزله منها او نقله الى ولاية جده . وفى يوليو ١٨٠٦ وصل اسطول عثماني اخر بقيادة صالح باشا قبطان يحمل فرمانا بنقل محمد على الى ولاية سلانيك بناء على تحريض من انجلترا ضد محمد على ،وتعيين موسى باشا واليا على مصر ، واذا كان محمد على قد نجح مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانية وبمساعدة اعيان مصر وعلمائها فبقى واليا على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا ايضا الذى عاد بالوالي موسى باشا ، بل ويرسل الباب العالي فرمانا بتثبيت محمد على واليا على مصر .اما المماليك فقد اعد محمد على جيشا لمحاربتهم وساعده الحظ بموت اكبر زعمائهم ،الألفي والبرديسى فهزم جيوشهم واضطرهم الى الفرار الى الصعيد .

ولما ارادت انجلترا ان تحتل مصر لترغم تركيا على التخلي عن محالفة ولتحقيق اطماعها في الشرق ارسلت حملة بقيادة " فريزر " احتلت الاسكندرية في سنة ١٨٠٧ ثم ارادت ان تحتل رشيد فهزمها الاهالى ، فارسل فريزر جيشا اخر ليحتل المدينة ،ولكن جيش محمد على هزمه عند "الحماد " بالقرب من رشيد واضطر الانجليز الى

الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية .بهذا انتهى محمد على من العقبات التى كانت تعترض طريقه، وابتدا يحقق برنامجه السياسى الذى يتلخص فى انشاء امبراطورية مصرية عظيمة ، تخلف الامبراطورية العثمانية المضمحلة.

ولكن محمد على لم يكن ليترك الزعماء المصريين يتدخلون فى حكمه المنفرد لمصر ، ومن ثم اعلن العصيان ضد مشورة العلماء . ورفضه لما اعتبره وصاية منهم عليه ، وحتى يتخلص من ذلك دون اثارة الراى العام ضده فقد عمل على اعداق الارزاق عليهم ليلهيهم بالأموال عن مراقبة اعمال الباشا ، واثارة التنافسبين العلماء حول الاوقاف وحول منصب شيخ الجامع الازهر .ونتيجة لذلك انقسم المشايخ فى خلافات شخصية واعمال دنيوية ادت _ كما ذكر الجبرتى _ الى زوال هيبتهم ووقارهمفى النفوس وانهمكوا فى الامور الدنيوية والوساوس الشيطانية ، والمسارعةالى الولائم فى الافراح والماتم ، وبذلك سهل على محمد على ان يتخلص منهم حيث لم تعد لهم القوة التى كانت لهم فى الزام الوالى بالاستمتاع الى مشورتهم . ومن ثم استطاع محمد على ايضا ان يضرب ضربته فى الزعامة الشعبية دون تذكر فاصدر امرا فى التاسع من اغسطس ١٨٠٩ بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الاشراف ونفيه الى دمياط ، ثم جعل تعيين شيخ الازهر فى يده لا فى يد المشايخ ، وبذلك دفعهم الى التنافس للتقرب اليه ، ونتج عن كل ذلك نفوذ الزعامة المصرية ، ولم تعد تمثل خطرا على محمد على وانفراده بحكم مصر .

***<u>سياسة محمد على الداخلية :</u>**

بعد ان خلصت مصر لمحمد على واصبح الحاكم الوحيد الذى لا ينازعه احد فى شئون الحكم اخذ يرسم سياسة مصر الداخلية والخارجية ليبنى مصر الحديثة على النسق الاوربى ، وقد جاءت سياسته الداخلية اساسا متاثرة بما وضعه الامبراطور نابليون الاول من قواعد واجراءات لحكم فرنسا . كما جاءت سياسته الخارجية لتحقيق هدفه بإقامة كتلة عربية يكون قبلها مصر .وعلى هذا الاساس جاء التنظيم الادارى لمصر مشابها للتنظيم الادارى لفرنسا من حيث تقسيم البلاد الى مديريات _ ٧

مديريات فى مصر _ وكل مديرية الى مراكز ، والمراكز الى اقسام والاقسام الى قرى ، واذا كان محمد على من دعاة الحكم المطلق وهذة نقطة ضعف فى تاريخه ، فقد كانت ميزته انه كانت لديه فكرة النظام والاصلاح ، كما انه كان يميل الى مشاورة مستشاريه فىالأمور قبل ابرامها .وتبعا لذلك فقد اسس محمد على عدة مجالس ودواوين ، يرجع اليها فى مختلفشئون الحكم ، كالديوان العالى الذى مقره القلعة ورئيسه نائب الباشا وله سلطة رئيس الوزراء فى التنظيم السياسىالمعاصر ، وعرف هذا الديوان باسم الديوان الخديوى ثم ديوان المعاونة ، والى جانب هذا المجلس او الديوان ظهرت دواوين او وزارات بالمفهوم المعاصر للجهادية ، والبحرية ، والتجارة ،والمدارس ، والاشغال والشئون الخارجية ، ووضع على راس كل ديوان ناظرا ، ثم شكل من نظار الدواوين مجلسا عام ١٨٣٤ سماهالمجلس العالى ، واصدر لتنظيم العمل بالدواوين لائحة عرفت بالسياستنامة عام ١٨٣٧ م .وكان محمد على قد اوجد مجلسا شعبيا عرف بمجلس المشورة فى عام ١٨٢٩ ، جعل على راسه ابنه ابراهيم باشا واعضاؤه منرؤساء العشائر والعائلات وكبار الاعيان البارزين فى القاهرة والوجهين البحريوالقبلى الى جانب اعضاء من رؤساء المصالح الحكومية ومن العلماء ومن مامورى الاقاليم . ولم يكن هدف محمد على من انشاء تلك المجالس والدواوين ان تكون مجرد هيئات ادارية للمعاونة فى ادارة الحكم فقط بل كان غرضه منها كذلك ان تكون مدارس يتدرب فيها رجال الحكم ، ويتعودون على مناقشة الامور التى تعرض عليهم وان يتحملوا مسئولية ما يلقى عليهم من تبعات .اراد محمد على تكوين كوادر متعلمة تعليما متخصصا لتولى وظائف الدولة المختلفة ، ويتم تكوين هذه الكوادر باقتباس النظام الاوربية وبخاصة النظم الفرنسية فكما شكل الامبراطور نابليون الجامعة الامبراطورية التى اشرف هو شخصيا عليها ، فقد انشامحمد على ديوانا للمدارس تابعا لديوان الجهادية الذى يخضع لاشراف الباشا المباشر .وكان محمد على فى هذا الصدد يسعى الى الانتقال بالمجتمع المصرى من الخضوع للمبادئ الدينية والاسراف فى التقيد بها الى الاخذ بنتائج العلم الحديث سواء فى الطب او الزراعة او الصناعة او فى اساليب الحرب ، فاخذ يقتبس من الغرب ما يساعد على احداث هذا التغيير .وفى هذا السبيل

تاثر محمد على بافكار جماعة " سان سيمون " الفرنسية واستفاد من افكارها التى تعتمد على ان العلوم يجب ان تمثل المكانة الاولى فى تنظيم المجتمع بدل الدين . وان التعليم هو اساس بناء المجتمع ، وانه يجب ان تنتقل القيادة الروحية فى المجتمع من رجال الدين الى رجال العلم .ولم يكن خروج مصر من عزلتها وتقدمها عن بقية الاقطار العربية راجعا فقط مجئ " السان سيموتيين " الى مصر بافكارهمالتى اعتنقها محمد على ، انما يرجع ايضا الى تشجيع الاوربيين للهجرة الى مصر ، وقد شجع الاوربيين على الهجرة استتباب الامن فى عهد محمد على ، بالاضافة الى ميل محمد على للاخذباسباب الحضارة الغربية .

قامت سياسة محمد على التعليمية على ثلاث اتجاهات رئيسية هى :

الاتجاه الاول : يتمثل فى ارسال البعثات الى فرنسا والمانيا بصفة خاصة.والاتجاه الثانى : يقوم على الاعتماد على المستشرقين الاوربيين في مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها _ الفرنسيين بصفة خاصة_ الى حين عودة البعثات لتولى الوظائف والمهام التى اعدوا لها وليحلوا محل هؤلاء المستشرقين . والاتجاه الثالث : يقوم على ترجمة الكتب والمؤلفات فى العلوم الحديثة فى اللغات الاجنبية ليستفيد منها طلاب العلم المصريين .وعندما اراد محمد على ان ينشئ نظاما تعليميا فى مصر تركالتعليم الدينى والمتمثل فى الجامع الازهر وغيره من المساجد وانشا تعليما حديثا على النسق الاوروبى من اجل اعداد الرجال الذين تحتاج اليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الادارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة وغير ذلك .ولقد نجح محمد على فى سياسته التعليمية لانه استطاع انينقل مركز او محور ثقافة المجتمع من الدين الى العلم . كما استقدم العلماء من فرنسا وايطاليا لتعليم ابناء مصر . وبدا ارسال البعثات منذ عام ١٨٠٩ الى فرنسا وايطاليا ، واعتمد فى اختيار اعضاء هذه البعثات على طلاب الجامع الازهر ، وربط محمد على توسعه فى التعليم وانشا المدارس بحاجة الجيش ، وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجهادية اول الامر قبل ان تستقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم " ديوان المدارس " .وكان السلم التعليمى

الذى انشاه محمد على للتعليم الحديث يبدا من اعلى الى اسفل ، فقد انشا المدارس العالية اولا ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجهيزية او التحضيرية ،واخيرا انشا " مكاتب المبتديان " التنهى المرحلة الاول للسلم التعليمى ، وقد تميز هذا التعليم بميزة مستحدثة هى انه اصبح التعليم الرسمى للدولة اى انها هىالتى انشاته ونظمته واشرفت عليه وضحت له بالقوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن ان نسميه بالتعليم الحر او الاهلى .وقد اخذت النهضة التعليمية تثبت وجودها فى مصر بعودة اعضاء البعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة لاعدادهم ، وبنشاط حركة الترجمة والتاليف ، وبقيام المطابع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم . ولا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الاجانب فى شئون التعليم منذ البداية ، اذ ان من يتصدى لبناء دولة حديثة لابد ان يستعين بثقافات وحضارات شعوب اخرى اكثر تقدما . ولقد كان محمد علىيدرك ان الاجانب لا يحققون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يحققها بها ابناء مصر " لهذا وضع نصب عينيه الا يطول اعتماد البلادعلى الاجانب ، حتى اذا ان أن يستبدل بهم اهل البلاد فلا يجب التوانىفى ذلك ، ففى صرفهم عن المنشات الجديدة واحلال المصريين محلهم صيانة لاموال الحكومة وفخر لها" .وكان محمد على يعتقد على الرغم من كفاءة الاجانب الذين استخدمهم انهم غير ملمين باحوال البلاد ويتلقون اموال كثيرة ،وان ولاءهم للادهم التى جاءوا منها ياتى اولا وقبل كل شئ وان وجودهم بمصر موقوف ، ولذلك كان محمد على يشعر بالسرور كثيرا حين يسمع بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، ويعد ذلك فالا حسنا للمستقبل ، اذ يغنى الحكومة عن استخدام الاجانب " طالما ان غرض الباشا هو " تعليم وتثقيف ابناء العباد " . وقد ظلت سياسة محمد التعليمية تسير على هذا المنوال ،وبعد ان كان المصريون يتهربون من ارسال اولادهم الى المدارس خوفا من الحاقهم بالجندية اقبلوا على ارسال هؤلاء الابناء بعد ان راوا ما يجره التعليم من منافع ، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وبروتوكول لندن ١٨٤١ لم تعد تسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم ابناء العباد . لان المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده ونقصت المصانع

.وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية فى منطلق ان الاستقلال السياسى لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة دون الاستقلال الاقتصادى والتنمية والعمران ، ومن هنا اتبع محمد على فى سياسته الاقتصادية مبدا الاكتفاء الذاتى وزيادة موارد الدولة والاعتماد على ان تكون مصر اكثر من واردتها حتى يكون الميزان التجاريفى صالح مصر.ولما كانت الزراعهفى مصر هى اساس الثروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما منشانه التنمية الزراعية بدء من استيلائه على كل الاراضى الزراعية بمصادرة اراضىالبكواتالمماليك والغاء نظام الالتزام ، حتى اصبحت الدولة هى المالك الوحيد لاراضى القطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى ١٨٠٨ و ١٨١٤ .وفى هذه الزراعة كان لابد لمحمد على من استقلالها بانواعه مبتكرة من المحصولات المنتجة التى تزيد الدخل القومى والثروة الوطنية ، فاهتم بغرس اشجار التوت لتربية دودة القز ، واختار لهذا المشروع اراضى وادى الطميلات بالشرقية واحضر له الاخصائيين من الشام واعد كل ما يلزم لهذا المشروع من مراوى وعمائر ولك حتى عام ١٨١٦ ، وفى عام ١٨٢٠ انتشرت زراعة التوت فى اقاليم الدقهلية والمنوفية والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة .كما ادخل محمد على انواعا جديدة من القطن الامريكى الى جانب الانواع الحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ،حتى اصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للاقطان العالمية خاصة الهندية والامريكية ، واقبلت مصانع النسيج فىاوربا على شرائه " ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة ١٨٢٧ ما يبلغ من ٣٤٤ الف قنطار ، واصبح القطن على توالى السنين اساس ثروة مصر الزراعية .ومن الزراعات التى اهتم بها محمد على كذلك زراعة الزيتون والتيلة الهندية _ التى استوردها من زراع لها فى الهند _ والخشخاش وقصب السكر ، والى جانب الخضر والفواكه والنخيل ، بالاضافة الى الحبوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والارز والفول والبرسيم وغير ذلك . وكان على محمد على ان يهتم بمشروعات الرى لضمان الانتاج الزراعى ولاستمرار الاراضى المستصلحة فى الانتاج ولذلك شق محمد على الترع والقنوات

كترعة المحمودية التى عرفت باسم ترعة الاسكندرية او خليج الاشرفنيةلاحياءالاراضى الزراعية فى اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا . وقد بدئفى حفر هذه الترعة فى ابريل عام ١٨١٧ واحتفل بافتتاحها فى يناير ١٨٢٠م .ومن مشروعات الرى ايضا انشاء الجسور على النيل وعلى الترع . ولعل اهم هذه المشروعات انشاء القناطر على الترع لضبط مياهها تيسيرا للانتفاع بالرى منها الى جوانب مرور السفن عن طريق الاهوسه الملحقة بهذه القناطر . وكان مشروع القناطر الخيرية كما يذكر المسيو سيلو فى كتابه النيل والسودان ومصر "يعد فى ذلك العهد انه اكبر اعمال الريفى العالم قاطبة ، لان فى بناء القناطر على الانهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ،فاقامة القناطر الخيرية بوضعها وضمانتها كان يعد اقداما يداخله شئ من المجازفة .ولا شك ان اقامة هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراعيساعد على تحويل اراضى الوجه البحرى من رى الحياض الى رى دائم عن طريق حج المياه امام هذه القناطر التى اختير موقعها عند منطقة انفراج فرعى النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى تتفرعمن امام هذه القناطر هىالتى عرفت باسم الرياح الشرقاوى والرياحالمنوفى والرياح البحيرى والرياح الاول تبدل اسمه الى الرياحالتوفيقىنظرا لان انشاءه تم فى عهد الخديوى توفيق .واما التجارة فقد تركزت فى يد الحكومة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ، فقد كانت حكومة محمد على هى التاجرالتوحيد الذى يشترى منتجات الفرلاحينبالاسعارالتى تحددها ، كمااحتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجاريا .وقد نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية باجراءاتالامن التى اتخذتها حكومة محمد على سواء فى الداخل او فى طريق التجارة العالمية وخاصة تطهير البحر الاحمر من القرصانوتشجيع انجلترا على نقل تجارتها من الهند عبر البحر الاحمر نظرا لانه اقصر الطرق واكثر امنا من طريق راس الرجاء الصالح .وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة صناعات تعتمد على المواد الخام فى مصر كمصانع الغزل والنسيج ومصانعالجوخ ، والصوف والحرير ، والطرابيش ومعمل سبك الحديد ،ومصانع الواح النحاس ، ومعامل السكر فى الوجه القبلى ،ومصانع التيلة .

وقد اهتم محمد على بالعمران بانشاء القصور ودور الحكومةمثل قصر الجوهرة بالقلعة ومسجد بها . وقصر شبرا وقصر راس التين والدفترخانة بالقلعة (وهى دار المحفوظات الان) ودار الاثار ومرصد ، وانشاء الترسانة بالاسكندريةالتى اتسعت وزاد عمرانها ، كما انشا مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر "التسعة عيون " على بحر مويس وغير ذلك من وسائل الاتصال والعمران .والى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات بدفع المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة العينية والنقدية .وقد اهتم محمد على بالجيش فعمل على انشاء جيش وطنى ووضع محمد على كل اسباب النهضة التى شملت نواحى الحياة فى مصر من اقتصادية وتعليمية وعمرانية لخدمة ذلك الجيش الذى ادرك ان بقاءه فالبشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيدينالداخلوالخارجى لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الاساليب الاوروبية ومزود بالاسلحة الحديثة .وكان جند محمد على المكونين من فرق متنافرة تركية (باشبوزق)ان غير نظامين متطورين على التمرد والعطصيان والفوضى ، ولعل خير دليل على ذلك انه عندما اراد محمد على ادخال الاساليب الحديثة فى تدريب الفرقة الالبانية ثارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق فى حروبه الخارجية (الحرب الوهابية وفتح السودان) وفى مطاردة المماليك وايتخدامهمفى حراسة الحدود و الثغور .وبدا انشاء الجيش الجديد بانشاء المدرسة العسكرية فى اسوان عام ١٨٢٠ لتخريج ضباط للجيش عهد بالاشرافعليها الى الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى فيما بعد) والذى استخدم عددا من الضباط الاوروبيين لتعليم طلاب هذه المدرسةوتدريبهم .وبعد اعداد الضباط لجأ محمد على الى تجنيد المصريين وانشاء المعسكرات لهم في أسوان وبنى عدى وفرشوط بالوجه القبلي ، وارسلت بعثات منهم الى اوروبا لاستكمال دراستهم الحربية هناك . واذا كان المصريون قد شكلوا امام الباشا صعوبة فى بادئالامر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قرونا فانهم " القوا بسرعة حياتهم الجديدة . وبعد ان كانوا معتادين الذل والمسكنة فى قراهم استشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانسة واخذوا يفخرون بانهم جنود

محمد على .ولم تكن مدرسة اسوان هى المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك مدارس عسكرية اخرى فى الخانكة ودمياط وابنزعبلوالقصر العينى والفرسان بالجيزة ، والدفعية بطره ، وغيرها الى جانب مصانع الاسلحة ومخازنها ، وانشاء الترسانة ببولاق ثمالاسكندرية لبناء سفن للاسطول . واحواض الى جانب القلاعوالاستحكامات ، كل ذلك دليل على الاهتمام بالجيش المصرى .السياسة الخارجية :واما سياية محمد على الخارجية فقد تمثلت فى تدعيم استقلاله بمصر عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيقمشروعات عربية ، وقد خشى محمد على من سلطة الباب العالىفى عزل الولاة من ان نمتد اليه اذا لم يبد من القوة والاستعدادللحرب ما يقنع السلطان بان محمد على يمكن ان يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السلطان للباشا .

وكان محمد على يعتقد ان مصر لا يمكن لها الانعزال عن بقية الاقطار العربية ، ولكن تحقيق تكتل عربى تكون مصر فلبه امرحيوى لضمان سلامة هذه الكتلة من اى تدخل اجنبى ، ولاعادة مجدهذه الكتلة العربية التى كانت فى مخططاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق وهى اقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها ان تصبحقوة كبرى يحسب حسابها .وكانت الفرصة الاولى لحقيق هذه الكتلة العربية استنجاد السلطان العثمانى سليم الثالث عام ١٨٠٧ بمحمد على لاخمادعصيان الحركة الوهابية والقضاء على خطر الدولة السعودية الاولى الذى فشلت القوات التركية فى ابقائه ، وكان السلطان العثمانى _ الذى يضمر العداء لمحمد على _ يامل ان تضعف قوة محمد على نفسه .وقد راى محمد على فى دعوة السلطان له المتجددة خلال سنوات ١٨٠٨ و ١٨٠٩ و ١٨١٠ فرصة لتنفيذ خططه ومشروعاته ، وحجة يتذرع بها لتكوين القوة البحرية والحربية التى كان يتطلع لتكوينها ، وفرصة للتخلص من الفرقة الحربية الكثيرة التمرد ، فلما تهيات له القوة البحرية والحربية اللازمة ارسل الحملات المتتالية اى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك فى هذه الحملات ابناه طوسون وابراهيم ، واشرف على بعضها محمد على بنفسه وقد بدات هذه الحروب عام ١٨١١ وانتهت عام ١٨١٨ بالقضاء على الدولة السعودية الاولى وتخريب عاصمتها الدرعية . وكان السلطان العثمانى قد فشل فى

القضاء على هذه الحركة فاستنجد بمحمد على الذى قبل القيام بهذه المهمة كسبالرضاء السلطان وارضاء للعالم الاسلامى بكسر شوكة الوهابيين ،وقد راى محمد على فى ذلك فرصة للتخلص من الجنود الالبانيين الذين كانوا يتمردون عليه من حين لاخر ، كما راى ان فى ضم شبه الجزيرة العربية للممتلكات المصرية توسيعا لحدود مصر ومفذا للمنتجات المصرية فى الاسواق القريبة بل وتنفيذا لهدفهفى اعادة نظام تركيا .وقد انشا محمد على اسطولا صنعت اجزاء سفنه فى بولاق ،ثم ارسلت الى السويس وركبت هناك ، وبها سار الجيش عن طريقالبحر الاحمر واستمرت الحرب بين المصريين والهابيين خمس سنين تناوب القيادة المصرية اثناءها طوسون وابراهيم ، ابناء محمد على ، ومحمد على نفسه فى بعض الاحيان وفى اثناء الاستعداد للحملة راى محمد على ان يقضى على المماليك ، وذلك نتيجة تامرهم ضده ومحاولتهم قتله ، مما دفعهان يهتز فرصة سفر الحملة المصرية الى الحجاز ويدعوا العلماء والاعيان والمماليك الى القلعة للاحتفال بتوديع ابنة طوسون قائد الحملة ، وما كادوا يجتمعوا حتى امر محمد على جنوده بقتل المماليك ، فافنوهم رميا بالرصاص ، وبذلك تخلص منهم ، وقدكانوا دائما عقبة فى سبيل ما كان يريد القيام به من الاصلاحيات فى الجيش والتعليم والمرافقة الاقتصادية ، وبانتهاء الحرب الوهابية تحققت اغراض محمد على من دخولها . اذ استولوا على شبه جزيرة العرب . وكون اول نواة للاسطولالمصرى ، كماتخلص من لالبانينن الذين ساهموا فى القضاء على المماليك بالقلعة . وقد ضمت بلاد العرب الى مصر وعين السلطان ابراهيم باشا حاكما عليها وصارت بذلك جزاء من الامبراطورية ومنفذا لجزء من منتجاتها .كان من نتائج الحروب الوهابية ان تحسنت العلاقة بين السلطان العثمانى ومحمد على اذ تاكد السلطان ان محمد على هو يدة التى يبطش بها ضد الخارجين عليه ، كما كان من نتائجها ايضا ان امتد النفوذ المصرى الى الخليج العربى بل والى اليمن التى استطاعت القوات المصرية ان تزحف من جده وتحتلها فىأوائل العشرينات من القرن التاسع عشر ويبقى بيها حتى عام ١٨٣٩عندما تازمت الامور امام محمد على

واستحكمت المؤتمرات الدولية ضده .ورغم ان الحروب الوهابية قد كلفت مصر من الاموال و الضحايا الا انها كانت وسيلة لتوطيد مركز محمد على ، كما انهاسبيل لرفع شان مصر واعلاء مكانتها.ثم تطلع محمد على الى السودان وكان محمد على يريد انيكون لمصر شخصية مستقلة . ويريد لنفسه ان يكون راس تلك الشخصية . وكان محمد على يدرك طبيعة العلاقات بين مصر والسودان فالنواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسة منذ اقدم العصور ، وان النيل شريان يربط القطرين برباط لا ينفصل ، فالنيل هو مصر كما هو السودان ، ومن هنا جاءت فكرة محمد على لفتح السودان باسم السلطان العثمانىبوافقته . وكان يدفعه فى هذا رغبته فى ضمان مياه الريللاراضى مصر بالاستيلاء على منابع النيل فالسودان ، والاستفادة من هذا فى توسيع مساحة الاراضى الزراعية ، هذا الى ان ضم السودان لمصر فتحا لاسواق جديدة لترويج منتجات الزراعةوالصناعه المصرية وتوسيعا لنطاق المبادلة بين البلدين ،واستخدام السودانيين وتجنيدهم فى جيش مصر والبحث عن الذهب المتوفر فى السودان وتعقب فلول المماليك الذين فروا جنوباواسسوا لانفسم مملكة معادية لمحمد على ، والرابعندى هو انهلا يمنع ان تكون معظم هذه الاراءهى الاسباب الكامنة وراء اندفاع محمد على جنوبا لضم السودان الى مصر ، ولكننا نضيف الى ذلك سببا جوهريا يستند الى رغبته فى تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر .ولعل رغبة محمد على فى تامين مصر من الجنوب وتامين وصول مياه النيل اليها من اهم الدوافع لفتح السودان ، ونحن لا نستبعد ايضا ايضا ان يكون من اسباب فتح السودان رغبة محمد علىفى التخلص من بقية الفرق العسكرية الغير نظامية كالارناءوطالذين لم يملكوا فى الحرب ضد الوهابيين .وقاد الحملة اسماعيل بن محمد على ، ولكن المرض تفشى بين جنوده ، فارسل محمد على جيشين اخرين احدهما بقيادة ابنهابراهيم باشا والاخر بقيادة صهره محمد بك الدفتردار. وقد خرجت الجيوش المصرية فى هذه الحرب منتصره فضم السودان الى مصر، وكشفت البعثة العلمية المرافقة للحملة منابع النيل ، واصبحت البلدان وحدة سياسية واقتصادية ، وسيطرت مصر على مياه الرى، فامكن التوسع فى المشاريع الزراعية . وهكذا كانت هذه الحملة اقتصادية فى اسبابها ونتائجها

ايضا .وقد طبق محمد على فى السودان التنظيمات الادارية والاقتصادية المطبقة فى مصر ، وبنى مدينة الخرطوم وجعلها عاصمة للسودان فى عام ١٨٣٠ وكانت مقر للحكمدار الذى يعينه الباشا ويعاونه مديرون للمديريات ونظار للاقسام او المراكز ومشايخ للنواحى او القرى .تلك كانت سياسة محمد على الداخلية والخارجية التى اتبعها منذ وطئت اقدامه ارض مصر واستطاب اله العيش فيها ، وتمسك بالاقامة فيها ورسم خططه لتنفيذ حركته الاستقلالية عن الدولة العثانية ، وكان محمد على يؤمن بان هناك قوى واقطارا تقف امام مشروعاته الداخلية والخارجية ، وكانت هذه القوى محلية وخارجية فاذا كان قد استطاع ان يتخلص نت القوى المحلية بالقضاء على المماليك وتدخل المشايخ والاعيان فى شئون الحكم والفرق العثمانية غير النظامية فان عليه مواجهة القوى الاجنبية الخارجية وكان على راس هذه القوى انجلترا ، التى كانت دائمة التحريض للباب العالى لكى يتخذ موقفا اكثر تشددا وعداء لمحمد على ، وكان يخفف من هذا موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لمحمد على .ورغم ذلك فان مشروعات محمد على الطموحة كان لابد وان تؤدى به الى الصدام مع الدولة العثمانية وهو الصدام الذى سوف ينتهى بتقلص ملك محمد على نظرا لتدخل الدول الاوروبية وخاصة انجلترا ضده .

الفصل الرابع

مصر والثورة العرابيـة

بعد عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكبر انجاله واستقالة نظارة شريف باشا لتترك له الحرية فى اختيار نظارة جديدة . ولكن الخديوى توفيق طلب من شريف تاليف النظارة الجديدة فقبل ، على ان تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد . ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد ،الذى يقضى بان يكون هناك مجلس نواب يكون له رايفى ادارة البلاد ، رفض الخديوى توفيق ، بناء على تحريض من قناصل الدول ، فاستقالت النظارة وتالفت نظارة جديدة برئاسة رياض باشا ، وحكمت هذه النظارة الجديدة البلاد حكما مطلقا ، يوافق نزعة الخديوى ، واهملت مجلس شورى النواب ،بهذا ساءت علاقة الخديوى بالشعب اذا اقصى الخديوى ممثلي الشعب عن عملهم فى ادارة الحكومة واتبع طريقة الحكم المطلق واتخذ سياسة من شانها السماح للنفوذ الاجنبى بمزيد من التدخل فى شئون مصر من بينها اعادة انشاء المراقبة الثنائية ورفض اللائحة الاساسية (الدستور) لمجلس النواب ووضع توفيق نفسه تحت حماية انجلترا وفرنسا .ونتيجة لذلك انتشر التذمر بين المصريين ضد حكومة توفيق ،وكره المصريون نظاما اعتبروه امتدادا للظلم الذى تحمله لصالح الاجانب . وصار المصريون بخطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الخديوى المستسلم للنفوذ الاجنبى ، فظهر دور الجيش الفعال فالحركة الوطنية فيما عرف بالثورة العرابية تلك الثورة التى تضافرت عوامل متعددة لكى تنفجر فى النهاية ، من بين تلك العوامل تسريح الوفا من الجند ومئات من الضباط ، هذا الى الجانب ان عثمان رفض ناظرا الجهادية ، اصدر لائحة يتم بمقتضاها عدم ترقية المصريين الى الدرجات التى يستحقونها ، بينما يرقى الجراكسة الى اكثر مما يستحقون .وعندما اراد قادة الضباط احمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى الاحتجاج على ما عرف بحادثة ثكنات قصر النيل حيث قبض على هؤلاء الزعماء الثلاثة مما حرك قوة مصرية حاصرت الثكنات واطلق سراح عرابى وزملاؤه الذين توجهوا الى سراى عابدين حيث تمكنوا من تحقيق طلبهم بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامى

البارودى ناظرا للحربية المعروف بنزعته الدستورية وتقويمه للعناصر الاقتصادية المصرية .ولكن نظارة رياض باشا لم تكن راضية عن حركة الضباط المصريين فاخذتتكيد لهم وتنتهز الفرص لعقابهم مما دعا الى استقالة البارودى وحينئذ اراد الضباط اسقاط الوزارة ، فاتصل عرابى بنواب البلاد واعيانهم وحصل منهم على توكيد بالمطالبة بالدستور وخصوصا انهم جميعا قد تاثروا بالحركة الفكرية التى سارت فى الدول المتمدينة ، كما تاثروا بتعاليم السيد جمال الدين الافغانى ، الذى بدا بنشر تعاليمه عن الحرية فاعتنقها الشعب المصرى وبعض افراد الجيش. وفى ٩ سبتمبر ١٨٨١م قام الجيش بمظاهرة فى ميدان عابدين ونقل عرابىللخديوى طلب اسقاط وزارة رياض باشا وعودة الحياة الدستورية ،وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة الجيش الى الحد الذى سمحت به تركيا (١٨ و٠٠٠ جندى) وقد أجاب الخديوى هذه المطالب فامر شريف باشا بتاليف النظارة الجديدة نتيجة لكل هذا تطور التدخل الاجنبىفى مصر على النحو التالى :

اولا : ارادت تركيا استغلال احداث مظاهرة عابدين وما تلاها لكىتحتل مصر بقوات عثمانية ، ولكن انجلترا وفرنسا عارضتا هذاالاتجاه العثمانى .

ثانيا : رغم ان انجلترا كانت تحكمها وزارة من حزب الاحرار الذى كان من مبائه عدم التدخل فى مصر تدخلا عسكريا ، الا انها بداتتعتنق فكرة التدخل اللمسلح المنفرد

ثالثا : اما فرنسا فكانت تؤمن بضرورة التدخل السلح فى مصر ربقاء النفوذ الاجنبى ، ولكن هذا التدخل يتم بمشاركة انجليزيةفرنسية فقط ونع تركيا من التدخل . وقدم شريف باشا دستوروافق عليه الخديوىتوفيق ، ومجلس النواب فى اواخر سنة ١٨٨١م ولكن مجلس النواب اختلف مع الوزارة على بعض نصوص الدستور ، اذ لم يكن هذا الدستور يعطى المجلس الحق فى مناقشة الميزانية ، فاراد المجلس ان يصل على هذا الحق ، ولكنالوزارة ابت تعديل الدستور خوفا من الاحتكاك بين النواب والمراقبين الاجانب .وحينئذ ارسلت انجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة اولى للخديوىفى ٧ يناير ١٨٨٢م تعرفان فيها عليه مساعدتهما ضد مجلسالنواب وتاييد هماله فى موقعة

المعارض للحركة الوطنية وتوعدنابالتدخل المسلح اذا لزم الامر للابقاء على نفوذ وسلطة الخديوى.

وكان من الطبيعى ان يواجه المصريون المذكرة بالسخط لانهاانكرت عليهم الاستمتاع بالحرية التى علقوا عليها الامالفى تنظيمحكومتها الداخلية . وترتب على قبول الخديوى المذكرة المشتركةان اشتد سخط المصريين على الخديوى . كما ترتب عليها ان وجدت جبهة متحدة من الحزب الوطنى والجيش ومجلس النواب ضد تدخل انجلترا وفرنسا .وفى نفس الوقت كانت الحركة الوطنية (العرابية) تتعرضلمؤامراتداخلية الى جانب المؤامرات الانجليزية والفرنسية ، فقدنجم عن موقفشريف باشا ضد مجلس الاعيان ان استقال شريفوتالفت نظارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى واختير احمد عرابى ناظرا للحربية مما حرك الانجليز والفرنسيين لمهاجمة الحركة الوطنية المصرية مستغلة ما عرف بالمؤامرات الجركسيةالتى دبرها الضباط الجراكسةفى الجيش المصرى للتخلص منعرابى وزملائه من رؤساء الحزب العسكرى واخذت كلا من إنجلترا وفرنسا تحرضان الخديوى ضد عرابى بسبب موقفه من الضباطالشراكسة المتامرين بنفيهم خارج البلاد وتجريدهم من رتبهمونياشينهم ، مما ادى الى قيام نزاع بين الخديوى وكان على راسهؤلاء سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب ، وكانت تلك فرصة مواتية لانجلترا وفرنسا لتنفيذ مخططها لضرب الحركة الوطنية وابقاء النفوذ الاجنبىفى مصر قويا .اتفقت كل من انجلترا وفرنسا على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة فى مياه الاسكندرية تاييداللخديوى ضد الحركة الوطنية .وبالفعل وصلت سفن الاسطولين الانجليزىوالفرنسالى الاسكندريةفى ٢٠ مايو ١٨٨٢ م وتقدمت الدولتان استنادا لقوتها_ بمذكرة مشوتركة ثانية فى ٢٥ مايو واعتبرت بمثابة انذار نهائي للوطنيين المصريين جاء فيها :طلب استقالة النظارة التى يراسها محمد سامى البارودى ، وابعاد احمد عرابى عن القطر المصرى مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمى وعلى فهمى فى داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومرتباتهم .وقبل الخديوى المذكرة فاستقال البارودىفى يوم ٢٦ مايو ،وتشكلت وزارة جديدة فى ٢٠ يونيو واختير عرابى ناظر للحربية والبحرية وازاء ذلك لجات فرنسا الى الدعوة لعقد مؤتمر فىالاستانة من اجل ايجاد حل

للازمة المصرية للمحافظة على حقوق كل من السلطان العثمانوالخديوى والاتفاقات الدولية والترتيبات الناتجة منها مع الدول الاوربية ، واحترم الحريات التى منحتها للشعب المصربالفرمانت الصادرة من السلطان ونمو نظام الحكم المصربنموا حكيما . وكانت فرنسا تسعى بهذه الدعوة الى عدم تركالفرصة للتدخل الانجليزفى مصر.ولكن تضارب المصالح بين الدول المشاركة فى المؤتمر أدى الى تعثر اعمال المؤتمر ، بينما تجرى الامور بسرعة لينفرد الانجليز بضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ م . وفى ٢٠يوليو اقال الخديوى توفيق عرابى من الوزارة . ولكن الشعب المصرى قرر مواصلة الدفاع عن البلاد بزعامة عرابى ، الا انالغلبة كانت فى النهاية للقوات الانجليزية التى فشلت فى دخول البلاد عن طريق كفر الدوار ، فاحتلت السويس فى اوائل أغسطس بامر منالخديوى ، وتغلبوا على جيش عرابى بالتل الكبير فى ١٤سبتمبر ثم احتلوا القاهرة فى ١٥ سبتمبر.وكان انفراد انجلترا باحتلال مصر متمشيا مع رغبتها فاستمرار سيطرتها على الامور فى مصر او على الاقل يكون لها النفوذ الاعلى ، وقد اخطا الوطنيون المصريون التقدير عندمااعتبروا نزاعهم مع الخديوى مسالة داخلية لا يجب ان تنال اهتمامالدولة للدرجة التى تستدعى الدولة فى شئونهم ووجه الخطر فى هذا التقدير ان المسالة المالية فى خطوطها العريضة لم تكن الاستارا فى الحقيقة يخفى ورائها تنازعا سياسيا بين انجلترا وفرنسا خصوصا على الاستئثار بالنفوذ الاعلى فى مصر ، لم يلبث ان زادت حدته فى السنوات الاخيرة فى عهد الخديوى اسماعيل .ويعلق تريل Traillعلى وقوع الاحتلال البريطانى لمصر بانه عندما انتزعت السلطة من الخديوىعللى يد عصيان عسكريوظهر كانما قد صار هناك خطر داهم بان تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندسية الى يد مجلس ثورى صار فى حال ادراك ان ازمة قد تنشا وذات طابع يهدد مصالحنا الامبراطورية لدرجة انه ما كان بوسع اية حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها السياسى ان تقفدون حركة خاصة وان فرنسا قد احتلت تونس عام ١٨٨١ م .

وهذا الراى الذى ساقه تريل لحدوث الاحتلال البريطاني لمصر . وهو بتبرير غير مقبول . وقد انزعجت اوروبا الخطوات السريعة التى اتخذتها انجلترا والتى انتهت

باحتلال القوات البريطانية لمصر . كما ان روسيا استاءت من الاجراءالبريطانى واعتبرته خروجا على سياسة الاتحاد الاوروبى ، كما ان صحف برلين هاجمت بشدة وانكرت تاييد الحكومة الالمانية لانجلترافى هذا العمل .حدث الاحتلال البريطانى لمصر مناقضا لكل المبادئ البريطانيةالمعلنة وحتى تبرر انجلترا احتلالها لمصر انساقت فى حماية اوروبية لتشويه سمعة الحكم فى مصر ، ووجدت ان من صالحها ان تستمر هذه الحملة الشوهة لسمعة الحكم المصربولاظهار عجز البلادعن ادارة شئونها عموما . وذلك لتبرير او تسويغ حادث الاحتلال البريطانىلنفسه . وادعت انجلترا بان احتلالها لمصر مؤقت من باب الهاء المصريين عم المقاومة وامتصاص غضب الدول الاوربية خاصة فرنسا والروسيا ، مما دفع انجلترا الى الحصول على تاييدالالمان فى مواجهة العداء الفرنسى الصريح للاحتلال الانجليزىلمصر .ومنذ عام ١٨٨٤ م طلبت فرنسا من انجلترا سحب قواتها من مصر ، فوعد اللورد جرانثيل وزير الخارجية البريطانية بان الانسحاب سيتم بداية عام ١٨٨٤م ، التى دخلت انجلترا فى مفاوضات مع تركيا عام ١٨٨٦م من اجل الجلاء عن مصر ،واستمرت المفاوضات عاما كاملا ثم عقدت اتفاقية نصت على جلاءالقوات البريطانية خلال ثلاثة اعوام ، ولكن انجلترا اشترطت ان يتاح لها تاخير الجلاء اذا حدث خطر خارجى او داخلى ايضا ولكنالسلطان العثمانى اعترض على موقف انجلترا ، ومن ثم لم يتم التوقيع على الاتفاقية وبقيت قوات الاحتلال البريطانية فى مصر بقاء ولاية عثمانية .وبعد عام ١٨٨٧م طرحت فرنسا وتركيا مرارا قضية الجلاءعن مصر وظل الانجليز يقدمون باتمرار مختلف انواع التاكيدات الشفهية بعزمهم على الجلاء الا انهم واصلوا البقاء فى مصر . ولم يحدث تغيير جذرىفى هذه القضية الا عام ١٩١٤ حينما عقدتفرنسا بالاتفاق مع انجلترا الاتفاق الودى الذى نص على ان تترك فرنسا الانجلترا حرية العمل فى مصر ولن تطلب منها تحديد اجل معين للاحتلال الانجليزى لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش .على ان فشل تسوية المسالة المصرية بين انجلترا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء فى مصر فى الوقت الذى اشتدفيه التنافس بين الدول الاوربية لاستعمار افريقيا فاستمرت تمارسادارة مصر من خلال

الحماية المقنعة ، واصبح المعتمد البريطاني فى مصر هو الحاكم الفعلى فهو الذى يختار كبار الموظفين الانجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية . وفى عام ١٨٨٨ عقدتمعاهدة القسطنطينية بخصوص الملاحة فى قناة السويس بعدمفاوضات استمرت ثلاث سنوات ، وقد نصت على ان قناة السويس ستكون حرة ومفتوحة للملاحة باستمرار سواء اكان ذلك فى وقت الحرب ام السلم لجميع البواخر التجارية والحربية ، وتمثلت سياسة الاحتلال البريطانى الداخلية فى مصر الغاء المراقبة الثنائية على شئون مصر المالية ، ولم تشا انجلترا ان تسمح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد ان اصبحت سيطرة انجلترا على مصركاملة.وبعد ان استولى الانجليز على مقدرات الامور فى مصر عملوا على تحويلها الى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن فدعا ذلك الى انشاء اعمال انشائية واسعة للرى على حساب مصر وحين اطمانت انجلترا الى الوضع فى مصر اتبعت سياسة السيطرة على كل مرافق البلاد وذلك عن طريق تعيين موظفين انجليزواوربيين ياتمراونباوامرها دون اوامر الحكومة المصرية وزاد عدد الموظفين الانجليز والاوروبيين وزاد نفوذهم لدرجة التعالىبصورة وضعها اللورد مرومرفى تقرير عام ١٩١٤م بقوله : "يحسن بكل بريطانى موظف فى الحكومة المصرية ان يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينتجعنهابالضرورة ان يكون الاوروبى متقدما والمصرى تابعا له حتولو كانمنصب الاوروبى دون منصب المصرى اسما ، وان القيادة للموظفالاوروبى بالضرورة " .وقد وضع " دوفرين " Dufferin " اساس سياسة انجلترا فى مصر فى التقرير الذى وضعه لتنظيم الادارة المصرية ، كان يستهدف من ذلك تاكيد السيطرة الانجليزية على مصر ، ورای اناهم الوسائل لتحقيق ذلك صبغ الادارة المصرية بالصبغة الانجليزي. كما حدد التقرير ملامح النظام سبه النيابى الذى اراده الانجليز لمصر ، ويعتمد على ثلاث انواع من المجالس :

١ – مجالس المديريات .

٢ – مجالس شورى القوانين .

٣ – الجمعية العمومية .

وقد اشتمل التقرير الى جانب ذلك دراسة مسائل اخرى مثل الضرائب والرى والتعليم. وقد اسندت انجلترا مهمة تنفيذهذه الإصلاحات البريطانية الى اللورد كرومر المعتمد البريطانىفي مصر . واخذتاعداد الموظفين الانجليز تتزايد بعد ذلك . واتبعالانجليز سياسة الاستعانة بالمفتشين فى الاقاليم والمديريات وبخاصة فيما يتعلقبنظارتى الاشغال والداخلية . ولم يكن التقاءالموظفون المصريون نتيجة لهذا النظام الذى اقامه الانجليز يعرفون حدود اختصاصهم وان النتيجة الطبيعية لكل هذا ادى الى انخفاض مستوى المعيشة ونتشار الجهل والفقر والمرض . وكان لهذه التنظيمات اثارها الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسية .

الاثار الاقتصادية :

١ – اهمال الصناعة وتحول المصريين عن الاهتمام بها ، وتتبع ذلكان كسبت انجلترا سوقا لمصنوعاتها واصبح القطن المورد الذى يعتمد عليه الفلاح . هذا ادى الى جانب خضوع الاقتصاد المصرى بأكملهتحت السيطرة البريطانية ، وكان من نتائج هذه السياسة :

ا– استحواذ بريطانيا على معظم صادرات مصر .

ب– حرمان البلاد من زراعة الدخان .

ج– اتجاه اصحاب رؤوس الاموال الى تملك الاراضى الزراعية مما خلق طبقات الاقطاع وادت الى تدهور احوال الفلاح الصغير والاجير الزراعى .وفيما يتعلق بالصناعة فقد تدهورت بسبب تضييق الخناق عليها ، فلم تجد لها متنفسا الا فى انواع صغيرة منها واتباعهم الاساليب القديمة فى الصناعة ، كما ان سلطات الاحتلال فتحت ابواب الجمارك المصرية امام السلع الانجليزية وكانت تعتبر ان مصر بلد زراعى لا صناعى نتيجة لعدم وجود مقومات الصناعة بها .

***الاثار السياسية والاجتماعية** :

كانت سلطات الاحتلال قد ادت الى تنمية الزيادة فى عدد افرادطبقة كبار الملاك وهم من اطلقت عليهم اصحاب المصالح الحقيقية وكانوا لا يملكون ما يقرب من نصف الاراضى الزراعية . وفيما يتعلق بالطبقةالوسطى المثقفة فقد وجهت سلطات الاحتلال

جهودها لاضعافها وذلكعن طريق نشر نوع من التعليم المتوسط لا اثر له فى ارتقاء الشعب ، هذا ادى الى وجود هوة بين طبقة كبار الملاك وطبقة صغار الملاك .وبوفاة الخديو توفيق ولية الخديو عباس حلمىالثانى سندالخديوية (١٨٨٢) بدا طور جديد فى سياسة انجلترا اذ اخذ عددالموظفين الانجليز يتزايد فى الادارة المصرية وذلك تنفيذا لما يريد ادخاله من اصلاحات وذلك لان سلطات الاحتلال ما كانت تثق فى جس نوايا الخديو عباس الذى كان يتوق بحكم تربيته العسكرية فى بلاط فيينا والنمسا الى الحكم الشخصى و التخلص من السيطرة الانجليزية المفروضة على دولاب العمل فلم يشا التعاون مع سلطات الاحتلال .وقد راى اللورد كرومر انعباس حلمىالثانى ينزع الى الاستقلال فاراد ان يقضى على هذه النزعة فى مهدها فطلب منانجلترا ارسال فرقة انجليزية الى مصر فوصلت فى ٢٣ يناير١٨٩٠ وعندئذ بدا اللورد مرومؤ يجاهر بالتدخل الاجنبى لحماية مصلحة الاجانب فى مصر وحقوق بريطانيا فى الاستمرار فى الاصلاحات التى تنوى اتمامها طبقا للسياسة التى وضعها المندوب السامىفى عهد ابيه .ولا جراء فى ان الخديو عباس الثانى اعتنق مبدا الوطنية المصرية من اول نشاته وعمل على تحقيق المصالح المصرية فى بدء حكمه والنهوض بمطالب البلاد ولو كان ذلك مخالفا لسلطان تركيا او العتمدالبريطانى او قنصلها العام . كذلك ساعد على تكوين بعض الجمعيات والاحزاب حتى اصوات الامة بالمناواتباستقلال اللاد ضد اللورد كرومر وسياسته وقد اراد اللورد مرومر ان يجعل من عباس الثانى توفيق باشا مرة اخرى ولكن محاولاتهباءت بالفشل ، ولكن الخديوى عباس حلمىالثانى غب فى انيحافظ على كرامته وان ينهض بمصر نهضة اهلية وطنية ، فبدا حكمه بنشاط وصراحة ادت الى زيادة الثروة واستتباب العدالة وتخفيض الضرائب ونشر الامن والاهتمام بالتعليم . وكان عباس حلمى يعتمد فى تحقيق هذه السياسة على تشجيع رجال الحزبالوطنى ورجال حزب الشعب وحزب الاصلاح ورجال الدين ومسايرة الانجليزفىالنواحىالتى لا تتعارض مع تحقيق سياسته ،وبداتالنهضة التجارية والزراعية والصناعية تدب فى روحالمصريين اذتحسن انتاج الاراضى الزراعية وعادت التجارة باجزل الارباح علىاصحابها ، كما ان الصناعة عادت على المشتغلين بهابفوائد جزيلة

.وبعد معارضات كثيرة بين الخديو عباس واللورد كرومر استقام الحال فتظاهر عباس حلمى بالخضوع للسياسة الانجليزية خاصةبعد ان سويت فرنسا مشاكلها مع انجلترا ١٩٠٤م غير ان الراى العاممثلا فى الصحافة المصرية تولى المعارضة ، فاخذ ينتقد السياسة الانجليزية ويقوى الحركة الوطنية التى كان يقودها فى ذلك الوقت الزعيم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى الذى تلخصت مبادئه فى جلاء الانجليز عن مصر ونشر الحكم الدستوربفيها ، اضف الى هذا ان الشيخ على يوسف عمل على تاليف وفدمصربفى سنة ١٩٠٥ للسفر الى انجلترا وبسط القضية المصرية امام النواب الانجليز ، وعاونه فى ذلك المستر موزلى الذى كان قاضيا فى المحاكم المصرية ، واستقال لخلاف وقع بينه وبين اللوردكرومر . وتنفيذا لهذه السياسة اتصل الشيخ على يوسف بالسير هتكر هتين عضو مجلس النواب البريطانى ، واستمرت المراسلاتبين الشيخ على يوسف حتى سنة ١٩٠٧ حين سافر الشيخ على يوسف على راس اول وفد مصرى ، وكانت مطالب هذا الوفد هى :

اولا : اعلان الدستور ثانيا : الغاء الامتيازات الاجنبية .

ثالثا : نقل اختصاص المحاكم المختلفة الى المحاكم الاهلية .وكان مناثر وقوف الروح الوطنية فى وجه الاحتلال ان اضطر اللورد كرومرالى الاستقالة فى سنة ١٩٠٧ فخلفه السير الدنغورست الذى اراد ان يقضى على الحركة الوطنية باتفاقه معالخديو عباس واضطهاد زعماء الحركة ، ففى فترة وجوده يحضر عرض على الجمعية التشريعية سنة ١٩٠٩ مشروعا يقضى بمداجل شركة قناة السويس ٤٠ سنة اخرى ولكن الجمعية رفضته .وقد كان الخديو عباس يناصر الحركة الوطنية ، ولكن المصريين عملوا على الاتصال بانجلترا مباشرة فقام فى سنة ١٩٠٨ الى لندن وفد مصربدعى (الوفد الاباظى) برئاسة اسماعيل باشا اباظهوقد قابل هذا الوفد ادوردجراى وزير الخارجية البريطانية وعرض عليه الوفد المصرى المطالب الوطنية ومنها ان يكون راىأعضاء مجلس الشورى قطعيا لا استشاريا .وفى سنة ١٩١١ مات غورست فخلفه اللورد كتشنر الذى اضطهد الوطنيين وارداد التقليل من سلطة الخديو عباس وبقى معتمدا انجلترا حتى قيام الحرب العالمية الاولى ١٩١٤م . ولكن الوطنيين المصريين طالبوا باستقلال

مصر فى سنة ١٩١٢ عندما كانت تركيا منهمكهفى حربها مع ايطاليا فاجتمع سعد زغلول واحمدلطفى السيد وعدلى يكن وكونوا وفدا قابل المعتمددالبريطانى وحادثوه فى هذه الفكرة على ان تضمن بريطانيا هذا الاستقلال بمعاهدة بين البلدين . ولكن الحكومة البريطانية كعادتها لم توافق ،وقد كانت الحرب العالمية الاولى من اكبر العقبات فى سير الحركة الوطنية اذا اخمدت هذه الحركة اثناءها .لقد نشبت الحرب فى اغسطس ١٩١٤ بين النمسا والمانيا والمجر وتركيا من جهة وفرنسا وانجلترا من جهة اخرى ، ولما كان الخديو عباس حلمىفىالاستانة منعته الحكومة البريطانية منالعودة الى مصر بحجة انضمامه الى اعدائها فى الحرب ، وانتهزت هذه الفرصة واعلنت الحماية على مصر ورفع السيادة التركية عنهافى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ كما اعلنت الاحكام العرفية وعزل الخديوعباس حلمىالثانى وتعيين عمه الامير حسين كامل سلطانا على مصر .وقد ظل الخديو عباس حلمى بعيدا عن مصر متنقلا بيم تركيا وفرنسا وايطاليا وسويسرا واسبانيا وغيرها من الدول الاوربية .وفى سنة ١٩٣١م دارت مفاوضات بين الخديو عباس حلمىوبين الحكومة المصرية انتهت بنزوله عن المطالبة بحقوقه فى ١٢مايو سنة ١٩٣١م، وقررت الحكومة المصرية فى عهد اسماعيل صدقى باشا ان تمد عباس حلمى باشا مقابل هذا التنازل بمبلغ سنوى لنفقاته .

الفصل الخامس

مصر و ثورة سنة ١٩١٩

***<u>الحرب العالمية الاولى واعلان الحماية</u> :**

قامت الحرب العالمية الاولى نتيجة لاغتيال الارشيدوق فرديناند ولى عهد النمسا بيد احد الصربيين ونتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب وموازرة الروسيا للصرب مما استتبع دخول فرنسا وانجلترا الحرب الى جانب روسيا ٤ اغسطس ١٩١٤ م .ولقد انتهزت انجلترا هذه الفرصة لكى تعمل على اعلان حمايتها على مصر ، وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ نزول قواتها الى مصر سنة ١٨٨٢م حيث انها لم تستطيع ضم مصرالى الممتلكات البريطانية واعلان الحماية عليها منذ اختلالها اياها فى ١٤سبتمبر ١٨٨٢م وذلك خشية اثارة شكوك الدول الموالية لسياستها واثارةالفوضى فى مصر لمناهضتها للسياسة التى اعلنت عنها حكومة جلالة الملكة اثر احتلالها للبلاد وذلك مراعاة للراى العام الانجليزى الذى كان ينفذ سياسة ضم مصر الى الممتلكات البريطانية وبناء عليه فضلت اعلانالحماية المقنعه عليها لانها رات فى انتهاجها لمثل هذه السياسة احتفاظا.بشخصية مصر من حيث تبعيتها للباب العالي بمقتضى فرمانات (١٨٤١ . ١٨٧٦ – ١٨٧٩) التي هي وثائق دولية لموافقة الدول عليها وليس في مكانتها تغييرها أو تعديلها دون موافقة السلطان و الدول الأوربية ، فرأت عدم إثارة تلك الدول وخاصة فرنسا التي ظلت معارضتها للاحتلال الإنجليزي مستمرة حتى إبرام الوفاق الودي ١٩٠٤م و الذي بمقتضاه أطلقت فرنسا يدها في شمال أفريقيا وأطلقت إنجلترا يدها في مصر. وعلى هذا الأساس ظلت مصر تابعة لتركيا حتى قيام الحرب العالميةالأولى في سنة ١٩١٤م فتضافرت عوامل اتخذتها إنجلترا ذريعة لفصل مصر عن الدولة العثمانية نهائيا وإعلان الحماية عليها ، ولقد كانت هذه العوامل متعددة منها : تفاقم الموقف في الشرق الأدنى ثم ما كانت تخشاه إنجلترا وقتئذ من حدوث فتنة داخلية يقوم بها الألمان والأتراك المقيمون بمصر بعد أن اشتركت تركيا في الحرب ضد الحلفاء وانحاز الخديوي إلى جانب الأعداء ثم ما كانت

تراه شذوذا في موقف المصريين الذين وجب عليهم بمقتضى الفرمانات السلطانية التي تنظم العلاقات بين مصر و الباب العالي أن يقدموا المساعدة الحربية لتركيا حين يحول وجود الاحتلال دون تمكينهم من فعل ذلك فخشيت إنجلترا من انضمام المصريين إلى الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم و التي تربطهم بها وشائح الدين و العاطفةوجد الاحتلال مخرجا في جعل الحكومة المصرية تبادر بإعلان أن وجود جيوش الاحتلال بمصر يعرضها للغزو الأجنبي وعلى ذلك فقد أسندت مهمة الدفاع عن مصر إلى الجنرال جون مكسويل أمام الاستعداداتالتي تقوم بها تركيا في سوريا و التي اعتبرتها تمهيدا لغزو مصر وفي ذلك الوقت كانت وزارة الخارجية الإنجليزية قد انتهت من تقرير مسير محسر واستقرار رأيها على إعلان الحماية عليها بعد أن نبذت فكرة ضم للممتلكات البريطانية ضما صريحا رغبة منها في تجنب خلق مشاكلمصر هي في غني عنها ، في تلك الآونة العصيبة، كما أنها نبذت فكرة إعلان حياد مصر على أساس أن هذا ربما يؤدي إلى قيام المصريين بعمل معاد لإنجلترا ومعاونة هؤلاء (المصريين) لألمانيا التي كانت متحالفة مع تركيا بمقتضى معاهدة دفاعية سرية أبرمت في " نزابيا " في ٢ أغسطس ١٩١٤م بين السفير الألماني فونفانجنهام وبين الصدر الأعظم سعيد حليم لا سيما وأن الأتراك كانوا قد وضعوا خطة للهجوم على قناة السويس وإلى جانب هذا كانت إنجلترا ترغب في الانتفاع بمؤازرة مصر للقوات الإنجليزية فيها أيام الحرب ، وهذا لا يتيسر إنأعلنت مصرحيادها رسميا ، إذ أن طلب المساعدة لمصر حينئذ يلقي على عاتق مصر عبنا ينطوي على إجبار بلد محايد على القيام بعمل حربي سوف تصبح له ضرورته التي لا مفر منها، وعلاوة على ذلك فإن فكرة فصل مصر عن تركيا وإعلان استقلالها استقلالا داخليا في نطاق الإمبراطورية ، تلك الفكرة التي راودت الحكومة الإنجليزية لم تجد قبولا وذلك لاعتقادها أن هذا الوضع لا يلائم مصلحة إنجلترا في وقف الحرب ولأنها كانت متيقنة تماماً من نيل المصريين لمساعدة الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم والذي تربطهم بها رابطة الدين وليس أدل على ذلك من مبادرة سلطات الاحتلال بالإيعاز إلى الحكومة المصرية بإيقاف نشاط الجمعية التشريعية ومهدت لهذا بأنأصدرت قانون في

١٨ أكتوبر ١٩١٤م يمنع اجتماع خمسة أشخاص على الأقل في أي مكان ما ، وجعلت عقوبة المخالفين لهذا الحبس لمدة ستة أشهر أو غرامة مقدارها ٢٠ جنيه ، وفي نفس اليوم صدر أمر تعطيل عقد الدورة الثانية للجمعية التشريعية .واستقر رأي الحكومة الإنجليزية إذا على إعلان الحماية إذا رأت في إعلان الحماية نتيجة طيبة ومنطقية إلى حد لا يمكن معه مهاجمتها لسياسة كرومر التي كانت تهدف دائما إلى إبقاء الحكم في أيدي المصريين ، ومن ورائهم يقوم الإنجليز بنصحهم وتشجيعهم أو كبح جماحهم .وعلى هذا الأساس فقد أعلنت إنجلترا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤م ، فقد جاء في إعلان الحماية " نظراً لأن حالة الحرب الناشئة من اشتراك تركيا وضعت مصر تحت حماية جلالته " أي جلالة ملك المملكة المتحدة وإمبراطور الهند " وتصبح الدولة تحت الحماية البريطانية ، وبهذا تنتهي سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومته الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها ". وقد جاء إعلان هذه الحماية في رأي عديدين باطلا من وجهة نظر القانون الدولي ، فهو إعلان صادر من جانب واحد وفرض للقوة وحدها فهي حماية لم يعترف بها المصريون ولا الدول الأوروبية ولقد أردفت إنجلترا هذا الإعلان بإعلان آخربتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩١٤م يقضي بعزل الخديوي عباس حلمي الثاني وتولية الأمير حسين كامل الذي أعلن سلطان ، وهكذا أنهت الحماية الاستقلال الذي كان لمصر . في حدود الفرمانات ، كما انتهت حقوق تركيا في السيادة على مصر و الحقوق التي كانت أيضاالخديوي بمقتضى الفرمانات وكل تلك كانت حقوقا انتزعتها إنجلترا صاحبة السيادة القانونية . لنفسها فصارت من الآن فصاعدا ، وطالما بقيت الحماية على مصر هيوهكذا عمدت إنجلترا إلى تثبيت مراكزها في مصر لا سيما وأن تركيا هي صاحبة الشرعية على مصر من وجهة النظر الدولية دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا فضغط المعتمد البريطاني في مصر على حكومة حسين رشدي في مصر لتأجيل عقد الجمعية التشريعية وفرض الرقابة على الصحف ، وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الحربية البريطانية تضع خططها الحربية في الشرق الأوسط ، كانت وزارة الخارجية البريطانية تمهد لنظم العلاقات الشكلية بين مصر وتركيا .

ثورة سنة ١٩١٩م :

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى بدء نضج الثورة المصرية التي تفجرت عام ١٩١٩م وذلك أنه ارتبط بإشعال هذه الحرب إعلان الحماية البريطانية على مصر وقطع كل صلة لمصر بتركيا ، واشتراك المصريين في الحرب ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا تركية وألمانيا و النمسا ، كما كاناعتقال سعد زغلول وصحبه في أوائل عام ١٩١٩م السبب المباشر للثورة وليس السبب الوحيد لها . إذ أنه بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى تألف الوفد المصري منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨م من خلاصة الرجال المثقفين ثقافة قانونية ، وكانوا أعضاء في الجمعية التشريعية المعطلة، وكان على رأس الوفدسعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد وغيرهم ، ومن ثم رأينا هذا الوفد يمثل خليطا من رجال الحزب الوطني وحزب الأمة والكفايات الشخصية وفيه تتمثل وحدة الشعب المصري إلى جانب تفاهم رئيس الوفد . سعد زغلول . مع حسين رشدي باشا رئيس الوزراء حتي تشارك السلطات التشريعية التنفيذية في التقدم بمطالب موحدة لخدمة القضية الوطنية . جاء تشكيل الوفد المصري على أساس جديد في التاريخ المصري الحديث هو التوكيل الشعبي بالحصول على توقيعات المصريين في مختلف الأقاليم بتوكيل الوفد المصري . سعد وزملاؤه . للتحدث باسم الشعب المصري في المطالبة بالاستقلال وإنهاء الحماية. وكان اللجوء إلى الشعب للحصول على توكيل منه عمل من أعمال الديمقراطية المبكرة بالنسبة لظروف مصر في عام ١٩١٨م، وكان الدافع للحصول على التوكيلات الشعبية هو ما شعر به سعد زغلول وزميله عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي من دهشة السير ريجنالد ونجت Regnald Wingate المندوب السامي البريطاني من أنه ثلاثة يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها وذلك أثناء لقائهم به في ١٣ نوفمبر ١٩١٨م لعرض المطالب الوطنية. فكانت النتيجة تأليف الوفد المصري كهيئة تتحدث باسم الشعب المصري في نفس اليوم تم انضمـام أعضاء آخرين في ٢٣ نوفمبر من نفس العام حتى إذا بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول أعيد تكوين الوفد من –جديد ،

وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨موهو الذي وضعه الوفد الأول .

إذن تعددت الأسباب المسئولة عن تفجر ثورة ١٩١٩ في مصر وتمثلت تلك الأسباب في ضيق المصريين من استمرار الاحتلال البريطاني للأراضي المصرية ، وتبرمهم من سلخ السودان من وحدته مع مصر وإلغاء الجيش المصري ، وتعيين مستشارين إنجليز في مختلف المصالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوربيين في كل الإدارات ، وتعطيل الجمعية التشريعية وشل دور الحكومة الوطنية ثم إعلان الحماية البريطانية على مصر مع ما ارتبط بذلك من حرمان مصر من الاتصال المباشر بدول العالم وسيطرة الدولة الحامية على كل صغيرة وكبيرة في أمور مصر ، ووضعت أرض مصر وإمكانياتها لخدمة القوات البريطانية في حربها ضد دول الوسط ، فتحمل الشعب المصري مظالم السلطة العسكرية على مقبض في ظل أحكام عرفية صارمة طوال مدة الحرب ، في الوقت الذي يشعر فيه الشعب المصري بمكانته التاريخية و العلمية بين شعوب منطقة الشرق الأوسط ، وفي الوقت الذي يعمل فيه الحزب الوطني على إذكاء الروح الوطنية في نفوس المصريين

هذا إلى جانب سيطرة الأجانب على أمور مصر الاقتصادية. ففي الوقت الذي خبت فيه الأنشطة الاقتصادية الوطنية زادت استثمارات الأجانب في البنوك و الشركات و المصانع. إلى جانب انخفاض ثمن القطن . المحصول الرئيسي للبلاد . مع نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم احتكار الحكومة محصول القطن مع ارتفاع سعره عقب انتهاء المعاركالحربية إلى جانب ارتفاع الأسعار دون تناسب مع الدخول في الوقت تصادر فيه السلطات العسكرية البريطانية أرزاق الفلاحين من حبوب ودواب .بالإضافة إلى ما سبق فقد ساهمت حركه الصحافة والأدب التي ارتبطت بانتشار التعليم وتطور الأفكار و النهضة النسائية . ساهمت كل هذه النواحي في تنبيه الرأي العام المصري إلى حقيقة الدور الإنجليزي في مصر، وإلى ضرورة إنهاء الحماية البريطانية وحصول مصر على استقلالها ، وهو حقها كأمة تستعيد مجدها الذي فقدته في ظل الاحتلال الأجنبي . ومن هنا يمكن القول إن ثورة ١٩١٩ ، لم تكن ثورة دينية

أو اجتماعية ، بل كانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة ، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية وأيضا وإن ارتبطت ببعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ومن حسن حظ مصر أنها لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية لأن كلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ، ويلقي العداوة و البغضاء بين طبقات الأمة كان السبب المباشر للثورة إذا طلب سعد زغلول ورفاقه السعي إلى مؤتمر الصلح لعرض مطالب مصر ثم ما تلى ذلك من اعتقال سعد زغلول وزملاؤه ونفيهم . وتفصيل ذلك أن سعد زغلول رئيس الوفد تقدم رئيس الوزراء حسين رشدي بطلبين للسفر إلى باريس لعرض المطالب الوطنية المصرية على مؤتمر الصلح ، إلى الحاكم العسكري البريطاني بمصر يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٨م حيث كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية، الطلب الأول للسماح بالسفر لأعضاء الوفد المصري ، و الطلبالثاني السماح بالسفر للحكومة ويمثلها رئيس الوزراء حسين رشدي ومعه عدلي يكن ، ولكن الجانب البريطاني سوف لا يقبل الاستجابة ، ثم لم يلبث أن رفض في الأول من ديسمبر ١٩١٨ السماح بالسفر مما جعل حسين رشدي يقدم استقالته في اليوم التالي . اشتد هياج الخواطر لما اتبعته السلطة العسكرية البريطانية إزاءالشعب المصري ومنع الوفد من السفر ، واستمر الوفد يدعو إلى ما اعتزم • ، وعندما منع سعد من عقد اجتماع لأعضاء الوفد في " بيت الأمة " خطب في الجمعية التشريعية منتهزا فرصة إلقاء إحدى المحاضرات ، وندد في خطبته بسلطات الاحتلال ، ونادي بإلغاء الحماية وطالب باستقلال مصر واحتج على منع الشعب المصري من تقديم مطالبه إلى مؤتمر الصلح في باريس ، واستنكر قبول استقالة رشدي باشا في الأول من شهر مارس ١٩١٩م . كما بعث الوفد إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر بمذكرات تتضمن وجهة نظره في مستقبل مصر السياسي التي تتمثل في إلغاء الحماية والاستقلال التام وقيام حكومة دستورية ترعى مصالح الشعب وتحترم مصالح الأجانب في مصر وضمان حياد قناة السويس .رأت السلطات الحماية في احتجاجات الوفد المتتالية ضد السياسة البريطانية و التشهير بها لدى معتمدي الدول تحديا لها وكشف لنيتها السيئة نحو مصر، فلجأت إلى أسلوب القوة ، فاعتقلت كل من سعد

زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمدي الباسل ونفوا إلى جزيرة مالطة مما دفع الأعضاء الباقيين من الوفد إلى الاجتماع وإرسال برقية إلى السلطان فؤاد يحتجون فيها على هذا التصرف ويحملونه المسئولية ، كماأرسلوا برقية إلى الحكومة البريطانية يحتجون فيها ويصرحون بأنهم ماضون في الدفاع عن حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة.

كان اعتقال أعضاء الوفد المصري بمثابة الشرارة الأولى المؤديةباندلاع الثورة التي بدأت بمظاهرات سلمية قام بها طلاب الجامعة يوم ٩ من مارس ١٩١٩م ثم شارك طلاب الأزهر و المدارس جميعاً في مظاهرات ، وكان طلبة الحقوق بحكم دعمهم القانوني أول المصريين ، فقد امتنعوا عن تلقي الدروس منذ صبحية يوم الأحد ٩ مارس ، واجتمعوا في فناء المدرسة بالجيزة وأعلنوا إضرابهم عن دراسة القانون في بلد يداس فيها القانون. وهذا يدل على أن المتظاهرين لم يكونوا يقصدون سوى الإفصاح عن شعورهم الوطني والإعراب عن احتجاجهم على نفي زعماءالوفد أمام ممثلي الدول الأجنبية .

ومن الثابت أن العمال اشتركوا في الحركة منذ يومها الثاني ، وكان عمال النقل أول المضربين ، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل ، حتى أصبحت المواصلات في جميع أنحاء المدينة معطلة . ثم لحقهم في الإضراب عمال العنابر ، وكان هؤلاء العمال يشتغلون في القطارات وبدونهم يتعطل سيرها، وقد عمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكك الحديدية ، ثم قطعوا الخط الحديدي بالقرب من إمبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلي ، وفي يوم ١٦ مارس اعتصم عمال شركة الكهرباء ، فباتت العاصمة في ظلام حالك وأخذت المظاهرات التي تسير ليلا تحمل المشاعل وقد انضم الحرفيون إلى الحركة فانخرطوا في المظاهرات ، وفي يوم ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناعفي شارع بولاق ثم ساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضماء للمتظاهرين فيه ، فاعترضهم القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبري أبو العلا حدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى و الجرحي ، وقد اشترك المحامون في الحركة في اليوم الثالث ، فقد اجتمعوا في يوم ١١ مارس

وأصدروا قرارا بالإضراب احتجاجاً على رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر والتجانها إلى طريق الإرهاب بالقبض على الزعماء الأربعة ، وقرر مجلسهم انتداب اثنين من المحامين في كل محكمة لاثبات الإضراب في محاضر جلسات المحكمة وطلب التأجيل في جميع قضاياها للسبب المذكور. فكان هذا الإضراب بمثابة دعوة عملية لطوائف الشعب الأخرى للإضراب العام ، فحذا المحامون الشرعيون حذروا زملائهم الأهليين ، وأضربوا في يوم ١٥ مارس وأوفدوا بعضهم بطلب التأجيل في القضايا.

أما التجار فقد أغلق معظمهم متاجرهم وأقفلت البيوت المالية أبوابها ، وعندما اشتد اعتداء الجنود الإنجليز على المتظاهرين ، أخذ أهالي الأحياء الوطنية : كحي الأزهر و السيدة زينب و الجمالية و الحسينية وباب الشعرية وغيرها ، في إقامة الحواجز و المتاريس لتعطيل سر السيارات الحربية المقلة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية منرصاص الجنود أو معامل يرمون منها الجند بالطوب و الحجارة.واختصرت المظاهرات على القاهرة لمدة ثلاثة أيام ، ولكن في اليوم الرابع (الأربعاء ١٢ مارس) كان الإضراب قد انتشر بسرعة إلى الأقاليم.

ففي طنطا تألفت مظاهرة من طلبة الجامع الأحمدي و المدرسة الثانوية ، ثم انضم إليها الشعب ولكن ما كادت تقترب من المحطة حتى قابلتها قوة إنجليزية كانت مرابطة بإطلاق الرصاص ، فلقي ستة عشر حتفهم وجرح تسعة وأربعون ، وهكذا لم يكد يأتي يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة و الغربية و المنوفية و الدقهلية قد جاهرت بالثورة ، ومن الدلتا انتشرت الثورة إلى الصعيد حيث وقعت أعنف الحوادث وخصوصاً في أسيوط و الفيوم وغيرها .

هكذا استمرت الثورة دون أن يرهبها تهديد أو وعيد وكان أشد الحوادث عنفا عندما ترصد الثوار في ١٨ مارس للقطار القادم من الأقصر إلى القاهرة ، وهاجموه في ديروط ثم في ديرمواس ، وكان بالقطار بعض الضباط و الجنود البريطانيين ، فقتلوا

وكان عددهم ثمانية ، ثلاثة من الضباط وخمسة من الجنود ، وقد كان لهذا الحادث ضجة كبرى وانتقمت السلطات البريطانية لمصرعهم من هذه المدن .

وكان أكثر حوادث الثوار جراءة وتنظيما عندما هاجم القرويونالنجدات الإنجليزية التي أرسلت بطريق البواخر النيلية إلى أسيوط ، فقد هوجمت بعض هذه النجدات بين ديروط وأسيوط في ثلاثة مواقع : الأول تجاه بلدة شلش بمركز ديروط وكان المهاجمون مسلحون بالبنادق و العصا وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التي بها حصدت عدة مئات منهم ، وقد وقع الهجوم الثاني بعد المكان الأول ، ولم يفر الثوار فيه بطائل أيضا ، وأصيب في هذا الهجوم ضابطين بريطانيين ، ثم وقع الهجوم الثالث من جانب البلاد التابعة لنقطة صنبوبمركز ديروط إلا أن المدافع الرشاشة التي صوبت إليهم من الباخرة أحبطت هجومهم.

وقد اشترك البدو في الثورة أيضا وجرت معارك شبه حربية بينهم وبين السلطات البريطانية كان أكبرها في الفيوم (حيث عصبية حمدي الباسل) فقد زحفت قوات البدو من غرب الفيوم في أعداد كبيرة في يوم ١٩ مارس ، واشتبكت في معركة حربية مع رجال الحرس إنجلت عن عدد هائل من القتلي و الجرحى بلغ أربعمائة ، كما حاصر البدو في مركز (أطسا) ديوان المركز ، كذلك هاجم البدو في البحيرة مركز كوم حماده حتى اضطر الإنجليز إلى إرسال قوة بريطانية لقمع حركتهم وصدها .

وكل تلك المظاهرات واجهتها السلطات البريطانية بالعنف ولقى كثير من المصريين حتفهم على يد الجنود البريطانيين ، ولكن الثورةلم تهدأ رغم عمليات البطش التي لجأت إليها السلطات البريطانية وبلغت خسائر المصريين أثناءها حوالي ثلاثة آلاف شهيدا و ١٦٠٠ جريح وحكم على ٣٧٠٠ مواطن بأحكام سجن متفاوتة ، بينما أعدم ٤٩ مواطناً ، وحكم على ٢٧ مواطنا بالأشغال الشاقة .

*** لجنة ملنر :**

رأت الحكومة البريطانية إذا إيفاد لجنة إنجليزية إلى مصر تجري تحقيقا وافيا في أسباب الشغب الذي حدث في مصر على أن يعاد القانون و النظام أولا على أنه في اليوم التالي (أول أبريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد اللمبي أنها قد

اقترحت إرسال لجنة تحقيق إلى مصر برئاسة اللورد ملنر ، وقالت أنها فعلت ذلك تكملة لاقتراحه الإفراج عن سعد وصحبه ، ولم يلبث اللورد كيرزون أن اعترف بمهمة اللجنة الحقيقية في الشهر التالي (١٥ مايو ١٩١٩) فذكر أن هذه المهمة سوف تكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب رضاء الدول الحامية وسكان البلاد على نسبة واحد ووضع تفاصيل دستور لمصر بعد أن تستشير السلطان ووزراؤه وأصحاب الشأن و الرأي من المصريين غير أن اللجنة تعطل مجيئها نحو ثمانية أشهر فلم تصل إلى مصر إلا في ٧ من ديسمبر ١٩١٩ . ولم تكد تصل لجنة " ملنر رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة ومنظمة لمقاومتها ، وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا إلى الأمة المصرية جاء به " لقد اجتمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر وبنت هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية :.

أولا : لأن المسألة المصرية مسألة دولية فقبول المفاوضة مع لجنةملر يفقدها هذه الصيغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين إنجلترا.

ثانيا : لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية مع أن الأمة لم تقبل الحماية بل رفضتها رفضاً باتا ، وأعلنت بأنها لا ترضى بغير الاستقلالالتام .

ثالثا : لأن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون في ظل الأحكامالعرفية و القوانين الاستثنائية ، فإصرار الحكومة الإنجليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من إجماع الأمة الذي تجلى في كثير من المظاهر لا يفيد ، إلا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الإجماع القومي.

واستطرد البيان قائلا " إن الحكومة الإنجليزية في حاجة إلى موافقة المصريين على حمايتها لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ، ولو صدقت عليها جميع الدول ما دام الشعب المصري هو صاحب الشأن وحده لا يقبلها ، فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة أو بالأخرى تمسكها برفض الحماية أمر مشروع فضلا عن أن المصريين لا يملكون اتباع سبيل آخر لأن كل مساومة للتنازل عن الاستقلال أو لنقل

السيادة المصرية إلى دولة أجنبية لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية وتكون كل مفاوضة في هذا الشأن مجرد من أي صيغة شرعية ولا تلزم الأمة شيئا .

ونتيجة لتأزم الموقف اضطرت الحكومة البريطانية إلى إطلاق سراح سعد زغلول وزملائه ومع ذلك استمرت المقاومة المصرية التيهزت أقدام الاحتلال .

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م :

ومهما يكن من أمر فقد أسفرت اتصالات اللمبي بحكومته عن نزول الحكومة البريطانية على رأيه بعد أن لوح بالاستقالة وذلك بعد أن أدخلت تعديلات طفيفة على اقتراحه أهمها جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في أصل المشروع وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش وبسبب الرغبة في إيجاد قوة توازن قوة البرلمان .

ولقد تضمن المشروع المعدل وثيقتين هامتين إحداهما عبارة عن تصريح بإنهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة والآخر كتاب مفصل موجه إلى السلطان يتضمن إحدى عشر فقرة تستهدف . الفقرات الأربع الأولى منها إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ ٣ من ديسمبر ١٩٢١ وتتناول الخامسة الدفاع عن المواد التي وردت في موضوع كيرزون بشأن المستشارين الإنجليز في وزارتي المالية و الحقانية. على أنه يجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن الفقرتين الخامسة و السادسة السابقتي الذكر . أن نشير إلى أن الفترة التي أعقبت صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م لمتكن سوى سلسلة متعاقبة من التدخل في أخص الشئون الداخلية لمصر ومحاولات متكررة للحيلولة دون تمتع مصر بحقوقها الكاملة في حكومةأهلية على عكس ما نصت عليه هاتين الفقرتين وحتى بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦م ، أما فيما يتعلق بالفترة السابقة فتسوغ التدابير الاستثنائية التي اتخذت ضد سعد زغلول بأن الغرض منها لم يعد وضع حد للتهيج صار قد يكون لتوجيه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ، وتتضمن الفقرتان التاسعة و العاشرة على المبادئ التي استمثل عليها برنامج ثروت فتذكر أولهما ليس ما يمنع منذ الآن إعادة منصب وزير الخارجية و العمل لتحقيق التمثيل السياسي و القنصلي لمصر . وتذكر الثانية إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف

و الرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأثر فيه إلى عظمائكم وإلى الشعب المصري، أما الأمور الأخرى التي دارت في مشروع كيرزون والتي لم يتفق عليها مع ثروت فقد تركت المناقشات تجري فيما بعد ، وهي التي أطلق عليها التحفظات الأربعة ، وتضمنتها الوثيقة الثانية التي صارت تعرف باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م.

هكذا صار تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد وبذلك انتهت الحماية البريطانية على مصر وأصبحت مصر مستقلة ذات سيادة ووعدت إنجلترابإلغاء الأحكام العرفية وأما التحفظات فهي :

١ . تأمين المواصلات البريطانية في مصر .

٢ . الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبي.

٣ – حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

٤ . السودان .

أبلغ اللورد اللمبي هذا التصريح للسلطان وكان وثيقة هامة صدرت من جانب واحد أي دون التزام يقدمه الجانب المصري ، وكان هذا التصريح نقطة تحول خطيرة في تاريخ مصر في المحيط السياسي و الدولي بنوع خاص، وأما من ناحية مصر فقد فتح المجال أمام المصريين لإدارة شئونهم بأنفسهم داخليا بإنشاء نظام نيابي ، وخارجيا حيث أصبح لهم تمثيل سياسي والدخول في مفاوضات مع إنجلترا للتفاهم في أمر التحفظات إن لم يصلوا إلى إلغائها .

أما بالنسبة للدول الأخرى فقد أكد أن إلغاء الحماية ليس من شأنه حدوث تغيير في الحالة الحاصرة فهي ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بيننا وبين مصر تلك العلاقات التي اعترفت بها الدول منذ زمن بعيد مصلحة بريطانيا أساسية ، قد تحددت هذه العلاقات الخصوصية في التصريح الذي اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وصفتها حكومة جلالة الملك في هذا التصريح بصفات ذات ارتباط حيوي بحقوق الإمبراطورية ومصالحها وهي لا تسمح لأية دولة بالبحث و المناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى

التدخل في شئون مصر عملا غير ودي ، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضي المصرية عملا يجب أن تمنعه جميع الوسائل التي في وسعها.

ولقد تجاوز هذا التصريح حدود المصالح البريطانية الخاصة إلى الانتقاص من سيادة مصر بالرغم مما كلفته لهم الامتيازات الأجنبية من حقوق فإن هذه الامتيازات أو إن كانت بدورها مما ينتقص من حق السيادةفإن حمايتهم هي حق لهم قبل الدولة التي يقيمون فيها، شأنهم في ذلك شأن رعايا الدولة أنفسهم ، ولم تفوض الدولة إنجلترا بحماية رعاياها في مصر وإن لم تعترض الدول على تلك الحماية ، لأنها لا تؤثر على مصالح رعاياها في مصر بل هي على العكس تفترض وضعا ممتازا في داخل البلاد مصدره حماية الدولة المختلفة لهم بدليل أن هؤلاء الأجانب ثاروا على الإنجليز بين آراء هؤلاء أن يحلوا محلهم في امتيازاتهم على نحو ما فعلوا في السودان، وعلى هذا فقد صار واضحا أنهم في جميع المسائل ذات الأهمية لإنجلترا فإنها سوف تقوم بالتدخل بينها وبين الدول الأجنبية ، وعلى حد قول أرنولد تويني " إن الاستقلال الذي منح لمصر بمقتضي تصريح ٢٨ فبراير يقل من الحقيقة عن الاستقلال الذي تتمتع به أقطار الدمينيون" .

كان هدف إنجلترا إذا التمسك بالجوهر دون المظهر ، فكان على المصريين أن يواصلوا الكفاح و الجهاد متجنبين الأخطار الموجودة من حيث انقسام الأمة ومحاولات السلطات البريطانية توسيع هوة الخلاف بين أبناء الأمة.

ولقد ترتب على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نتائج هامة نوجزها فيمايلي:

١. تهيئة الفرصة للعناصر غير المتشددة و المعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد للعمل المنفصل وعلى ذلك فليس بمستغرب أن يستتبع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برناسة عدلي يكن خصم سعد .

٢ . ظهور القصر بسبب الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) الذي جاء نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلى الخطوط الأمامية كقوة معربة في الداخل وبذلك تشتت جهود الوطنيين بين كفاحهم ضد القصرمنناحية،وبين كفاحهم ضد الإنجليز من ناحية أخرى.

٣- انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكله من الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي وإن احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته ، وأصبح الوفد منذ هذا الوقت حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محور التيارات الشعبية للسياسة المصرية .

ولكن يمكن أن نعدد إيجابيات ثورة ١٩١٩ المتمثلة في اعترافالحكومة البريطانية في فبراير ١٩٢١ ، إن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت إلغائها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإن كانت الثورة لن تنجح في إجلاء الاحتلال. كما أنتجت الثورة أيضا تقرير النظام الدستوري لحكم مصر ، هذا إلىجــانب شيوع روح التضحية و الفداء و التمسك بالقيم الاجتماعية بين أبناء الشعب المصري الذي استلهموا ما حدث أثناء أحداث الثورة من تضحيات بالروح و المال جاد بها من شارك في الثورة.

وكان المصريون يعلقون الآمال الكبيرة على نقاط الرئيس الأمريكي ولسن وخاصة ما يتعلق منها بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ولكن الرئيس ولسن خيب أمال المصريين بتجاهله الاستماع لمطالب المصريين في مؤتمر الصلح وباعترافه بالحماية البريطانية على مصر في أبريل ١٩١٩م وازداد خيبة أمل المصريين في التأييد الأمريكي بعد سفر وفدمصري إلى واشنطن خلال شتاء ١٩١٩ و ١٩٢٠ وعادوا دون أن يحصلوا على التأييد المنشود وأدركوا أن الرئيس ولسن والولايات المتحدة قد أداروا ظهورهم من أجل عدم إغضاب بريطانيا .

الفصل السادس

مصر وثورة عام ١٩٥٢م

قيام الثورة :

قامت ثورة ٢٣ يوليه واستقالت وزارة الهلالى التى استمرت ١٨ ساعة فقط ، وألف على ماهر الوزارة فى اليوم التالى (٢٤ منه) ، وتنازل الملك فاروق عن العرش إلى ولى عهده الأمير أحمد فؤاد فى ٢٦ يوليه وغادر البلاد ، ونادى مجلس الوزراء برئاسة على ماهر " بأحمد فؤاد الثانى " ملكا لمصر والسودان وأن مجلس الوزراء تولى سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية وفقا لأحكام الدستور والمتأمل فى البيانات الأولى التى أذاعها الجيش على الشعب أنها تضمنت الإشادة بدستور ١٩٢٣ والحرص عليه ، ففى البيان الأول قوله " وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية " ، وورد فى بيان آخر أذاعه القائد العام قال " إننا ننشد الإصلاح والتطهير للجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور " ، وفى ٣١ يوليه بعد ثمانية أيام من قيام الحركة ، أذاع القائد العام للجيش بيانا دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير نفسها كما فعل الجيش ، وأن تعلن الأحزاب برامج محددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره .

وثيقة التنازل

وطبقا للدستور فإنه نص على أن يتم اختيار الأوصياء من بين أمراء العائلة المالكة وأقاربها ورؤساء الوزارات والوزراء والنواب والشيوخ ، وبما أن قضية الوصاية

قضية دستورية فقد عرضت على الدكتور عبدالرازق أحمد السنهورى باشا ، إذ كان دستور ١٩٢٣ ينص على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا اليمين أمام مجلسى النواب والشيوخ قبل مباشرة سلطتهم الدستورية ٠

وتحدد المادة ٥٢ من الدستور أنه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة ، فإذا كان المجلس منحلا وكان الموعد المعين لاجتماعه بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب أن يعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه٠ وتنص المادة ٥٥ على أن يتولى مجلس الوزراء بصفة مؤقتة سلطات الملك الدستورية حتى يؤدى أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان.

وكان مفروضا أن يدعى البرلمان الوفدى للانعقاد طبقا للدستور وبناء على فتوى كبار رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء على ماهر ، وكان خلال رئاسته للوزارة – وبعد حريق القاهرة – قد رفض حل مجلس النواب الوفدى بعد أن منحه المجلس الثقة بناء على توجيهات الوفد، وفى أول أغسطس ١٩٥٢ أصدر قسم الرأى مجتمعا قرارا لم يوافق عليه إلا واحد فقط – هو الدكتور وحيد رأفت – بعدم جواز دعوة مجلس النواب " المنحل " فى حالة نزول الملك عن العرش وأنه يجب إجراء انتخابات جديدة ، ولما كانت الانتخابات تأخذ وقتا غير قصير فإن الحل الوحيد هو إيجاد نظام للوصاية المؤقتة بإضافة مادة للأمر الملكى المشار إليه تنص على أنه فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال العرش إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلا أن يؤلف هيئة للعرش من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة ، ولم يكن اللواء محمد نجيب من هذا الرأى ولكنه خضع للأغلبية . وفى يوم ٢ أغسطس صدر مرسوم بقانون بتعيين هيئة وصاية على العرش من الأمير محمد عبدالمنعم وبهى الدين بركات

والقائمقام أركان حرب محمد رشاد مهنا الذى عين وزيرا للمواصلات بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريا ، وفى ٧ سبتمبر استقالت وزارة على ماهر ، وتألفت وزارة محمد نجيب الأولى من قبل هيئة الوصاية (٧ سبتمبر ١٩٥٢ – ١٨ يونيه ١٩٥٣) ، وهو أحد أعضاء الضباط الأحرار ، وقد نوه فى جواب قبول الوزارة أنه يعمل على إقامة دعائم الدستور ، سياج الحريات وضمان الحقوق

أما رشاد مهنا الوصى على العرش فحين عاد من العريش إلى القاهرة فى ٢٥ يوليو بعد قيام ثورة ١٩٥٢ حملوه – زملاؤه – وتلاميذه من ضباط المدفعية – على الأعناق وهتفوا له فى مظاهرة كبيرة من مطار ألماظة إلى مجلس الثورة وحين دخل رشاد مهنا المجلس بادره جمال عبد الناصر قائلا : " انت إيه إللى جابك ٠٠ انت عاوز تنقض على الثورة ٠٠ انت عاوز تخطف الثورة منى !! وعينه المجلس وصيا على العرش ، ولكنه لم يستمر طويلا فقد وجهت إليه قائمة من الاتهامات بأنه يريد أن يكون ملك مصر " وفاروقا ثانيا " وأنه يعد نفسه خليفة للمسلمين وأنه يقف بالمرصاد ضد قانون تحديد الملكية وأنه يعد انقلابا عسكريا ، بتآمره مع بعض عناصر الجيش على إسقاط الحكومة ، وأنه يهاجم الثورة ، ويحرض بعض الضباط الذين كانوا يترددون عليه بالزيارة لمناوأتها، وفى ١٤ أكتوبر تم طرد رشاد مهنا من مجلس الوصاية وتم اعتقاله فى منزله فهو لم يعرف نبأ اعتقاله إلا من إذاعة لندن حيث فتح النافذة فوجد البوليس الحربى مدججا بالسلاح حول منزله ، واستقال بهى الدين بركات احتجاجا على هذه الخطوة ، وفى نفس اليوم صدر أمرا بتعيين الأمير عبدالمنعم الوصى الأوحد على عرش مصر حتى إلغاء الوصاية وإعلان الجمهورية وتقاعد عن الحياة العامة حيث كان متعاونا مع الحكومة.

الثورة تدعو الأحزاب السياسية لتطهير نفسها :

لم يحدد محمد نجيب فى بيانه الخاص بعملية التطهير مبادئ معينة تأخذ بها الأحزاب ، وربما يفهم من البيان أن الثورة لم تشأ أن تفرض على الأحزاب مبادئها أو تتدخل فى شئونها ، وهذا ما أكده عبداللطيف البغدادى من وجود اتجاهين أحدهما تبناه جمال عبدالناصر والآخر تبنته مجموعة الطيارين من أعضاء المجلس ، ورأى أصحاب الاتجاه الأول إجراء انتخابات تأتى بحزب الأغلبية إلى الحكم ولكن الآخرين رأوا أن الهدف من الثورة تغيير الهيكل الدستورى والاقتصادى للبلاد ، وتساوت الأصوات بين الاتجاهين فرأى المجلس أن يأخذ موقفا وسطا محافظة على وحدة صفوف أعضائه وذلك بمطالبة الأحزاب السياسية القائمة بالعمل على تطهير نفسها بنفسها ، واستمرت المناقشة خلال الاجتماعات للهيئة التأسيسية ، وكان الرأيان هما محور كل المناقشات

بل أخطر من هذا، نجد أنور السادات يسجل فى صراحة أن الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أعدت قرارا يقضى بحل الأحزاب كلها ، وإبعاد كل السياسيين القدامى الذين تعاونوا مع القصر والمستعمر، فاعترض جمال عبدالناصر على هذا القرار وقال : "يا جماعة، إننى أخشى أن يفهم البعض من هذا القرار أننا نتجه نحو الديكتاتورية ٠ ومضى جمال يقول لنا : إن ثورتنا ديمقراطية، ونحن لا نستطيع أن نضع ديكتاتورية فى هذه البلاد ، فلنعط الأحزاب والهيئات فرصة لتطهير نفسها وتحديد برامجها وأهدافها بما يتفق والوضع الجديد"

وهدد عبدالناصر بالاستقالة إذا أصرت الهيئة على قرارها ونزلت الهيئة التأسيسية على رأى عبدالناصر وتحدد موعد أقصاه شهر فبراير ١٩٥٣ لإجراء الانتخابات بعد أن تنتهى الأحزاب من تطهير نفسها، وقد استجابت الأحزاب وأعلنت عن برامج جديدة تمشيا مع العهد الجديد وقامت بأجراء بعض التطهير فى صفوفها ، ففى ٢٩ يوليو١٩٥٢ عقد الوزراء الوفديون اجتماعا بالأسكندرية اقترح فيه محمد صلاح الدين تطهير الحزب ، وصفه " سيد مرعى " بأنه كان مفاجأة لباقى الأحزاب ، فقد أعلن الحزب فى ٤ أغسطس فصل اثنى عشر عضوا كان من بينهم عدد من وزرائه ونوابه

وشيوخه السابقين ، مع أن الحزب لم يكن مخلصا فى هذه العملية خاصة أنه كان يستند إلى قاعدة شعبية عريضة على حد وصف محمد زكى عبدالقادر له ، ومهما ، قضت نهائيا على الأحزاب صغيرها وكبيرها ، ولكنها حتما لم تقض على الشعب فقد ظل الشعب أمينا لدستوره وحريته ٠

والواقع أن الشعب كان قد سئم الأحزاب ، وسئم اعتداءاتها المتكررة على الدستور وسئم التأييد والتحمس وأصبح سلبيا يرجو الخير فى النظام الجديد ويأمل منه أن يقيم الدستور من جديد وبديهى أن الفساد السياسى لم تكن تصلح عليه حياة ديمقراطية وقد رأى الناس حزب الوفد نفسه يرد موارد الفساد أسوة بغيره من الأحزاب ، فكفروا بالأحزاب جميعا ، لذا كان تأييد حركة الجيش ١٩٥٢ ٠

ولو ألقينا نظرة فاحصة على خريطة الأرض الزراعية فى مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى (على حد قول سيد مرعى) فإننا نجد من خلال الأرقام والإحصاءات أن الذين يملكون فدانا فأقل حوالى ٢ مليون و١٨ ألف مزارع، بمساحة قدرها ٧٧٧٨٦٥ فدانا بينما كان الذين يضعون أيديهم على أكثر من مائتى فدان لا يزيدون على ٢١٣٦ من كبار الملاك ومساحة أراضيهم أكثر من مليون و١٧٦ ألف فدان، ولتحرير الفلاح من سلطان صاحب الأرض ، صدر قانون تحديد الملكية الزراعية فى ٩ سبتمبر١٩٥٢، وعندما صدر قرار الاستيلاء الأول على الأراضى الزائدة بلغ ما يملكه ١١٢ مالكا حوالى ١٨٧ ألف فدان، بالإضافة إلى مساحة الأراضى التى تم الاستيلاء عليها من أسرة محمد على بعد مصادرة أملاكهم ، وجملتها حوالى ٥٩ ألف فدان، والجدير بالذكر أن هذا الرقم مخالف لما ذكره أحمد حمروش وهو أحد الضباط الأحرار (٩٣ ألف فدان لفاروق فقط)، أما سيد مرعى فهو مهندس زراعى وصاحب مشروع القانون الخاص بالإصلاح الزراعى ثم وزيرا للزراعة ، رغم أنه ذكر فى موضع آخر أن أملاك عمر طوسون وحده وهو أحد أفراد أسرة محمد على: ١٦ ألف فدان من مجموع ٥٩ ألف فدان، وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء محاكم للنظر فى المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعى وأن يكون مقرها القاهرة أو أى مكان آخر بالقطر، أما الاستيلاء

الثانى فقد جاء فى أول نوفمبر ١٩٥٤ وشمل ١٢٨ مالكا وكانت مساحة الأراضى الزائدة حوالى ٨٣ ألف فدان، والاستيلاء الثالث بعده بسنة واحدة فى نوفمبر ١٩٥٥ وشمل ٤٨٣ مالكا وكانت مساحة الأراضى المستولى عليها ١٣٦ ألف فدان، وزعت على الفلاحين المعدمين، وكان الاستيلاء الرابع قبل أول نوفمبر ١٩٥٦ على حوالى ٦٠ ألف فدان، ونص مشروع الإصلاح الزراعى على تحديد ملكية الأراضى بـ ٢٠٠ فدان وإعادة توزيع الأراضى التى صودرت على الفلاحين المعدمين

أما حزب الأحرار الدستوريين فلم يسلم من الاضطرابات فى أعقاب قبوله لمبدأ التطهير فى أغسطس ١٩٥٢ وظلت بذور التفكك ، وعمل سكرتير الحزب على علاج الموقف ولكن تظل بذور التفكك إلى أن يصدر قانون تنظيم الأحزاب٠

وفى ٧ أغسطس أعلنت الهيئة السعدية عن برنامجها فى العهد الجديد والذى بين دور الحزب فى محاربة الفساد ودوره فى تطهير أداة الحكم ثم أثنى على حركة الجيش ، كما ركز البيان الخاص بالبرنامج على مفاهيم تتعلق بالاشتراكية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وأهداف العهد الجديد وشعاراته ، فمن حيث الحزب نفسه بدأت صفوفه تنشق على نفسها بفعل شعار التطهير ، واتخذت الزعامات السياسية الكبيرة داخل الأحزاب موقف الدفاع عن نفسها بعد أن أحست بأن أصابع الاتهام فى فساد الحياة السياسية تشير إليها ، وفى ٢٨ أغسطس توجه مندوب القيادة إلى نادى سعد زغلول (نادى الحزب السعدى) وقابل إبراهيم عبدالهادى وشكر له موقفه فى التنحى عن رآسة الحزب ، ولكن حامد جودة أعلن أنه لم يتنح عن وكالة الحزب ، ثم تنصل عبدالهادى بعد ذلك عن تنحيه هو أيضا ٠

أما موقف الكتلة الوفدية فقد سارعت إلى الترحيب بالتطهير واعتبرتها بعيدة عنها وأنها تخص خصومها السياسيين ، بل دعت الكتلة إلى المسارعة إلى التطهير المدنى والعسكرى ولم تتطهر الكتلة الوفدية ولم تقدم برنامجا جديدا ، إنما قدم مكرم عبيد ما أسماه (استكمال برنامج الحزب) طالب فيه بالحفاظ على الضباط والجنود واتفاق الأحزاب على خطة عملية لمقاطعة الاستعمار وتعديل الدستور ٠

وفيما يتعلق بالحزب الوطنى فكان يعانى من الانشقاق وقدم برنامجا يتمشى مع العهد الجديد ، وهكذا وقعت الأحزاب فى شرك التطهير مما أظهر ضعفها وعدم تماسكها واتهمتها القيادة بأنها لم تأخذ نداء التطهير مأخذ الجد وقال محمد نجيب: "إننا ننصح ثم ننذر وإلا فلنا مع الأحزاب شأن آخر " ، ويؤكد محمد زكى عبدالقادر أن موقف الأحزاب كان مزريا بهرولتها إلى تطهير صفوفها مما أضعف قيمتهم فى نظر القيادة ، وفى نظر الشعب أيضا. وقال جمال عبدالناصر: "إننا بدأنا تنفيذ أول خطوة وهى إعادة البرلمان الذى كان منحلا وبدأنا نتصل بهؤلاء الناس، ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع ٠٠ كان الواحد منهم يجئ ويجلس معنا ثم يخرج ويقول أنا حطيتهم فى جيبى٠٠ دول شوية عيال ٠٠ حينئذ اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية ، لقد جئنا بعلى ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب بإلغاء تحديد الملكية ، ولكن موقف الحركة العسكرية كان حاسما فقد شكل مجلس عسكرى على سبيل المثال فى الفيوم برئاسة البكباشى حسين الشافعى عضو مجلس قيادة الثورة لمحاكمة أحد أبناء أسرة " لملوم " الإقطاعية عندما حاول مقاومة تنفيذ القانون ٠

ويذكر محمد نجيب أن هذه الاضطرابات وقعت فى قرية مغاغة بالقرب من المنيا فى صعيد مصر ، فقد ركب عدلى لملوم – وهو مالك وشاب غنى – جواده على رأس عصبة من ٣٥ من الفرسان وبعد أن أطلقوا رصاصاتهم فى الهواء كما يفعل الكاوبوى جمعوا القرويين ووجه إليهم لملوم الإنذار التالى : لن يكون هناك إصلاح زراعى فى مغاغة ما دامت الأمور فى أيدى آل لملوم ، وسوف يقتل كل فلاح يحاول الانتفاع من مصادرة الأراضى (كانت عائلة لملوم تملك نحو ألفى فدان تغل دخلا سنويا ١٨٠,٠٠٠ جنيه) ٠

وفى الغد عندما وعد الموظفون المحليون الفلاحين بأنه سيسمح لهم بشراء أراضى لملوم الزائدة برغم تهديدات عدلى ، عاد الأخير مع رجاله إلى مغاغة لإعادة تمثيل المشهد الأول مرة أخرى ، ولكن تعرض له فى هذه المرة بعض جنود الجيش ورجال البوليس وأمر الجميع بالتفرق ، وأطلقت بعض أعيرة نارية وجرح أحد رجال

البوليس وامرأة واعتقل لملوم وأربعة من رجاله وهرب الباقون. ويضيف نجيب : استقر رأينا على أن نعالج قضية لملوم بنفس النهج الذى سرنا عليه فى كفر الدوار وحوكم لملوم وثمانية من رجاله أمام محكمة عسكرية انعقدت فى المنيا ، وفى ٨ أكتوبر أصدرت المحكمة حكمها على لملوم البالغ من العمر آنذاك ٢٤ عاما بالسجن مدى الحياة ، إذ أن أحدا لم يقتل فى هذا الاضطراب الصغير وأصدرت المحكمة حكمها على خمسة من أتباعه بالسجن مددا ما بين ٥ و ١٥ عاما وبرأت ثلاثة وبذلك أمكن تفادى قيام آخرين بمثل هذا العمل الدموى٠

أما حزب الوفد فقد كان له رأيا معارضا للقانون فقد أدلى فؤاد سراج الدين وجهة نظره فى صدور القانون لصحيفة المصرى فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ أى قبل تولى اللواء محمد نجيب للوزارة وصدور القانون بثلاثة أيام بهذا التصريح : " إن الوفد وافق على مبدأ تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ وله ملاحظات وتعديلات على المشروع الذى نشر " ، وتأكد موقف الوفد بعد ذلك عندما أصدر برنامجه الجديد فى٢١ سبتمبر وفؤاد سراج الدين فى المعتقل بقوله:" الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات "٠

اجتمعت قادة الوفد فى بيت النحاس بالأسكندرية وناقشت مبدأ التطهير لإرضاء الثورة ، واعترض فؤاد سراج الدين وقال لهم : " إن الوفد يدين نفسه بنفسه بهذه الطريقة ويضعف قوته فى مواجهة بقية الأحزاب ، ولكن النحاس وبقية الأعضاء وافقوا على التطهير ، وقرر الوفد طرد كل من : الدكتور حامد زكى وعبداللطيف محمود وحسين الجندى وأحمد قرشى والدكتور أمين المغربى وحسن السيد فوده وغيرهم من الأسماء البارزة فى قيادات الوفد ، واستند التطهير إلى أسباب تتصل بعدم النزاهة وبعدم الانضباط الحزبى ٠ وعلى أثر قرارات التطهير لم يلبث أن تنازعت الوفد الأطماع الشخصية وانقسم إلى ثلاث مجموعات متضاربة:

الأولى : ويتزعمها عبدالسلام فهمى جمعة وبعض الأعضاء وكان عبدالسلام يطمع فى خلافة مصطفى النحاس ٠

الثانية : ويتزعمها محمد صلاح الدين وآخرين وكان صلاح يريد أن يخلف فؤاد سراج الدين ٠

الثالثة : وفيها أحمد أبو الفتح وبعض شباب الوفد وكانت تحمل فى رأسها مشروعات الإصلاح والتطور

وقد أدى هذا إلى تمزق فى صفوف الوفد، وفى تلك الفترة اتخذت القيادة عدة إجراءات وجهت أغلبها ضد الأحزاب ، فقد تمت إقالة وزارة على ماهر وشكل محمد نجيب وزارة جديدة ، وقد صاحبت ذلك حملة اعتقالات شملت ٧٤ من قادة الأحزاب وبعض رجال العصر السابق ، وكذلك صدور قانون الإصلاح الزراعى ، وقد فعل هذا القانون فى الأحزاب ما فعله التطهير من فرقة وانقسام وأصاب القطاع الأكبر من كبار الملاك بالشلل السياسى ، وكانت اللجنة العليا التى تقوم بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى – ذلك العمل الكبير – تحت العيون المفتوحة لخبراء الاقتصاد فى مصر وفى العالم ، وكان الجميع يرقبون خطواتها ويرصدون تحركاتها بين المشاكل والأزمات وكان البعض يقول : إن الإصلاح الزراعى مصيره إلى الفشل حتما لأن تفتيت الملكية سيؤدى إلى انخفاض الإنتاج ، وكان البعض الآخر يقول : إن المستأجرين لن يسددوا التزاماتهم أو الإيجارات والقروض التى عليهم ، وفريق ثالث يقول : إنه كان من الأسلم أن تترك الأرض فى حيازة الملاك ويكتفى بزيادة الضريبة المفروضة عليهم٠

ولقد واجهت تنفيذ القانون صعوبات شديدة مع بعض الملاك ، وقد سبق أن ذكرنا من بينهم " لملوم " ومن بينهم أيضا " عطيه شنوده " الذى ظل يحاور ويناور من أجل الاحتفاظ بكل أرضه مستغلا الاستثناءات الواردة فى المادة الثانية من القانون والتى تقع تحت بنود ستة ، بحيث لاتبيح للدولة فرصة الاستيلاء على فدان واحد من أرضه التى بلغت حوالى ٧٠٠٠ فدان ، ثم ذهب إلى الرئيس محمد نجيب يعلن تبرعه بعشرات الألوف من الجنيهات ومئات الأفدنة من أجل إقامة منشآت خيرية دينية وكنائس ومستشفيات فى منطقة إدفو حيث تقع غالبية أراضيه ، ولكن اللجنة الدائمة قامت بدراسة هذه المقابلة مع نجيب وتحققت بعد دراسة موقف شنوده وقامت بإصدار القرار المناسب بعدم الموافقة على طلباته ، وهناك غيره كثير مما حاولوا التهرب أو

الرفض وعدم تسليم أراضيهم مثل أسرة مفيد وأزمة البدراوى عاشور ومشكلة توزيع أملاك الملك فاروق فى المطاعنة مركز إسنا بجوار تفتيش أرمنت ٠

وقد وقعت فى أغسطس الاضطرابات الدامية فى مصانع مصر للغزل والنسيج فى كفر الدوار ، ولم يكن هناك سبب واضح لهذه الاضطرابات التى أوعز بها أعداء الثورة ، فالمصانع نموذجية بها مستشفى مجانى وملاعب رائعة ومطعم ومتجر تقدم فيه الوجبات والأطعمة والملابس بأقل من نفقات إنتاجها ٠ وقدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية انعقدت فى ساحات المصنع ٢٩ من المتهمين ، وقد اتضح من خلال هذه المحاكمة أن المسئولين عن هذه الاضطرابات هم أعضاء الحزب الشيوعى غير القانونى الذى يعرف فى مصر باسم " حدتو " ، وقبلها بأيام كان الشيوعيون قد أثاروا إضرابا فى مصنع البيضا للصباغة الذى يقع أيضا فى كفر الدوار ، أما إدارة البيضا فقد اعترفت بالنقابة التى تم انتخابها حديثا وأقرت زيادة فى الأجور ، ولكن عندما حاول الشيوعيون تنظيم إضراب فى مصنع مصر للنسيج عمدت الإدارة إلى استدعاء البوليس وتم اعتقال أربعة أشخاص وبعد يومين استطاعت جماعة من المهيجين إحراق عدد من سيارات الشركة وتمت الاستعانة بالبوليس والجيش لإعادة النظام ، وكانت نتيجة الحادث قتل تسعة أشخاص منهم أحد رجال البوليس واثنان من الجنود وإصابة ٢٣ شخصا منهم سبعة من البوليس بإصابات خطيرة ٠

كان لابد من موقف ضد هؤلاء فقد حكم على المسئول الأول وهو شاب يدعى مصطفى خميس وأحد الحراس اسمه محمد الحسن البقرى بالإعدام بتهمة الخيانة العظمى ، وحكم على ٢١ آخرين بالسجن مددا تتراوح بين ٥ و ١٥ عاما وأطلق سراح ١٥ آخرين ، ويستطرد نجيب : " ولما كان مصطفى خميس لم يتجاوز ٢١ عاما من العمر فقد رغبت فى أن أعطيه فرصة أخرى ولذلك استدعيته إلى القاهرة لمقابلتى فى مكتبى ، وكان خميس شأنه شأن البقرى قد عمد فى المحاكمة إلى القول بأنه غير مذنب ورفض أن يتعاون مع الأعداء ، وكان من الواضح أنه قد تلقى أمرا بأن يبدأ الاضطرابات من أشخاص لم يكشف النقاب عنهم حتى اليوم ولم يترددوا فى أن يتركوه للموت وينجوا بجلودهم ، وعرضت عليه أن خفض حكم الإعدام إلى السجن المؤبد

(٢٥ عاما) يمكن أن تقلل إذا كان سلوكه حسنا فى مقابل ذكر أسماء الأشخاص الذين تلقى منهم الأوامر ولكن خميسا رفض هذا ولم يكن أمامى سوى أن أجيز الحكم ، وفى ٨ سبتمبر وهو اليوم الثانى لتولى رئاسة الوزارة خلفا لعلى ماهر أعدم خميس والبقرى شنقا " وقد أدى ذلك إلى وضع حدتو فى موقف بالغ الحرج ، وليؤدى إلى هجوم شديد من جانب الحركة الشيوعية الدولية ، والشيوعيين المصريين على " الدكتاتورية الفاشية " واضطرت حدتو أن تغير موقفها من الثورة فيما بعد ٠

حل الأحزاب السياسية: من الواضح أن تخلف البلاد عن الحكم الدستورى لم تكن تقع مسئوليته على كاهل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وحدها ٠٠ ولا على العناصر التى لا تؤمن بالدستور ولا بالحياة النيابية من أعضاء هذه الهيئة فحسب ، وإنما كان يعود أيضا إلى تخلف الوضع الحزبى فى مصر عن تطور الأحداث الاقتصادية والسياسية ، الداخلية منها والخارجية ، فقيادة السعديين والدستوريين كانت معادية للحركة الوطنية والدستورية طوال تاريخها. شجع البعض على إصدار قانون تنظيم الأحزاب وذلك لأهداف شخصية فقد جاء فى مذكرات صلاح الشاهد : وجاء دور سليمان حافظ –وكان حاقداً على مصطفى النحاس باشا حقداً دفيناً – ليقدم مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية وكان يقصد من ورائه هدم حزب النحاس أولا وأخيراً ، وعارض المشروع الدكتور السنهورى من حيث المبدأ تأسيساً على أن الدستور لايمنع تنظيم الأحزاب على اعتبار أنها نوع من الجمعيات ، كما أن العرف الدستورى جرى على عدم تعرض المشرع لها تاركا أمر تنظيمها لرجالها

وكانت حجة سليمان حافظ هى أن الأحزاب قد فسدت بما يفسد المعنى الحقيقى للديمقراطية البرلمانية وإزاء إصرار سليمان حافظ اضطر السنهورى إلى إقرار المشروع بشرط عدم تدخل الإدارة إلا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون ، وأن تخضع فى تدخلها لرقابة مباشرة من مجلس الدولة ٠

وأيد نجيب المشروع إيمانا منه بأن الرقابة القضائية خير كفيل لحماية الأحزاب من تسلط الحكومة ، وفى هذه الظروف صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وبدأت

معركة طاحنة بين الأحزاب وحركة الجيش ٠ ٠ وكان من الواضح أن القانون لم يكن يستهدف سوى الوفد باعتباره حزب الأغلبية

وفى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية ، وقد ألزم هذا القانون الأحزاب بإيداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها وقضى بعقاب الأمناء على هذه الأموال بالحبس إذا تخلوا عن ذلك ، ونص القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل بها تتقدم ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وتعتبر الفترة من تاريخ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى ٩ سبتمبر إلى تاريخ صدور قانون حل الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ فترة اشتباك حقيقى وسافر بين الأحزاب وبخاصة الوفد والثورة٠

الجدير بالذكر أن الثورة لم تقم بإلغاء الأحزاب السياسية فحسب ، بل فرضت إشرافها على جميع التنظيمات المستقلة التى قد تؤلف تحديا لسلطة الحكم ، وفرضت الدولة إشرافها على جميع الفئات المنظمة كالنقابات والتعاونيات والاتحادات الطلابية والمعاهد الدينية والمشروعات الاقتصادية الكبيرة ولم تعد هناك مجموعات قادرة على الوقوف بين الدولة والمجتمع ٠

أما عن الرأى العام وموقفه من إجراءات الثورة عامة والأحزاب خاصة فقد قابل إجراءاتها بارتياح وتشجيع لما استقر فى ذهنه من أن الأحزاب الحاكمة قد عجزت عن أن تحقق له أمانيه الوطنية ، وأن الصراع الحزبى كان له أثره فى تشويه صورة معظم الزعماء ٠ وعلى كل حال فإن حل الأحزاب ساعد على نشأة التنظيمات السرية المعادية للثورة وهذا بدوره يؤدى إلى تفكك الجبهة الداخلية فى مواجهة الاحتلال البريطانى ٠

(الفصل السابع)

مصر وشخصيات تاريخية من محافظة قنا[1]

وهذا الفصل رغم صغره إلا أنه من أهم الفصول في مقررنا لأنه يعطي لأبنائنا الطلاب فكرة مبسطة عن أهم الشخصيات التاريخية التي خرجت من محافظتنا الفتية، وهذه المعلومات كان الباحث قد قام بتجمعيها من عدة مصادر ومراجع ودوريات ومواقع إلكترونية مثبتة في نهاية الفصل، وقد تم تقديمها منذ عام إلى جامعتنا الموقرة ضمن أعمال موسوعة عامة عن محافظة قنا حول الأعلام والآثار، والتي تسعى الجامعة من خلالها الحفاظ علي هويتنا التاريخية المصرية من خلال فهم الشباب لتاريخ أمتهم .

١ – أحمد محمد فراج طايع (السفير)

ابن قرية أصفون المطاعنة، بعد حصوله على درجة الليسانس عام ١٩٢٦، التحق

بوزارة الخارجية وترقى حتى أصبح سفيرا لمصر في دولة اليابان ثم ألمانيا، ثم قنصلًا عامًا للمملكة المصرية في فلسطين، ومن سوء الطالع أنه كان آخر قنصل حيث بدأت الحرب ضد الصهيونية. ليرسل إلى وزارة الخارجية المصرية في يناير من سنة ١٩٤٨، حيث خطط لقطع المياه عن الأماكن التي تواجد بها اليهود، مستفيدًا من كون الأماكن التي يملكها العرب في القدس مليئة بالآبار، بينما لا توجد أي أبار في الأحياء اليهودية والتي كانت تسع مائة ألف يهودي، إلا إن تدخل مجلس الأمن عدة مرات أنقذ يهود القدس من الكارثة التي خطط لها. وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو كان أول وزير للخارجية لمصر .

[1] **محافظة قنا كانت تشمل على مراكز وقرى ومدن محافظة قنا بالإضافة إلى الأقصر حتى انفصلت عنها عام ٢٠٠٩م.**

٢- أنور عبد الفتاح أبو سحلي

وُلِد في فرشوط ١١ يناير ١٩١٩م، قانوني مصري ووزير للعدل. وعمل كوكيل النائب العام في ١٩٤٦، ورئيس محكمتي شمال وجنوب القاهرة عام ١٩٧٧م والنائب العام لجمهورية مصر العربية ١٩٧٨م ، ثم وزير العدل ١٩٧٩م،وعضو الأكاديمية الدولية للمحامين المترافعين بالولايات المتحدة. توفي في ١١ يناير ٢٠٠٠.

٣- الحفني (الشيخ)

نقيب مسجد السيدة زينب، تُوفي في ليلة ثورة ١٩٥٢م، فسر للشيخ المراغي حلمه "رأيت كأني سقطت في بئر، وخرجت منه ثم وقعت في نفس البئر، ولم أخرج منه" بأنه سيتولي مشيخة الأزهر مرتين، وهو أيضاً صاحب المقولة "المناصب تفتح الأبواب، لكن المودة تفتحها أكثر"

٤- عبد الخالق حسن الميال (الدكتور)

ابن البراهمة، أحد شيوخ وفقهاء القانون في مصر، كما وضع القوانين والتشريعات في العديد من الدول العربية، كما استعانت به دوله الامارات العربية المتحدة في تأسيس كليه الشرطة هناك وترأسها لفتره طويلة.

٥- الطيب (الشيخ المنتقل)

هو الشيخ محمد أحمد الطيب الحساني، ولد في المراشدة بمحافظة قنا، والد الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، تعلم حتى دخل الأزهر، وأخذ عن علماء التصوف، ليحوي علوم الحقيقة بجوار علوم الشريعة، فأذن له شيخه بتلقين أوراد الطريقة الخلوتية للمريدين. توفي رضي الله عنه عام ١٩٨٨م. والشيخ الطيب والداً لكل من فضيلة أ.د. أحمد الطيب (شيخ الأزهر)، الشيخ (محمد الطيب) شيخ الطريقة الحالي بالقرنة.

٦- الطيب (الإمام الأكبر شيخ الأزهر)

ولد في القرنة، والتحق الطيب بجامعة الأزهر حتى حصل على شهادة الليسانس في العقيدة والفلسفة عام ١٩٦٩م، ثم شهادة الماجستير من جامعة الأزهر عام ١٩٧١، ودرجة الدكتوراه عام ١٩٧٧م، في نفس التخصص من جامعة الأزهر. تدرج سيادته في التسلسل العلمي والوظيفي حتى وصل إلى أستاذاً للعقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر. عين عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بمحافظة قنا. ثم عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بأسوان. ثم عميداً لكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية العالمية بباكستان. وفي الفترة ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣- مارس ٢٠١٠م عين فضيلته رئيساً جامعة الأزهر، وأخيراً؛ شيخاً للإزهر الشريف منذ ١٩ مارس ٢٠١٠ حتى الآن.

٧- عبد الباسط عبد الصمد

ولد ١٩٢٧م بأرمنت، لُقب بـ"الحنجرة الذهبية" و"صوت مكة". دخل الإذاعة المصرية سنة ١٩٥١م. عين قارئًا لمسجد الشافعي عام ١٩٥٢م، ثم لمسجد الإمام الحسين ١٩٥٨ ترك للإذاعة ثروة من التسجيلات إلى جانب المصحفين المرتل والمجود ومصاحف مرتلة لبلدان عربية وإسلامية، وكان أول نقيب لقراء مصر سنة ١٩٨٤م. كرمته سوريا بمنحه وسام الاستحقاق ووسام الأرز من لبنان والوسام الذهبي من ماليزيا ووسام من السنغال وآخر من المغرب وآخر الأوسمة التي حصل عليها كان قبل رحيله من الرئيس محمد حسنى مبارك في الاحتفال بليلة القدر عام ١٩٨٧. توفي يوم الأربعاء ٣٠ نوفمبر ١٩٨٨ م

٨- عبدالرحمن الأبنودي (الخال)

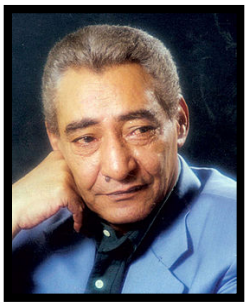

شاعر مصري يعدّ من أشهر شعراء العامية في مصر. ولد في ١١ أبريل ١٩٣٨م في قرية أبنود لأب كان يعمل مأذوناً شرعياً وهو الشيخ محمود الأبنودي، وانتقل إلى مدينة قنا وتحديداً في شارع بني على حيث استمع إلى أغاني السيرة الهلالية التي تأثّر بها. الشاعر عبد الرحمن الأبنودي متزوج من المذيعة المصرية نهال كمال وله منها ابنتان آية ونور. من أشهر أعماله السيرة الهلالية التي جمعها من شعراء الصعيد ولم يؤلفها. ومن أشهر كتبه كتاب) أيامي الحلوة (والذي نشره في حلقات منفصلة في ملحق أيامنا الحلوة بجريدة الأهرام تم جمعها في هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة، وفيه يحكي الأبنودي قصصاً وأحداثاً مختلفة من حياته في صعيد مصر. توفي في أبريل ٢٠١٥م.

٩- علي الدشناوي

علي الدشناوي؛ الذي ألف كتاب سمط الدهر "أعجوبة العصر"، وهي رسالة ليس فيها حرف منقوط، وقد تم إهداؤه للزعيم جمال عبدالناصر.

١٠- عمر محمود سليمان (اللواء)

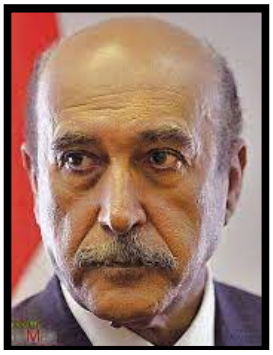

هو رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية السابق، ولد ١٩٣٦. تلقى تعليمه في الكلية الحربية بالقاهرة، ومن بعد ذلك تلقى تدريبا عسكريا إضافيا في الاتحاد السوفييتي السابق ودرس أيضا العلوم السياسية في جامعة القاهرة وجامعة عين شمس. قبل توليه إدارة المخابرات العامة عام ١٩٩٣ عمل رئيساً لفرع التخطيط العام في هيئة عمليات القوات المسلحة، ثم مديراً في المخابرات العسكرية. أهم المؤهلات العلمية والعسكرية التي حصل عليها (بكالوريوس في العلوم العسكرية. ماجستير في العلوم العسكرية. ماجستير في العلوم السياسية، من جامعة القاهرة. زمالة كلية الحرب

العليا. دورة متقدمة، من الإتحاد السوفيتي.). أما عن الأوسمة والأنواط والميداليات (وسام الجمهورية، من الطبقة الثانية. نوط الواجب، من الطبقة الثانية. ميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة. نوط الواجب، من الطبقة الأولى. نوط الخدمة الممتازة.)

١١- فكري عبيد

ولد في ١٩١٦، وكان شقيقه الزعيم مكرم عبيد – أكبر منه ب٢٦ عام– بمثابة الأب والمعلم، تخرج من كلية الحقوق ١٩٣٧، عمل مع أخيه في مكتبه بالمحاماة وشاركه في الحياة السياسية. تعلم من خلال تواجده في حزب الوفد المواطنة، إذ أن الحزب كان له دور تاريخي مشرف في وحدة المسلمين وإخوتهم من المسيحيين. كما نجح السادات بذكائه ودهائه في الاستفادة منه، فعندما اشتد التيار الإسلامي في أسيوط وصارت مصر كلها علي حافة الهاوية أرسل السادات فكري مكرم عبيد الذي استطاع برصيده الوطني الضخم أن يحتوي الأزمة ويعيد الهدوء إلي أسيوط بمسلميها وأقباطها.

تزوج فكري منوداد إسكندر مينا وهي ابنة عائلة برجوازية من أسيوط. وقد لعبت دورا خفيا في نجاحه وشعبيته، فقد اتسمت بذكاء خارق وخفة دم فاكتسبت الزوجة تقدير كل أصدقائه ومريديه، وجعلت من البيت وجهة لكل معارفه وقاصديه تستقبلهم بترحاب.

١٢- فهمى عمر (الإذاعي)

وُلِد فى ١٩٢٨، حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٤٩. عُين مذيعاً في ١٩٥٠، وبسبب لهجته الصعيدية اشتهر بلقب المذيع الصعيدى. فى صباح ٢٣ من يوليه سنة ١٩٥٢ فتح الاذاعى فهمى عمر الميكروفون لأنور السادات ليلقى أول بيان للثورة المصرية المجيدة. قدم ثلاث حفلات لنجمة الغناء العربى ام كلثوم. قدم برنامج ساعه لقلبك وبرنامج مجلة الهواء. هو صاحب اول تعليق وتحليل لمباريات دورى كرة القدم

فى مصر قبل ظهور التليفزيون فكان يقدم نتائج المباريات. وهو المؤسس الحقيقى لاذاعة الشباب والرياضة. قام بتغطية ست دورات أولمبية. تم تعيينه رئيساً للاذاعة المصريه في ١٩٨٢.

١٣- محمد صفاء عامر (الكاتب)

ولد الكاتب في ١٩٤١م ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٦٣، وعمل في السلك القضائي حتى أصبح مستشارًا بمحكمة الإسكندرية، ثم استقال وتفرغ للكتابة . كان صعيد مصر مصدرًا لموضوعات وقضايا ناقشتها أعماله التلفزيونية والسينمائية ومنها فيلم (صعيدي رايح جاي)، واشتهر عامر بكتابة المسلسلات التلفزيونية التي عالجت قضية الثأر والعادات القبلية في الصعيد ومنها (الفرار من الحب) و(أفراح إبليس) و(ذئاب الجبل) و(الضوء الشارد) و(حدائق الشيطان). توفي في ١٣ أغسطس ٢٠١٣م.

١٤- محمد عبد الوهاب (الصحفي)

الأستاذ محمد عبد الوهاب البعيري بن محافظه قنا (القلعه) والذي يعمل في بلاط صاحبه الجلالة كونه نائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية.

١٥- مكرم عبيد باشا

وُلد مكرم عبيد في ٢٥ أكتوبر عام ١٨٨٩ لعائلة من أشهر العائلات القبطية وأثراها، درس القانون في أكسفورد، وحصل على ما يعادل الدكتوراه في عام ١٩١٢ . في عام ١٩١٣ عمل سكرتيراً للوقائع المصرية، ثم سكرتيراً خاصا للمستشار الانجليزي طوال مدة الحرب العالمية الأولى، ولكن بسبب كتابته رسالة في معارضة المستشار الانجليزي "برونيات" شارحاً فيها مطالب الأمة المصرية وحقوقها إزاء الانجليز، استغنوا عنه.

فعُين أستاذاً في كلية الحقوق وظل بها عامين كاملين. في عام ١٩١٩ انضم إلى حزب الوفد وعمل في مجال الترجمة والدعاية في انجلترا وفرنسا وألمانيا ضد الحكم والاحتلال الانجليزي، ثار لما تمذُقي سعد زغلول وقام بإلقاء الخطب والمقالات مما تسبب في القبض عليه ونفيه. في عام ١٩٢٨ عندما شكل النحاس وزارته عين مكرم وزيراً للمواصلات، وفي عام ١٩٣٥ أصبح سكرتير عام الوفد وبعد معاهدة ١٩٣٦ عُين مكرم عبيد وزيراً للمالية، وشارك في الوزارات الثلاثة التي تشكلت برئاسة كل من أحمد ماهر والنقراشي في عام ١٩٤٦. كان أحد مفكري الأقباط في حقبة الخمسينات، يُعد أشهر خطيب في التاريخ السياسي المصري الحديث. ولما لا وهو صاحب المقولة الشهير "نحن مسلمون وطناً ونصارى ديناً، اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك، وللوطن انصارا.. اللهم اجعلنا نحن نصارى لك، وللوطن مسلمين". بالوحدة الوطنية انتصرت ثورة يوليو وحققنا الجلاء لتردد سماوات مصر 'الله أكبر' وتدق أجراس الكنائس في ايقاع متجانس ويعم البلاد، من ساحل البحر الي اقصي الجنوب، شعار 'الدين للديان والوطن للجميع. توفى في ٥ يونيه ١٩٥٩.

١٦- منصور عيسوي (اللواء)

ولد ١٩٣٧م في مدينة إسنا، والتحق بكلية الشرطة وتخرج فيها عام1959 م. بدأ حياته الشرطية في مديرية أمن القاهرة، وتدرج في المناصب، حتى وصل إلى مفتش أمن القاهرة، ثم وكيلاً لإدارة مباحث القاهرة، ثم مديراً لأمن الجيزة ١٩٨٨، واستمر بها ٣ سنوات. وعين مساعد وزير الداخلية بشمال الصعيد ١٩٩١، ثم مساعداً لوزير الداخلية لوسط الصعيد ١٩٩٢، ثم مساعداً أول للوزير ومديراً لأمن القاهرة ١٩٩٣، ثم مساعداً أول لوزير الداخلية للأمن العام ١٩٩٥، ثم عين محافظاً للمنيا ١٩٩٦ حتى ١٩٩٧. آخر منصب شغله اللواء عيسوي قبل تعيينه وزيرا للداخلية كان منصب محافظ المنيا. تم تعيين اللواء عيسوي وزيراً للداخلية في الساعات الأولى من يوم الأحد ٦ مارس ٢٠١١ في وزارة عصام شرف.

(أهم المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في الفصل الثامن)

- وزارة المعارف العمومية: الأيام الملكية في صعيد مصر سنة ١٩٣٠م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣١م.
- ذاكرة مصر: مئوية فاروق الأول "فص الختام في تاريخ الأسرة العلوية". العدد الأربعون– إبريل ٢٠٢٠م.
- أحمد الجارد: أضواء جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٧م.
- أنس عبدالقادر (الفنان التشكيلي): شخصيات من دشنا" ، ٢٠١٤م.
- المواقع الإلكترونية:

البوابة الإلكترونية لمحافظة قنا

البوابة نيوز

الجمهورية أون لاين

بوابة الأهرام الإلكترونية.

بوابة المصري اليوم الإلكتروني.

بوابة صدى البلد الإلكترونية.

موقع مصراوي الإلكتروني.

رموز تاريخية من محافظة قنا ومصر على الفيسبوك

ويكيبيديا

مصرنا الغالية في عيون أبنائها

المقولة	صاحب المقولة
مصر أم الدنيا وهتبقي أد الدنيا	الرئيس عبد الفتاح السيسي .
الشعب المصري هو المعلم هو الخالد أبداً	الرئيس الراحل جمال عبد الناصر
مصر كنانة الله في أرض الله	فضيلة الشيخ الشعراوي

مصر ليست وطناً نعيش فيه بل وطن يعيش فينا	 قداسة البابا شنودة
وطن بلا كنائس أفضل من كنائس بلا وطن	 قداسة البابا تواضروس
المصري الحق هو من يخلص في العمل	 سعد باشا زغلول

اللهم يارب المسلمين والنصارى اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن انصارا واجعلنا نحن نصارى لك وللوطن مسلمين	 مكرم عبيد باشا
مصر هبة النيل والمصريين	 المؤرخ العظيم شفيق غربال
من كان أبوه التاريخ، وأمه الجغرافيا فهو ملك	 الراهب جمال حمدان

قسم .....

الفرقة ..... (.....)

اسم الطالب : .....

رقم الجلوس :.....

كيف استفدت من دراسة المقرر لخدمة مصرنا الغالية ومجتمعنا الصعيدى؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

قسم .....

الفرقة ..... (.....)

م الطالب : .....

رقم الجلوس :.....

أحب في هذا المقرر:

.....

.....

.....

لا أحب في هذا المقرر:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الطالب : .....

رقم الجلوس :.....

التوصيات لتحسين وتطوير المقرر:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

قائمة المصادر والمراجع

أولاً :الوثائق

غير المنشورة :

أ – العربية :

١– دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم ٤٨ ، مجلس الوزراء – قرارات وزارية ، قرار مجلس الوزراء فى ١٩٢٢/٣/١٦ .

٢– دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، محفظة ١٣/أ كتاب حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فى ١٩٣٥/٤/١٧ .

٣– محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٦ مذكرة توفيق نسيم للملك فى ١٩٢٣/٤/١٧

٤– دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، مجلس النظار ، محفظة ٣/أ ، القرارات التى أصدرتها لجنة وضع المبادئ العامة لوضع الدستور ١٩٢٢ .

٥– دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٥ مجالس نيابية ، انظر مواد دستور ١٩٢٣ بمجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٢٣ .

ب – الأجنبية :

1– F.O. 407/196. No. 51 Allenby to Curzon , Jan.22, 1923. ،

2– F.O. 407/197 No. 70 Scott to Curzon , 14l9l1924.

المنشورة :

١– الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور ، المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة ، ١٩٢٤ ، محضر الجلسة الأولى فى ١٩٢٢/٤/١٩ .

٢– الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ١٩٢٣، المطبعة الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٢٤ .

٣- مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٢٥ .

ثانياً :الرسائل العلمية :

- ألفت محمود فؤاد عاطف : العمال والحركة العمالية في مصر ١٩٤٢ : ١٩٦١ ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٨٥
- حنين عبدالله صالح الحديدي : الحركة النقابية والعمالية فى مصر ١٩٥٢ : ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦
- ولاء وجيه محمد : فاعلية الانفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر ١٩٩١ : ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٣

ثالثاً :المراجع العربية :

- ابراهيم محرم وآخرون : الجمعيات الأهلية وازمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، دار الامين ، القاهرة ، ١٩٩٨
- أحمد فارس عبدالمنعم : السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية١٨٠٥ : ١٩٨٧م . الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٧
- أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية من ١٩١١ إلى ١٩٢٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ ، غير منشورة .
- بيتر مانسفيلد؛ ترجمة، عبدالحميد فهمي الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الاوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥
- جلال السيد ، سامي مهران : البرلمان المصري ،االهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤
- جلال امين : قصة الاقتصاد المصري " من عهد محمد علي الي عهد مبارك " ،دار الشروق، القاهرة ٢٠١٠
- د. على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى ١٩٢٢ – ١٩٥٢) القاهرة ، ١٩٧٧ .
- د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج١ ، مكتبة دار المعارف المصرية بالقاهرة ، ١٩٥١ .

- د٠ محمود حلمى مصطفى : تاريخ مصر السياسى ١٩٨٢ – ١٩٥٢ ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، ١٩٦٧ ٠
- د٠ محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ – دراسة تاريخية وثائقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، ١٩٨٠ ٠
- سامى مهران : الحياة النيابية فى مصر ، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية – مركز التدريب البرلمانى العربى ١٩٩٥ ٠
- شحاتة صيام : التصنيع والبناء الطبقي في مصر (١٩٣٠ : ١٩٨٠) ، دار المعارف ،١٩٩٠
- طعيمة الجرف : ثورة ٢٣ يوليو ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ١٩٦٥ ٠
- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة ١٩١٩ ، ج١ ، كتاب الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٩ ٠
- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧) ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ط١ ، ١٩٤٧ ٠
- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ دراسة تحليلية تاريخية (١٩١٤ – ١٩١٩) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٦٦ ٠
- عبدالعظيم رمضان : الصراع الإجتماعي والسياسي في مصر " منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ " ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٨٩
- عبدالعظيم رمضان : تاريخ مصر والمزورون ، مطبعة الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣
- عبدالنعيم ضيفي عثمان : تاريخ الثورات المصرية " من عصر الفراعنة حتي العصر الحديث " دار الرشاد ، القاهرة ، ٢٠١٣
- ماسيمون كامبانيني : تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر الي عصر مبارك ، ترجمة ؛ عماد البغدادي ، مراجعة ؛ عماد ابوغازي ، المطابع الاميرية ، القاهرة ، ٢٠٠٦

- مايسة الجمل: النخبة السياسية في مصر " دراسة حالة النخبة الوزارية " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٣
- محمد العجرودي : مبارك والطبقة العاملة ، (د.ن) ، ٢٠٠٥
- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج٥ ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٩ .
- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ – ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف ، العدد السادس ١٩٥٥ .
- محمد عبدالفتاح ابوالفضل : تأملات في ثورات مصر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠١٠
- مذكرات إبراهيم الهلباوى ، تحقيق ، عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ .
- منى مالك : يوسف صديق ودورة في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٩
- الوقائع المصرية ، عدد ٤٢ فى ١٩٢٣/٤/٢٠ .
- وزارة المعارف العمومية: الأيام الملكية في صعيد مصر سنة ١٩٣٠م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣١م.
- ذاكرة مصر: مئوية فاروق الأول "فص الختام في تاريخ الأسرة العلوية". العدد الأربعون– إبريل ٢٠٢٠م.
- أحمد الجارد: أضواء جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٧م.
- أنس عبدالقادر (الفنان التشكيلي): شخصيات من دشنا" ، ٢٠١٤م.

رابعاً :المراجع الاجنبية :

- A report by thesolidarity center ; The struggle for worker rights , printed in US.
- Joel Gordon : Nasser’s blessed movement , new york , oxford

خامساَ :الدوريات :

- جريدة الاهرام
- جريدة الجمهورية
- الجريدة الرسمية
- مجلة الدراسات التاريخية
- مجلة العربي
- مجلة الهلال

سادساً:المواقع الإلكترونية:

- البوابة الإلكترونية لمحافظة قنا
- البوابة نيوز
- الجمهورية أون لاين
- بوابة الأهرام الإلكترونية.
- بوابة المصري اليوم الإلكتروني.
- بوابة صدى البلد الإلكترونية.
- موقع مصراوي الإلكتروني.
- رموز تاريخية من محافظة قنا ومصر على الفيسبوك
- ويكيبيديا